فصول في

الاقتصاد الكلي

دكتور

أحمد جمال الدين موسى

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة
رئيس جامعة المنصورة الأسبق
وزير التعليم العالي ووزير التربية والتعليم الأسبق

الطبعة التاسعة

مقدمـــــة

يرجع أصـــل كلمة **اقتصـــاد** في اللغات الأوروبية economy; économie إلى اللغة الإغريقية حيث اشـــتقها أرســطو من كلمتين يونانيتين هما *أويكوس oikos* بمعنى البيت، *ونوموس nomos* بمعنى القانون. والمقصـــود قانون (أو علم) تدبير شئون البيت.

وكان الاقتصـادي الفرنسـي أنطوان دو مونكرسـتيان A. de MONTCHRESTIEN أول من اسـتخدم مصـطلح **الاقتصـاد السـياسـي** بمعنى اقتصـاد الدولة. غير أن كثيرًا من الاقتصـاديين يفضـلون على إثر الفريد مارشـال A.MARSHALL اسـتخدام كلمة **اقتصاد** مجردة من صفة **سياسي**، خاصة وأن جل اهتمامهم كان ينصـــب على **التحليل الوحدي** (الذي يهتم بدراســة السـلوك الاقتصـــادي للفرد والمشـــروع) ويهمل **التحليل الكلي**(الذي ينظر للدولة ككل).

وفي اللغة العربية **القصـد** هو اسـتقامة الطريق، ومنه قول الله تعالى "وعلى الله قصـد السـبيل" (سـورة النحل الآية ٩)، أي على الله تبيان الطريق المستقيم . والقصد في المعيشة هو التوسط بين الإســراف والتقتير، وقيل من ثم أن الاقتصــــاد هو الاعتدال والتوسط بين طرفي نقيض هما الإفراط والتفريط.

وتتعـدد التعريفـات التي يقترحهـا الاقتصــــاديون لعلم الاقتصاد. ومن أبرز هذه التعريفات ما يلي:

- الاقتصـــــاد هو العلم الـذي يـدرس كيفيـة تنميـة المجتمعـات لثرواتها (آدم سميث).
- الاقتصـــاد هو العلم الذي يدرس نشـــاط الإنســـان في المجتمع وسـعيه للحصـول على دخله وكيفية اسـتعماله لهذا الدخل (الفريد مارشال).
- الاقتصـــاد هو العلم الذي يدرس سـلوك الإنســـان في سـعيه لإشـــباع حاجاته المتعددة باســـتخدام الموارد المحدودة المتاحة له على اختلاف أنواعها (روبنز).
- الاقتصـــاد هو العلم الذي يهتم بدراســـة كيفية زيادة مســـتوى رفاهة الإنسان والمجتمع (بيجو).
- الاقتصــاد هو العلم الذي يدرس الخيارات التي يجريها الأفراد والمجتمعات بشأن طرق وأســـاليب الإنتـــاج من جهة وطرق وأساليب توزيع الدخل من جهة أخرى (ساميلصون).

الواقع أنـه لا يوجـد بين هـذه التعريفـات تعريف يمكن أن نصفه بأنه ***جامـــع مانـــع*** بسبب اتساع مفهوم ونطاق هذا العلم؛ فكل من هـذه التعريفـات يشـــمـل جـانبًـا أو أكثر من جوانـب علم الاقتصــاد ولكنه يظل أعم منها جميعًا، كما أنه من الصـعب تحديد مجاله بدقة لتداخله مع العلوم الأخرى على النحو الذي سـنبينه في الفصل التمهيدي.

ينقسم التحليل الاقتصادي الحديث الى فرعين رئيسيين: التحليل الوحدي والتحليل الكلي. وينصرف التحليل الوحدي إلى دراسة سلوك الأفراد والوحدات الاقتصادية، حيث يتم تحليل سلوك المستهلكين والعائلات والشركات والمؤسسات والعلاقات بينهم في الأسواق التي يتم فيها تبادل عوامل الإنتاج والمنتجات، بينما ينصرف التحليل الكلى إلى دراسة التجميعات الإجمالية أو الكميات الكلية economic aggregates; agrégats économiques

كالدخل والتوظف والنقود والاستهلاك والاستثمار. إذن التحليل الكلي يهتم بالظاهرة الاقتصادية من وجهة نظر شمولية، حيث يجتهد في تجميع كافة المتغيرات الاقتصادية في عدد محدود من المفاهيم الكلية التي يوجد بينها مجموعة من العلاقات المميزة.

وقد اشتق تعبير الاقتصاد الكلي في أصله الأجنبي macroeconomics; macroéconomie من اللفظ اليوناني القديم *macros* أي الكبير، بينما اشتق تعبير الاقتصاد الوحدين microeconomics; microéconomie من اللفظ *micros* أي الصغير.
وهناك صلة أكيدة بين التحليل الوحدي والتحليل الكلي، لأن الجزء يؤثر في الكل الذي ينتمي له، كما أن الكل يتأثر بدوره بطبيعة ومضمون الأجزاء المكونة له.

غير أن العلاقة بينهما ليست بسيطة، فهي كما يراها أحد الاقتصاديين تماثل العلاقة بين الشجرة والغابة التي تحتويها؛ فالشجرة تولد وتنمو وتموت، بينما تستمر حياة الغابة متصلة بنفس الخصائص، حيث يستبدل بالأشجار الميتة أو المقطوعة أخرى جديدة تأخذ نفس الدورة من الغرس إلى النضج إلى الموت دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير في الحالة العامة للغابة أو في خصائصها أو تقسيماتها أو المتوسطات العمرية لمجموع الأشجار بها. وجدير بالملاحظة أيضًا أن كل شجرة تنمو بمفردها ولا تؤثر في الخصائص البيئية المحيطة بها ولا تستلزم تخطيطًا أو إدارة او تنظيمًا معينًا، في حين أن الغابة ككل تؤثر بصورة ملموسة على البيئة، ويستلزم الحفاظ عليها وجود قدر من التخطيط والإدارة والتنظيم.

يتضح من المثال السابق أن موضوع التحليل الكلي يختلف عن موضوع التحليل الوحدي على الرغم من أن الكميات الكلية ليست في واقع الأمر سوى مجموع الكميات الجزئية. ويقود هذا الاختلاف إلى ضرورة الحرص في استخدام التعبيرات الاقتصادية لتغير مدلولاتها في نطاق كل من التحليلين. فعلى سبيل المثال يقصد بتعبير "التوازن" في التحليل الوحدي تحقيق التوازن بين الطلب والعرض عن طريق التغيير في الثمن، بينما لا يتوقف التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي على التغيير في الاتجاه العام للأثمان بقدر ما يتوقف على مستوى الدخل الإجمالي وكيفية تخصيصه بين الاستهلاك والادخار.

وترجع بدايات التحليل الكلي إلى القرن الثامن عشر، حيث كان فرانسوا كُناي François Quesnay (١٦٩٤ - ١٧٧٤) هو أول من وضع نموذجًا للدورة الاقتصادية الكلية، وذلك في مؤلفه المشهور "الجدول الاقتصادي" Le tableau économique، كما اهتمت المدرسة التقليدية الانجليزية (آدم سميث - دافيد ريكاردو - توماس مالتوس - جون ستيوارت ميل) أيضًا بدراسة الاقتصاد الكلي، وكذلك فعل كارل ماركس. وتلي ذلك فترة ركود وعدم اهتمام وانصراف إلى الاقتصاد الوحدي استمرت خلال الفترة ١٨٧٠ - ١٩٣٥ إلى أن ظهرت مؤلفات جون مينارد كينز التي أحيت من جديد الاهتمام بالنظر إلى الاقتصاد نظرة كلية.

وسوف نتناول في نطاق هذه الفصول بعض أهم موضوعات التحليل الكلي، وهي الطبيعة المتعددة الأبعاد لعلم الاقتصاد، وإرهاصات الاقتصاد الكلي في تاريخ الفكر الاقتصادي، والدخل القومي، والدور الاجتماعي للدولة.

الفصل الأول

الطبيعة المتعددة الأبعاد لعلم الاقتصاد(*)

يمكن النظر لعلم الاقتصاد من وجوه متعددة تعكس تداخله مع عدد كبير من العلوم الأخرى الاجتماعية وغير الاجتماعية؛ فالاقتصاد أساسًا علم اجتماعي، ولكنه أيضًا علم بيئي وعلم سلوكي وعلم سياسي وعلم رياضي وعلم أخلاقي. ونتناول تباعًا هذه الأبعاد المختلفة لعلم الاقتصاد.

أولًا - الاقتصاد كعلم اجتماعي:

أ) نطاق علم الاقتصاد في إطاره الاجتماعي:

يثير الاقتصاد كعلم اجتماعي بعض النقاط الجديرة بالبحث من أبرزها نطاقه الاجتماعي، ومفهوم التوازن، وتحديد طبيعة العلاقات الاقتصادية في المجتمع، ودور القانون والقضاء في تحقيق استقرار العلاقات الاقتصادية، وكذلك الدور المتزايد الأهمية الذي تلعبه المعلومات.

يمكن دائمًا النظر للاقتصاد نظرة ضيقة وأخرى واسعة. النظرة الضيقة التي كانت شائعة في الفكر الاقتصادي التقليدي حصرت علم الاقتصاد في موضوع تبادل السلع والخدمات وتركت للعلوم الاجتماعية الأخرى كالسياسة والاجتماع الاهتمام بشئون الحياة الإنسانية الأخرى. أما النظرة الواسعة التي تحظى بقبول كبير في السنوات الأخيرة، فتمد مجال علم الاقتصاد

ليغطي كافة احتياجات وتفضيلات الإنسان سواء كانت تتمثل في أشياء مادية (الغذاء، السكن، الكساء ..الخ) أو غير مادية (الأمن، الدفاع، الحقوق المدنية، العدالة، الثقافة، المعلومات.. الخ).

ويتشكل نطاق الاقتصاد كعلم اجتماعي من جميع سكان العالم وما يمكن أن يلعبوه من أدوار ويمارسونه من أنشطة استهلاكية أو إنتاجية سواء في صورة مدخلات inputs أو في صورة مخرجات outputs. وكذلك يدخل في نطاق علم الاقتصاد دراسة كافة التنظيمات والتجمعات التي يشكلها الأفراد في سعيهم لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

ومن الواضح أن هذا النطاق واسع للغاية ومعقد إلى حد كبير، فهو لا يقتصر على المسائل المادية أو التنظيمية فحسب، ولكنه يتضمن أيضًا المعارف والتقنيات والمشاعر والرغبات التي يحوزها الأفراد أو تطبع سلوكهم في المجتمع الذي يحيون فيه، فالسلوك الاقتصادي للأفراد بكافة أشكاله وتعبيراته هو بالضرورة سلوك اجتماعي.

إحاطة الاقتصاديين وغيرهم من المتخصصين في العلوم الاجتماعية الأخرى بهذا النطاق الاقتصادي الواسع يقتضي التعرف عليه ووصفه وصفًا دقيقًا حتى يتسنى إعمال أدوات التحليل العلمية فيه. غير أن هذا الوصف لا يمكن أن يكون واقعيًا أو كاملًا أو مطابقًا للأصل، لأن ذلك مستحيل عمليًا لصعوبة إحاطة الإنسان بكافة مكونات ومكنونات الحياة الاجتماعية والاقتصادية الواقعية. لذلك، فإن العرض الذي يقوم به علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع هو عرض مختصر يقوم على التجريد والافتراض والاستقراء. ومن واجب هؤلاء العلماء السعي نحو تطوير هذا العرض ليكون الأقرب قدر الإمكان للواقع، ومن ثم

يوفر أكبر قدر من المعلومات عن الهياكل والأحداث والأنشطة والسلوكيات الواقعية.

وينقسم العرض الذي يقدمه العلماء المشار إليهم إلى عرض وصفي ساكن static للحالات المطروحة كما هي، وعرض دينامي dynamic يُظهر تتابع هذه الحالات وتفاعلاتها عبر الزمن. ولا جدال في أن النوع الثاني هو الأكثر صعوبة وتطلبًا لاستنفار جهود العلماء في التحليل والتخيل، فلا يمكن توقع ردود أفعال الأفراد أو قراراتهم أو سلوكهم المستقبلي دون هذا العرض الدينامي.

ب) مفهوم التوازن الاقتصادي والاجتماعي:

يأتي مفهوم التوازن equilibrium في مقدمة أدوات التحليل المفيدة في دراسة النظم أيًا كان نوعها، فالنظام المتوازن هو الذي يظل على نفس حالته غدًا كما هو اليوم. غير أن هناك أنواعًا عديدة من التوازن، حيث يوجد أولًا التوازن الميكانيكي البسيط mechanical equilibrium، ومثاله حال مبنى الكلية الذي سوف يظل غدًا على نفس الوضع الذي هو عليه اليوم ما لم يُهدم لسبب أو آخر. الواقع أن القوى التي يمكن أن تؤثر على مبنى الكلية مثل الرياح أو أشعة الشمس أو الاستعمال اليومي هي عادة أضعف من المقاومة التي يبديها المبنى، ومن ثم فإن تأثيرها على توازن المبنى يكون - على الأقل في الزمن القصير- معدومًا.

غير أن هناك نوعًا أكثر تعقيدًا من التوازن هو التوازن الذاتي التوجه أو الذاتي الانضباط homeostasis cybernetic equilibrium or، وهو التوازن الذي يصبغ النظم المفتوحة open systems. شعلة النيران التي تتصاعد من أحد المواقد أو الإنسان أو الكلية كمؤسسة علمية، وكذلك كافة الكائنات الحية

والتنظيمات الاجتماعية، تتميز بوجود هذا النوع من التوازن. فهي تستفيد من مدخلات خارجية (طاقة ـ طعام ـ شراب ـ أموال – تجهيزات... الخ) وتفرز في البيئة المحيطة مخرجات مفيدة أو غير مفيدة، وعليها من خلال هاتين العمليتين (الإدخال والإخراج) أن تحافظ على توازنها.

غير أنه يتعين أيضًا التمييز بين النظم المفتوحة غير القادرة على الدفاع عن نفسها (الشعلة، النهر، التربة... الخ) والنظم المفتوحة القادرة على الدفاع عن نفسها(الإنسان، الكائنات الحية، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية). إذا انتهى الوقود اختل توازن الشعلة وانطفأت، أما إذا افتقد الإنسان أسباب العيش في إحدى المناطق، فإنه يفكر في الهجرة إلى منطقة أخرى يجد فيها من جديد توازنه. وإذا قل الطلب على خريجي إحدى الكليات، وانخفضت من ثم أعداد الطلاب وأصبح وجودها مُهَّددًا، فإنها تستطيع مع بعض المرونة تغيير الموضوعات والمناهج الدراسية أو أساليب التأهيل لتتناسب مع المتطلبات الجديدة لسوق العمل، مما يمكنها من تحقيق توازنها مجددًا. ونفس الشيء بالنسبة للمنشآت الاقتصادية التي تواجه ضغوطًا وتقلبات تفرض عليها التغيير في سياساتها وأساليبها وتقنياتها لتستعيد توازنها.

الواقع أن موقف الإنسان أو الكلية أو الشركة من المؤثرات الخارجية لا يكون في الأصل سلبيًا، ولكن تفاعليًا يستهدف الوصول إلى أفضل حالات التوازن. ومع ذلك فإن التوازن ليس حالة لانهائية، فالإنسان يموت ويفقد من ثم نهائيًا توازنه، وكذلك الوضع بالنسبة لكافة الكائنات الحية. أما التنظيمات الاجتماعية ـ سياسية أو اقتصادية أو غيرها ـ فإنها لا تموت بيولوجيًا، ولكنها قد تموت واقعيًا بسبب انهيار مفاجئ تسببه الظروف الخارجية (مثل تغير القوانين، الإفلاس، الاحتلال الأجنبي... الخ) أو بسبب

عجز داخلي يفقدها القدرة على التأقلم مع التغير في الظروف الخارجية.

ج) طبيعة العلاقات الاقتصادية داخل المجتمع:

العلاقات بين الأفراد أو التنظيمات في المجتمع قد تقوم على أساس التهديد أو المقايضة أو التكامل. السلطة السياسية تستطيع على سبيل المثال أن تجبر المواطنين على أداء أفعال أو أدوار معينة تحت ضغط التهديد الذي تدعمه أدوات تجعله رادعًا، مثل الجيش والشرطة والقضاء. غير أن الغالب في العلاقات داخل المجتمع هو التبادل أو المقايضة، فكل شخص يقوم بعمل معين أو يؤدى دورًا معينًا مقابل الحصول على شيء يراه نافعًا له من الأطراف الأخرى. وتؤدى علاقات التبادل هذه إلى التخصص، فبعض الأفراد أقدر من غيرهم على أداء أعمال أو وظائف معينة. ومن هنا تحدث المفكرون منذ العصور القديمة عن تقسيم العمل إلى أن جاء آدم سميث ليعطيه تفسيره الاقتصادي الحديث.

تبينت معظم المجتمعات المعاصرة أن المقايضة أفضل من التهديد كأسلوب لتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية، لأن التهديد أسلوب قهري يولد العبودية والجمود. أما المقايضة، فتتميز بأنها تترك قدرًا كبيرًا من الحرية، وتشجع المبادرة الفردية، ومن ثم فإنها بطبيعتها متطورة. مع ذلك لا تكفي المقايضة لضمان تقدم ورفاهة المجتمعات، فليست كل الأشياء تشترى وتباع، وليس بالتبادل وحده يتطور الإنسان وتتقدم الأمم. الحقيقة أن هناك مشاعر ودوافع أخرى أكثر عمقًا تكمن وراء السلوك الإنساني، وتتجاوز الأثرة وتعظيم المنفعة الشخصية. على سبيل المثال العلاقة بين الأب والابن أو الابنة ليست مجرد علاقة تبادل، كما أنها ليست مجرد علاقة تهديد، ولكنها بالأولى علاقة تكامل، تحكمها دوافع ومشاعر من نوع خاص يتجاوز الخوف والمنفعة

الذاتية معًا. كذلك الأمر حين نفسر سلوك المصلحين والمتبرعين بأموالهم والمتكافلين مع غيرهم والداعمين لأنشـــطة جمعيات البر والخير. الواقع أن المجتمع الناضــج لا تحكمه فقط علاقات التهديد أو التبادل، ولكن تنتشـــر فيه أيضـــا وعلى نطاق واســـع علاقات التكامل والتكافل.

إذا قسـمنا المحيط الاجتماعي الواسـع إلى أجزاء، فسـوف نتبين أن الاقتصــاد يشـكل جزءًا هامًا من هذا المحيط، وهو الجزء الذي ينظم عادة من خلال علاقات المقايضـــة أو التبادل، فكل فرد يشـــكل حلقة في ســـلســـلة واســـعة من المبادلات تشـــمل الســـلع والخدمات. والأساس في هذه المبادلات الاقتصاديـــــة هو الإنتاج، أي تحويل المُدخلات (عناصـــر الإنتاج) المختلفة مثل العمل أو المواد الأولية إلى مُخرجات (سـلع) قابلة للتبادل. وفي المجتمعات المعاصرة، على خلاف المجتمعات البدائيـــــة، يُعتمد على النقود كوسـيط للتبادل أو المقايضــة بين مختلف السـلع والخدمات. كذلك يلعب النظام المالي، من خلال المصـــــارف (البنوك) وشـــركات التأمين وأسواق الأوراق الماليـــــة (البورصات)، دورًا حيويًا في الاقتصاد المعاصر.

ولا شـــك في أن هناك علاقات وثيقة بين كل من الإنتاج والتبادل والنقود، فالارتباط بينهم أمرٌ مســـلمٌ به اليوم. غير أن الاقتصــاد يعرف أيضًــا علاقات أخرى بخلاف علاقات التبادل أو المقايضـــــة، فكما أوضحنا توجد دائمًا علاقات تقوم على التكامل والتكافل وتتجاوز مفهوم المنفعة بصـــورته الضـــيقة، حيث هناك إعانات وتحويلات وهبات وتبرعات تمنح بدون مقابل. وهي قد تصدر عن أفراد أو أشخاص خاصة، كما أنها قد تصدر عن الدولة والأشـــخاص العامة ضـــمن ســـياســـتها في إعادة توزيع الدخول؛ فالدولة تقتطع من بعض المواطنين الضـــرائب، دون أن تمنحهم

مقابل مباشـــر وحال، وفى الوقت ذاته تمنح بعض المواطنين إعانات نقدية أو عينية بدون أن تحصل منهم على أي مقابل.

والفرد في علاقته بالآخرين، ســواء داخل العائلة أو داخل المجتمع، يقوم بتقديم منافع مقابل الحصـــول على منافع أخرى؛ فهناك تبادل مستمر للمنافع. ومعظم هذه المنافع تكون مقومة نقديًا أو قابلة للتقويم النقدي، أي أن هذه المنافع يكون لها ثمن يتعارف الناس عليه ولو بشـــكل تقريبي. فإذا قدم (أ) إلى (ب) ســـلعة ما، فإنه يكون على (ب) أن يدفع الثمن المحدد لهذه الســـلعة. وإذا قدم (ب) إلى (ج) خدمة من الخدمات فإن (ج) سـوف يشـعر أن عليه أن يقدم إلى (ب)، ولو في وقت لاحق، قيمة هذه الخدمة بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر. وإذا دفع (ج) إلى الحكومة الضريبة المقررة على الدخل الذي حققه أثناء السـنة، فإنه سـوف ينتظر أن ترد هذه الحكومة قيمة الضـريبة بشـكل غير مباشـر في صـورة منافع وخدمات تعود عليه وعلى عائلته وعلى مجتمعه بالفائدة والنفع.

غير أنه توجد أيضًـــا بعض صـــور المنافع التي يجرى تبادلها بين الأفراد ويصـــعب تقويمها في شـــكل نقدي، فمشـــاعر التعاطف والتكافل والحب يتم تبادلها بين البشـر، وتعتبر عنصـرًا مؤثرًا في توازنهم الاجتماعي، لكنها لا تقوم بالنقود، ومن ثم ليس لها ثمن نقدي. في كل صور التبادل نقدية كانت أو غير نقدية يوجد معيار أو معدل يقيس به كل طرف من أطراف عملية التبادل محصلة هذه العملية بالنسبة إليه: هل كانت مُساهماته (مُخرجاته) في علاقة التبادل أكبر أم أصـــغر من مُتحصـــلاته (مُدخلاته)؟ أو بتعبير آخر: هل كانت منافعه من وراء هذه العلاقة أكبر أم أصغر من تضحياتــه؟ أو بتعبير ثالث: هل كانت المحصلة النهائية لعلاقة التبادل بالنسبة إليه إيجابية أم سلبية؟

فإذا أحس أحد أفراد العائلة أنه يعطي لعائلته دون أن يأخذ شــيئًا في المقابل، واســتمر هذا الإحســاس في التزايد ليعبر عن تدهور مستمر في شروط التبادل داخل العلاقة العائلية، فإن الأمر قد يصـــل إلى تحطيم العائلة وانهيارها ســواء بالطلاق أو بتفرق أفرادها. كذلك فإن المواطن الذي يســتمر في دفع الضـــرائب للحكومة دون أن يشـــعر بأنها تمنحه خدمات أو منافع تقابل مما يدفعه، فإنه قد يحاول أن يعيد التوازن لعلاقة التبادل التي تربطه بها، سواء عن طريق التهرب الضريبي أو عن طريق التصويت لغير صـــالحها في الانتخابات إذا كان نظام الحكم ديمقراطيًا أو الثورة ضـــدها والخروج عليها، ما لم تكن هناك وســيلة أخرى لتصـــحيح الخلل في العلاقة، وكان شـــعوره بالظلم فادحًا. ولكن الأمر يتوقف دائمًا على مدى "شـــعور" الفرد بتدهور شـــروط التبادل لغير صـــالحه، ســواء في إطار علاقة التبادل التي تربطه بالعائلة أو تلك التي تربطه بالدولة. وقد بدأ الاقتصـــاديون في الســنوات الأخيرة يهتمون بقياس شــروط التبادل التي تهيمن على المجتمع، ليس فقط في إطار علاقات التبادل السلعي، ولكن أيضًـا في إطار علاقات التبادل غير الســـلعي، وعلى الأخص علاقات التبادل بين الفرد والبيروقراطية وبين الفرد والحكومة.

د) القانون والقضاء والعلاقات الاقتصادية:

تعد العائلات والشــركات والمصـــارف والمزارع، وكذلك الحكومة ومؤسساتها، أشخاصًا أو وحدات اقتصادية تشكل جميعًا البنيان الاقتصـــادي للمجتمع. العلاقات الاقتصـــادية بين هذه الوحدات لا يمكن أن تقوم على أســـاس متين، ما لم يوجد نظام قانوني وقضائي سليم وواضح وفعال. لابد لكل شخص اقتصادي أن يشـــعر بالأمان فيما يتعلق بحقوق ملكيته وأن يطمئن إلى أن العقود التي يبرمها مع الأشــخاص الأخرى ســيجرى تنفيذها وفق

النحو المتفق عليه. غير أن وضع القواعد القانونية المناسبة وإلزام المحاكم بتطبيقها لا يكفي وحده لتطوير العلاقات والأنشطة الاقتصادية، فلابد أيضًا من انتشار الشعور بالثقة والأمانة بين المتعاملين. الحقيقة أنه إذا زادت في مجتمع ما درجة النصب والتدليس وخيانة الأمانة والاعتداء على حقوق الغير بلا رادع أخلاقي، فإن العلاقات الاقتصادية سوف تتجمد أو تنهار، مهما كانت محاولات المشرعين والقضاة لتشديد العقوبات وإحكام إنفاذها.

هـ) المعلومات ودورها الاجتماعي الاقتصادي:

من بين مكونات النظام (المحيط) الاجتماعي الهامة، إلى جانب الاقتصاد والقانون، توجد أيضًا المعلومات information التي تتمثل في مُدخلات ومُخرجات ثقافية من خلال وسائل عديدة أبرزها: القراءة، الملاحظة، المناقشة، الدراسة، متابعة الإذاعة والتلفزيون، والتعامل مع أجهزة الحاسبات (الكومبيوتر) وما تتيحه من الدخول إلى شبكات المعلومات المحلية والعالمية. تطور مدارك الإنسان المعاصر يتوقف على حجم المعلومات التي يحصل عليها من المصادر المختلفة، ومن ثم فإن قدرته على المشاركة والتطوير في المسائل الاقتصادية وغيرها تتوقف أيضًا على مقدار ونوعية هذا الحجم من المعلومات الذي يصل إليه.

غير أن التعامل مع المعلومات يثير مشكلة قياسها، فإذا كنا في الاقتصاد نعتبر النقود وحدة قياس مقبولة للمدخلات والمخرجات والتعاملات الاقتصادية، وإذا كنا في السياسة نعتبر التصويت أداة مقبولة لقياس اتجاهات الناخبين ونتائج المرشحين، فإنه في المقابل لا توجد أداة مماثلة نستطيع من خلالها قياس المعلومات. حقًا يعتبر "البيت" أو "البايت" bit وحدة قياس كمية لحجم المعلومات، لكنه لا يميز نوعيًا بين تدفقات المعلومات

بحسب ما إذا كانت جيدة أم رديئة، مفيدة أم غير مفيدة، مكررة أم جديدة، هامة أم عديمة الأهمية. تراكم المعلومات كميًا، على خلاف تراكم الأموال أو الأرصدة، لا يعني في حد ذاته تطوير المعرفة أو زيادة مستواها.

ثانيًا - الاقتصاد كعلم بيئي:

المبدأ الرئيسي في أي نظام إيكولوجي هو أن كل شيء يعتمد على كل شيء آخر. ويعتبر هذا شرطًا للتوازن الإيكولوجي. والإيكولوجيا ecology ; écologie مصطلح يستخدم في علم الأحياء لوصف نظام معين يتضمن علاقات متبادلة بين مختلف الأنواع species.

ومن أخطر المشاكل التي تهدد النظام الإيكولوجي الذي يحيى فيه الإنسان المشكلة السكانية. لاحظ روبرت مالتس خطورة هذه الزيادة وكتب فيها قانونه المشهور ونادى بالحد من أعداد السكان. وهناك مقترحات عديدة للتحكم في عدد السكان بعضها مقبول أخلاقيًا والبعض الآخر لا أخلاقي. ومن هذا الصنف الأخير ما يعرف بالحل الأيرلندي الذي يتمثل، خاصة في المناطق الريفية، في خلق أزمة إسكان متعمدة مع تعيين أرض محددة لكل عائلة، بحيث لا يستطيع الشباب الزواج، ومن ثم إنجاب أطفال، إلا بعد رحيل الآباء وترك المزرعة لهم. ولا يتبقى لأولئك الذين لا يقدرون على إيجاد عمل لهم في المجتمع الأيرلندي سوى الهجرة والرحيل إلى مجتمع آخر .

ويقدم كينيث بولدنج Kenneth BOULDING ما يعرف بخطة الطابع الأخضر Green Stamp Plan التي تقضى بمنح كل فتى وفتاة في سن المراهقة ١١٠ طابع أخضر تعطيه مائة منها الحق في إنجاب طفل. ويقام سوق تباع فيه هذه

الطوابع، بحيث يستطيع أي شخص غني أن يشتري طوابع من هؤلاء الذين لا يرغبون في الإنجاب أو بسبب كونهم فقراء يفضلون الحصول على المال بدلًا من استخدام حقهم في إنجاب الأطفال. وفى رأي المؤلف، فإن ثمن هذه الطوابع الخضراء سوف يحقق آليًا التوازن السكاني على مستوى المجتمع ككل. إذا كان ذلك المجتمع يميل إلى الإنجاب وزيادة السكان، فإن ثمن الطوابع سوف يرتفع كثيرًا مما يحد من معدل المواليد، أما إذا كان المجتمع لا يرغب في زيادة المواليد، ويفضل الاستمتاع بخيرات الحاضر دون تحمل أعباء تربية النشء المادية والنفسية، فإن ثمن الطوابع سينخفض مما يشجع على إنجاب الأطفال لمن يرغب في ذلك. ذلك النظام يسمح أيضًا - وفقا لرأى مقترحه - بإعادة توزيع الدخول في المجتمع، حيث يكون بمقدور الغنى أن يشتري طوابع أكثر وينجب أكثر، ومن ثم يتحمل أعباء أكبر ويتحول تدريجيا إلى الفقر. أما الفقير الذي ينجب أطفالًا أقل أو يمتنع عن الإنجاب نهائيًا، فإن أعباءه سوف تكون أدنى ، ومن ثم تتوافر لديه الفرصة لأن يصبح غنيًا(١).

غير أن هذا الاقتراح لا يخلو من أوجه النقد، حيث إنه ينظر لمسألة النسل والإنجاب كمجرد عملية تخصيص مادية لمورد من موارد المجتمع دون اعتبار للجوانب الأخلاقية والنفسية والاجتماعية التي ترتبط عادة بالمسألة السكانية، كما أنه يفترض أن العامل الوحيد أو الرئيسي المؤثر في عملية توزيع الدخول هو نفقات الإنجاب والتربية، على حين أن هذه النفقات تلعب في معظم المجتمعات دورًا متواضعًا في تشكيل الدخول والنفقات وفى توزيعها.

ويعاب على فكر مالتس وغيره من المتشائمين بشأن العلاقة بين السكان والغذاء أنهم يتجاهلون قدرة الإنسان على

تطوير معارفه ومكتسباته التقنية (التكنولوجية). فالإنتاج الزراعي تضاعف منذ أيام مالتس وبمعدلات غير عادية بسبب تقدم فنون وتقنيات هذا الإنتاج ووسائل الحفظ والتوزيع. كذلك الأمر بالنسبة للموارد الطبيعية، فعندما قاربت أخشاب الغابات على النفاد كمصدر للوقود اكتشف الإنسان استخدام الفحم، وعندما أصبح الفحم نادرًا واستخراجه مكلفًا، اكتشف الإنسان البترول وبدأ في استخدامه كمصدر رئيسي للطاقة. وعندما ارتفعت تكلفة البترول وبدأت تتزايد مخاوف نضوبه سعى الإنسان لاكتشاف الغاز واستخدامه محل النفط في أغراض عديدة، ثم اكتشف الإنسان الطاقة النووية وبدأ يستخدمها على نطاق واسع في توليد الكهرباء لأن نفقتها الكلية على المدى الطويل أقل من نفقة استخدام البترول والغاز. غير أنه مع تزايد الخوف من مخاطر هذا النوع من الطاقة يبذل الإنسان الآن جهودًا حثيثة لتطويع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح للاستخدام الواسع في الحياة اليومية.

المشكلة البيئية لا تتعلق فقط بنفاد الموارد، لكن أيضًا بسوء استخدام هذه الموارد وبالتلوث الناجم عن استهلاكها؛ فالنشاط الإنساني يلتهم الموارد القابلة للنفاد (النادرة)، ثم يخرجها في شكل فضلات ونفايات ملوثة. ولكي نتمكن من الاحتفاظ بسلامة الحياة البيئية للجنس البشرى يجب أن نعيد استخدام هذه المخرجات بعد إعادة تدويرها، وأن نسعى باستمرار لخفض الأضرار الناجمة عن استخدام الطاقة بأشكالها المختلفة.(٢)

جدير بالتذكير أن تطور الاقتصاد الاستهلاكي لا يضمن بالضرورة زيادة مستوى رفاهة الإنسان. الواقع أن الناتج القومي الإجماليGross National Product يمكن أن يطلق عليه بصورة أكثر دقة النفقة القومية الإجمالية Gross National

cost . إذ إن زيـادة الإنتـاج تؤدى حتمًـا إلى زيـادة النفقـات التي يتحملها المجتمع.

ويمكن توضـــيح ذلك من خلال المثـال الآتي: البلد الذى يتمتع بمناخ معتدل، وينعم ســـكانه بمســـتوى مناســـب من الغذاء الصـحي البسـيط والثقافة الهادفة وعلاقات التكافل والتضـــــامن الـــتـــلقـــائـــي والسلوك الاستهلاكي المعتدل الخالي من البذخ والإسراف، ويسود فيه التسامح والبعد عن المغالاة في المعتقدات وردود الأفعال والمواقف، يسجل على الأرجح ناتجًا قوميًا إجماليًا أدنى من بلد مماثل له في كافة المعطيات الاقتصـــادية، عدا كون مناخه ردئ ونفقاته العسكريـــة والأمنية والقضائية باهظة وثقافته صـــاخبة وهابطة والعدالـــــة الاجتماعية فيه مفتقدة. الناس في المجتمع الأول يعيشون حياة أفضل وأسعد من أقرانهم في المجتمع الثاني على الرغم من إظهار الإحصـائيات تدنى مسـتويات الناتج القومي والدخل الفردي في مجتمعهم، مقارنة بالمجتمع الآخر.

ثالثًا - الاقتصاد كعلـم سلوكـي:

ترمي دراســة الاقتصـــاد كعلم ســلوكي إلى التعرف على نوعيـة العلاقـات التي تربط المُدخلات بـالمُخرجـات والتي تتوقف على طبيعة تصـــرف الوحدة الســـلوكية behavior unit (فرد، عائلة، جماعة، شـــركة، منشـــأة). مع ذلك توجد حالات يتم فيها اســـتيعـاب المدخلات داخـل الوحـدة الســـلوكيـة دون إنتـاج أي مخرجات، كما توجد حالات يتم فيها بدءًا من نشـاط داخلي للوحدة السلوكية إنتاج مخرجات بدون استهلاك مدخلات ظاهرة. وتتشكل المُدخلات والمُخرجـات عـادة من أنواع ثلاثـة رئيســـيـة: المـادة والطاقة والمعلومات. وتحصـــل معظم الوحدات الســـلوكية على مدخلات ومخرجات تشـــمل الأنواع الثلاثة المشـــار إليها، وهي أنواع مرتبطة ببعضها البعض.

المشكلة الرئيسية في دراسة السلوك هي أنه ليس دائمًا رد فعل بسيط لمؤثر مباشر وحال، فالمُخرجات قد تكون محصلة لمُدخلات قديمة مضت عليها فترات طويلة واختزنتها الوحدة السلوكية ثم أخرجتها - في شكل مغاير- في مرحلة لاحقة. لذلك، فإن دراسة دور الوحدات الاقتصادية على أنه مجرد تحويل المدخلات إلى مخرجات يتسم بالتبسيط الشديد، لأنه يغفل حقيقة أن الوحدات الاقتصادية هي أيضًا وحدات سلوكية، ومن ثم يتناسى تأثير السلوك السائد في هذه الوحدات على مجريات عملية التحويل هذه.

الواقع أن ميزانية الوحدات الاقتصادية التي تشمل القيم المحاسبية للأصول والخصوم، وتظهر التدفقات المادية للمدخلات والمخرجات، لا تعبر عن الوضع الحقيقي الكلى لهذه الوحدات، فذلك الوضع الكلى لا يتضمن فقط الأوضاع المادية، كما تظهرها البيانات المحاسبية، وإنما أيضا الكثير من الأوضاع والعناصر غير المادية أو غير المحاسبية مثل الهيكل التنظيمي، النظام الداخلي للاتصال، الشعور السائد بين العاملين تجاه الوحدة، والهيكل المعرفي الذي يعبر عن صورة العالم الخارجي في أذهان متخذي القرار في هذه الوحدة. الواقع أن العلاقة بين الوحدة المنتجة والبيئة الخارجية حاسمة في تشكيل مصير هذه الوحدة حيث إنها تثير أسئلة هامة من نوع: ماذا ننتج؟ ولمن ننتج؟ وكيف ننتج؟ أو بتعبير آخر: ما هي أفضل المُدخلات التي يمكن استخدامها من البيئة الخارجية؟ وما هي أفضل المخرجات التي تلائم طلب هذه البيئة؟ وما هي طرق الإنتاج التي تشكل ضررًا أقل ومنفعة أكبر بالنسبة لهذه البيئة؟

الإجابة على تلك الأسـئلة تتوقف على قدر ونوع المعرفة المتاحة لمتخذي القرار في الوحدة الاقتصادية عن حقيقة الأوضاع السـائدة في البيئة الخارجية، وأيضـا في البيئة الداخلية للوحدة. الحقيقة أن سـلوك المسـئولين المعرفي والتنظيمي ومشـاعر وسلوكيات العاملين تشكل العناصر الحاسمة في طبيعة القرارات الاقتصـاديـة السـائدة في أي وحدة اقتصـادية داخل مجتمع من المجتمعات ومقدار حظها من النجاح.

تنقسـم الأحداث التي تدخل إلى المعرفة الإدراكية للوحدة الاقتصـادية إلى أحداث سـالبة passive events وأخرى نشـطة active events. وتتلقى الوحدة الاقتصـاديـة النوع الأول من الأحداث كمُتغيرات لا تملك السـيطرة عليها، مثل تخفيض قيمة العملة أو زيادة معدل التضـخم أو التوتر في العلاقات الخارجية بالنسبة لشركة ما، وكذلك التقدم في العمر أو المرض أو الحوادث بالنسبة لفرد ما. أما الأحداث النشطة من وجهة النظر الاقتصادية فهي تلك التي تتمثل في فعل أو اخـتـيـار أو قرار يتوجب على الفرد أو الشخص المسئول في الوحدة الاقتصادية أن يتبناه من بين بدائل أخرى عديدة. ولا شـك في أن القرار الذي يتم اختياره من بين البدائل المتاحة يكون عادة هو الأقرب للصـورة التي رسـمها متخذ القرار في ذهنه للمستقبل في البيئتين الخارجية والداخلية.

القرار الاقتصـادي الصـادر يتخذ غالبًا شكل فعل يعتقـد مُصـدره أنه منسـجم مع المسـتقبل كما يتصـوره ويفهمه. وواقع الأمر أن هذا القرار يتضـمن مظهرين مختلفين لصـورة المسـتقبل في ذهن صـاحب القرار: صـورة البدائل المتاحة ذاتها من ناحية، وتقدير أو تقييم تلك البدائل من الناحية الأخرى. غير أن إدراك الفرد (متخذ القرار) للواقع يختلف غالبًا عن الواقع ذاته (بافتراض إمكانية قياس الواقع بصـورة مجردة). وإذا سـلمنا بما يفترضـه

أغلب الاقتصـاديين من أن سلوك الشخص الاقتصـادي هو سلوك تعظيمي maximizing behavior، فإن متخذ القرار ســيختار البديل الذي يعتقد أنه الأكبر منفعة والأقل نفقة مقارنة بالبدائل الأخرى. وعادة ما يأخذ متخذ القرار في اعتباره المنافع والنفقات ليس فقط في الأمد القصــير ولكن أيضًــا في الأمدين المتوســط والطويل.

ويتوقف مدى ســلامة الاختيار الذي يجريه مُصــدر القرار على مقدار المعلومات التي حازها عن البدائل المختلفة وعن البيئة الخارجية وعن البيئة الداخلية وعن المســتقبل والمتغيرات المؤثرة فيه. وعلى قدر غزارة المعلومات ودقتها وصــدقها وحداثتها على قدر ما تكون هناك فرصــة أفضــل للتوصــل إلى القرار الأنســب. غير أن كثرة المعلومات قد تربك متخذ القرار، وكذلك قد يربكه تعدد البدائل المطروحة . لأجل ذلك يتعين تنقية المعلومات وتبويبها وتيسير عرضها لتسهيل مهمة اتخاذ القرار. ولا شك في أن تقدم وانتشــار نظم وتقنيات المعلومات يســاعد على تحقيق ذلك الهدف.

ويتطلب الاقتصــاد كعلم ســلوكي الاهتمام بتحليل اســتجابة الأفراد والمســئولين الاقتصــاديين وردود أفعالهم تجاه المتغيرات التي تلحق بالبيئتين الخارجية والداخلية. وتعد الاســتجابة مظهرًا هامًا من مظاهر الســلوك الإنســاني في كافة الحقول. وهي محدد رئيسي لدينامية النظام الاجتماعي، فأكثر النظم الاجتمــاعيــة حساسيــة واســتـيـعابًا للتغيرات المحيطة بها هي أكثرها دينامية وأقدرها على البقاء والاستمرار. في ضوء ذلك يولي الاقتصاديون مفاهيم مثل المرونة والتوقع والتنبؤ اهتمامًا واضــحًا. والتعرف على هذه المفاهيم يتطلب دائمًا محاولة الإحاطة بما يعتمل داخل

ذهن الإنسان مستهلكًا أو منتجًا ، فردًا أو مسئولًا من صور وعواطف ورغبات وتخيلات.

رابعًا - الاقتصاد كعلم سياسي:

تكتسب العلاقات المتبادلة بين علمي الاقتصاد والسياسة أهمية كبيرة، فكافة الهياكل والتنظيمات الاقتصادية تتأثر بالمتغيرات والأوضاع السياسية. بل إن كل تنظيم اجتماعي أو اقتصادي، بما في ذلك العائلة، له مظهر سياسي، وهو يتأثر سواء في تعاملاته الداخلية أو الخارجية بعملية صنع القرار الجماعي، كما أنه يؤثر فيها.

والواقع أن العلاقات وثيقة بين الاقتصاد كعلم اجتماعي والسياسة كعلم اجتماعي آخر، فالسياسة والمؤسسات السياسية بشقيها الداخلي والخارجي تؤثر في البنيان الاقتصادي وتتأثر به. الحكومة والبرلمان والبيروقراطية والأحزاب والمحليات تشكل جميعًا أشخاصًا (أو وحدات) اقتصادية إلى جانب كونها أشخاصًا سياسية. وتتمتع تلك الأشخاص بسلطات واسعة تمكنها من ممارسة ما يمكن أن نطلق عليه حق **التهديد المشروع** على الأشخاص الاقتصادية الأخرى. وليس أدل على ذلك من حق الدولة والمحليات في فرض الضرائب والرسوم على الأفراد والمنشآت الاقتصادية.

ويرجع خضوع الأشخاص الاقتصادية لسلطة الأشخاص السياسية إلى الالتزام المسبق باحترام التنظيم الاجتماعي وقواعده، فهو نوع من الخضوع الذاتي الذي يقابله الحق في المشاركة في وضع القواعد الدستورية وانتخاب المشرعين والمسئولين السياسيين وقبول توجهاتهم السياسية والاقتصادية أو رفضها من خلال الاقتراع العام. ويصدق هذا التفسير على المجتمعات

الديمقراطية وحدها. أما في المجتمعات غير الديمقراطية، فإن السلطة تنبني على التهديد القسري الذي يفرض على الأفراد والتنظيمات الاجتماعية من خارجهم، ودون مشاركة منهم في اتخاذ القرار عبر انتخابات نزيهة وحرة.

وتبدو الصلة قوية بين السياسة والاقتصاد في مجال المالية العامة، حيث يتم اقتطاع الضريبة من الأفراد والشركات بقرار سياسي، ويتم تخصيص حصيلة هذه الضرائب للمنافع العامة بقرار سياسي أيضًا. وتؤدى آليات الاقتطاع الضريبي والإنفاق العام إلى إعادة توزيع الدخل القومي لصالح بعض المواطنين على حساب مواطنين آخرين. وهذه مسألة هامة على الصعيدين السياسي والاقتصادي معًا. العدالة الاجتماعية قيمة سياسية، كما أنها قيمة اقتصادية، وهي تثير دائمًا العديد من القضايا السياسية والاقتصادية، وتؤثر في ذات الوقت على المتغيرات السياسية والاقتصادية. على سبيل المثال هي تؤثر على شعبية الحكومة ومقدار الرضا الذي تحظى به، كما أنها تؤثر على مستوى الطلب والعرض ومعدلات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم(٣).

العلاقة بين الديمقراطية كأسلوب سيأسى للحكم والتنمية الاقتصادية تبدو معقدة، لكنها غاية في الأهمية، حيث تظهر المؤشرات التاريخية الحديثة أن هذه العلاقة إلى حد كبير متبادلة. مكن ازدهار الديمقراطية الكثير من المجتمعات من النهوض وتحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية في فترة وجيزة (أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية)، كما أن نجاح التنمية الاقتصادية أدى إلى ترسيخ النهج الديمقراطي في مجتمعات أخرى (دول جنوب شرق آسيا). وفى المقابل، فإن سيطرة الديكتاتورية وحكم الحزب الواحد قد أفشلت جهود التنمية الاقتصادية في بعض المجتمعات (الاتحاد السوفيتي قبل انهياره

والكثير من الدول الأفريقية)، وإن وجب الإشـارة إلى ظهور استثناء مخالف في حالتي الصين وفيتنام في السنوات الأخيرة، على حين أن الانهيار الاقتصادي وتفشي الكساد والبطالة دفع مجتمعات أخرى إلى السقوط تحت حكم الفاشية والديكتاتورية (ألمانيا في ثلاثينات هذا القرن وبعض دول أمريكا اللاتينية حاليًا).

مشكلة النظم الديكتاتورية هي أنها تتبع سياسات اقتصادية لا يمكن تصحيحها رغم ظهور بطلانها، بسبب غياب المعارضة واختفاء الرأي الآخر وسيطرة الخوف والسلبية على المواطنين. وعادة ما يكون الثمن الذي تتحمله الشعوب بسبب هذه السياسات الخاطئة فادحًا ينطوي في أبسط الحالات على عشرات السنوات من التخلف الاقتصادي والحرمان من التقدم العلمي والتقني وانتشار الفقر والظلم الاجتماعي.

في المجتمعات الديمقراطية اهتم الاقتصاديون بدراسة التنظيمات السياسية والقواعد الدستورية والانتخابية وسلوك الناخبين والمرشحين والمسئولين السياسيين والأحزاب للانعكاسات الهامة التي يرتبها كل ذلك على السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومات في الفترات السابقة واللاحقة على الانتخابات. وقد اكتسبت هذه الدراسة أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى زيادة الارتباط والاعتماد المتبادل بين التحليل الاقتصادي والتحليل السياسي للظواهر الاجتماعية. وتعد أيضًا دراسة سلوك جماعات الضغط ومراكز القوى والجماعات الطفيلية التي تحصل من وراء اتصالها بالدولة وصلاتها بالدوائر الحاكمة على دخل ريعي بدون مساهمة اقتصادية فعلية من أبرز الموضوعات التي تثير الاهتمام المشترك لعلماء الاقتصاد والسياسة.

خامسًا ـ الاقتصاد كعلم رياضي:

لعبت الرياضيات دورًا حاسمًا في تقدم المعرفة الإنسانية، وعلى الأخص في تقدم وازدهار المعرفة العلمية. ويرجع سبب ذلك إلى أن الرياضيات طورت لغة عالمية تتشكل من الرموز المجردة التي تتميز بالابتعاد عن الغموض واللبس، فالمعادلات التي يكتبها عالم الرياضيات تصل إلى إدراك القارئ مباشرة دون أن تفقد شيئًا مما أراده، وبدون أن تضاف إليها معان لم يردها الكاتب، وذلك على عكس الأمر في اللغات المعتادة، حيث يحتمل دائمًا حدوث تفاوت بين المعنى الذي أراده الكاتب والمعنى الذي فهمه القارئ. ويرجع هذا التفاوت سواء لقصور في وضوح تعبير الكاتب أو لقصور في فهم القارئ أو على الأخص لعدم دقة ووضوح المفردات اللغوية المستخدمة، وهي مفردات عادة ما يكون لها أكثر من معنى. أما الرموز الرياضية، فهي لا تحتمل إلا معنى واحدا، ومن ثم لا تثير لبسًا أو تفاوتًا في الفهم والإدراك.

من مزايا اللغة الرياضية أيضًا أنها قادرة على كشف التناقضات والأخطاء، وما قد يعتري البرهنة أو التدليل من وهن أو تهافت، ومن ثم فهي مفيدة لتكوين نماذج صورية مصغرة للعالم الذي نعيش فيه وللعلاقات السائدة فيه. وتعتبر هذه عملية مهمة للتعرف على الآليات والعلاقات والنجاحات والأخطاء التي تسود في العالم الواقعي، بل إن فائدتها أكبر حينما يلزمنا التعرف على مآل هذه الآليات والعلاقات في المستقبل. التنبؤ بالمستقبل عن طريق استخدام النماذج الرياضية المجردة يكون عادة أدق من التنبؤ باستخدام أسلوب التخيل الصرف القائم على تطوير صورة الحاضر في مخيلتنا. ومع ذلك لا غنى عن الملاحظة الواقعية والخيال لإنشاء أفضل النماذج الرياضية وأقربها توقعا لشكل المستقبل. وترجع أهمية الملاحظة الواقعية والخيال في عملية التنبؤ بالمستقبل، وعدم كفاية النماذج الرياضية الصرفة في هذا

المجال، إلى أن العالم الواقعي لا يماثل هذه النماذج في دقتها ولا يسير على أسلوب منطقي مفهوم دائمًا؛ فذلك العالم يمتلئ بالمفاجآت والصدف والمتناقضات واللامنطق، ومن ثم فإنه لا يمكن إدراكه فقط من خلال معادلات رياضية ونماذج قائمة على التدليل المنطقي.

استخدام الرياضيات في ميدان الاقتصاد يتيح لنا فهم العالم الواقعي وعرضه في صورة مبسطة، وهنا تكمن الميزة، لكن يكمن أيضًا الخطر. ذلك أن التجريد ليس الحقيقة، والعالم الواقعي كما أشرنا حالًا ليس بسيطًا ولا منطقيًا بالضرورة. لذلك السبب نخشى أن نهم الاقتصاديين لاستخدام المعادلات والنماذج الرياضية ربما يدفعهم لإنشاء عالم خيالي غريب عن الواقع، وقائم على جبل من النظريات والافتراضات والنماذج التي ترسم صورة لا تطابق الأصل. كل النماذج الرياضية تبدأ بافتراضات تعقبها براهين وصولًا إلى نتائج لا تكتسب أهمية إلا في ضوء الافتراضات الأولية. وإذا لم تطابق الافتراضات الواقع، فإن النتائج تكون بالضرورة غير واقعية.

استخدمت الرياضيات على نطاق واسع في بعض ميادين علم الاقتصاد مثل نظرية التوازن Theory of equilibrium ونظرية السلوك التعظيمي Theory of maximizing behavior ونظرية المنفعة Utility theory ومفهوم القرار الاقتصادي في ظل عدم اليقين Economic decision under uncertainty والنظرية الدينامية Dynamic theory. ولا تعدو الرياضيات أن تكون سوى أداة من أدوات التحليل الاقتصادي، ولغة يستخدمها الاقتصاديون في التعبير عن نظرياتهم وتحليلاتهم المختلفة.

نعتقد لذلك أنه يتعين على الاقتصادي - بعكس عالم الرياضيات - أن يعي الواقع الذي تعبر عنه الرموز الرياضية التي يستخدمها، وأن يسعى قدر إمكانه لاستيعاب معطيات هذا الواقع بكل ما يحتويه من عناصر إيجابية وسلبية.

سادسًا - الاقتصاد كعلم أخلاقي:

لا يمكن لأي علم من العلوم، لاسيما إذا كان علمًا اجتماعيًا أن يبتعد تماما عن الاعتبارات الأخلاقية. وتوجد ثلاثة مجالات رئيسية ساهم فيها الاقتصاديون في إثراء علم الأخلاق هي: نظرية القيمة ونظرية الرفاهة ونظرية السلوك الاقتصادي للأفراد والمؤسسات.

في **نظرية القيمة** أظهر الاقتصاديون أن خيار الفرد لا يتوقف فقط على رغباته أو تفضيلاته، لكنه يتوقف أيضًا على مدى وطبيعة الفرص المتاحة له، كما أظهروا أن تغييرًا طفيفًا في تفضيلات الفرد أو في الفرص المتاحة له قد يؤدى إلى تغيير أكبر في خياراته (مفهوم المرونة).

وبالنسبة **لنظرية الرفاهة** حاول الاقتصاديون الإجابة على التساؤل الآتي: ماذا نعنى عندما نقول بأن وضعًا أو نظامًا اجتماعيًا أفضل من غيره؟ ومن أشهر الإجابات في هذا الصدد ما يعرف بالوضع الأمثل لباريتو أو أمثلية باريتو Pareto Optimum. وباريتو عالم اقتصادي إيطالي يرى أن الوضع الأمثل هو الوضع الذي يتحسن فيه وضع أحد الأفراد دون أن يتدهور وضع الأفراد الآخرين. لذلك يعتبر الوضع (ب) أفضل من الوضع (أ) إذا لم يشعر أي فرد من الجماعة بأن وضعه قد ساء، لكن شعر فرد واحد على الأقل بأن حاله قد تحسن في ظل الوضع الجديد.

وينتقد كينيث بولدنج (٤) الاقتصـــاديين لإهمالهم دمج فكرتي "**حســن النية**" و"**ســوء النية**" في النظرية الاقتصـــادية، خاصـــة في إطار نظرية المنفعة. ويرجع هذا الإهمال للتركيز الشـــديد على مفهوم التبادل كهدف للدراســـة الاقتصـــادية، وهو مفهــوم يفترض فيه أساسًا الغـرض الشخصي أو الأنانية. مع ذلك يفترض وجود درجة ما من حســـن النية في التبادل، وإلا ما كان يمكن الاعتداد به كمنظم اجتماعي social organizer مشـروع. قد لا تكون هذه الدرجة من حســـن النية كبيرة في العلاقة بين المتبادلين في السـوق الاقتصـادية، لكن يلزم دائما وجود حد أدنى منها. الواقع أنه إذا بدأ كل متبادل يشـعر بسـوء نية شـريكه، فإن هذا التبادل لن يقوم من الناحية الواقعية، ما لم يكن الناس يعتادون ويتوقعون أن يشوب تبادلهم قدر من الخديعة وسوء النية.

ولعل التأثير الكبير للاقتصاد على الأخلاق يأتي من اهتمام الاقتصـــاديين بتشـــكيل مفاهيم كلية **للرفاهة العامة** قابلة للتقدير الكمي. على سبيل المثال يستخدم الكثيرون مفهوم "متوسط الدخل الفردي الحقيقي" كمقيـاس رئيســـي للرفـاهـة داخـل بلـد معين. ولاســـتخدام هذا المقياس تأثير كبير على تقدير نجاح أو فشـــل السياسات الحكومية، على الرغم من القصور الذي يشوبه. ونفس الشـــيء بالنســـبة لمفهوم تحليل النفقة - المنفعة cost-benefit analysis. وتمارس هذه المقاييس أو المعايير الكمية الاقتصادية، رغم عدم دقتها أو غموضها أو سوء استخدامها، تأثيرًا كبيرًا على الأحكام الأخلاقية التي نُصدرها كأفراد في المجتمع.

ولعل خطورة معيار كالدخل الفردي أو حســـاب النفقة - المنفعة تكمن في أنه يغفل الجوانب الروحية والكيفية في الســـلوك الإنساني، ومن ثم فإنه يعطي دلالات غير صادقـــة تمامًا عما هو

أفضل أو أسوأ، أنفع أو أضر، أكثر صوابًا أو أدنى صوابًا، أكثر تقدمًا أو أقل تقدمًا...الخ. نحن في الواقع نُكون قناعاتنا الأخلاقية والفكرية بدءًا من معايير غير كاملة أو بها قدر كبير من التبسيط. على سبيل المثال معيار كالنفقة - المنفعة لا يفيد كثيرًا في اتخاذ القرارات الاقتصادية أو غيرها إذا كان موضوع هذه القرارات له صلة بالمشاعر الدينية أو المصالح الاستراتيجية أو الكرامة الإنسانية. وكما أوضحنا سلفًا فإن تزايد الدخل القومي الحقيقي أو الدخل الفردي الحقيقي لا يعنى بالضرورة حدوث تحسن حقيقي في أسلوب معيشة الأفراد أو في سعادتهم.

الهوامش

(*) تم الاعتماد بشكل أساسي على المرجع الآتي:

BOULDING (Kenneth): **Economics as a science** , New York, Mc Graw-Hill,1970

(١) انظر :

BOULDING (Kenneth): **Economics as a science** , New York, Mc Graw-Hill,1970

(٢) انظر مزيدا من التفاصـــيل في : د. أحمد جمال الدين موســـى :" سياسة حماية البيئة في الميزان - السوق أم التنظيم أم الضريبة ؟ " ، **مجلة البحوث القانونية والاقتصـــادية**، العدد الثامن، اكتوبر ١٩٩٠ .

(٣) انظر التفاصـــيل في: د. أحمد جمال الدين موســـى: "التحليل الاقتصادي للانتخابات الديمقراطية "، **مجلة مصـــــر المعاصرة**، العددان ٤٣٣-٤٣٤، يوليو-اكتوبر ١٩٩٣.

(٤) انظر :

BOULDING (Kenneth): **Economics as a science** , New York, Mc Graw-Hill,1970

الفصل الثاني

إرهاصات الاقتصاد الكلي في تاريخ الفكر الاقتصادي

الاقتصاد كعلم مستقل حديث نسبيًا، كما سنتبين فيما بعد. غير أن الأفكار الاقتصادية موغلة في القدم في تاريخنا البشري. لقد ظهرت الحاجات الاقتصادية الفردية منذ بدء الخليقة وتبلورت الحاجات الجماعية مع نشأة الجماعة، ثم القرية أو المدينة، وأخيرًا مع ظهور الدولة.

سنحاول أن نعرض في هذا الفصل لبعض أوجه قضايا الاقتصاد الكلى التي شغلت اهتمام مجموعة من كبار الفلاسفة والمفكرين والاقتصاديين قبل ظهور الاقتصاد الكلي بمفهومه الحديث المتعارف عليه حاليًا. سنبدأ بأفلاطون وأرسطو في اليونان القديمة، ثم ننتقل لعبد الرحمن بن خلدون صاحب المقدمة في الحضارة الإسلامية، وبعدها نستعرض اسهامات كل من مدرسة التجاريين ومدرسة الطبيعيين (الفزيوقراط)، ثم نقدم ملخصًا وافيًا لإسهامات رواد المدرسة التقليدية (الكلاسيكية): آدم سميث وريكاردو ومالتس وجان باتست ساي.

المبحث الأول

الفكر الاقتصادي الإغريقي
(أفلاطون وأرسطو)

شهدت بلاد الإغريق نهضة فكرية واسعة في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد. وكان من أهم المفكرين في تلك الفترة الفيلسوف سقراط Sokratês (٤٧٠ – ٣٩٩ ق م) الذي لم يترك مؤلفات مكتوبة سوى ما نقله عنه تلميذه الفيلسوف أفلاطون Platôn (٤٢٨-٣٤٨ ق م) الذي كان بدوره أستاذًا لأرسطو Aristotêles (٣٨٤ - ٣٢٢ ق م) أشهر الفلاسفة الإغريق.

رغم أن الاقتصاد لا يظهر في الفكر الإغريقي كعلم مستقل، فإنه كان محل اهتمام الفلاسفة اليونانيين ضمن مجال أبحاثهم في السياسة والأخلاق والفلسفة، فتعرضوا للتنظيم الاقتصادي للدولة ولطبقات السكان وتوزيعهم المهني وأهميتهم الاجتماعية ولتوزيع الدخول ولمفاهيم الثروة والقيمة وتداول النقود والفائدة والاحتكار والتجارة.

وسوف نتناول هذه النقاط معتمدين أساسًا على العرض المباشر من المصادر الأصلية لآراء أفلاطون وأرسطو أهم الفلاسفة الإغريق وأكثرهم تأثيرًا في الفكر الاقتصادي اللاحق.

١- الدولة (نشأتها، هيكلها ووظائفها، وانهيارها):

أ) نشأة الدولة:

تختلف نظرتا أفلاطون وأرسطو لمسألة نشأة الدولة. يعتقد أفلاطون أن "الدولة تنشأ عن عجز الفرد عن الاكتفاء بذاته وحاجته إلى أشياء لا حصر لها... ومادامت حاجاتنا عديدة، ومادام من الضروري وجود أشخاص عديدين للوفاء بها، فإن المرء يستعين بشخص من أجل غرض من أغراضه، وبغيره من أجل تحقيق غرض آخر، وهكذا. وعندما يتجمع أولئك الشركاء الذين يساعد بعضهم بعضًا في إقليم واحد نسمى مجموع السكان دولة"(١). يتضح من ثم تركيز أفلاطون على البعد الاقتصادي لنشأة الدولة، فهي نتاج سعى الأفراد لإشباع حاجاتهم المتعددة عن طريق تبادل الإنتاج والخدمات لعجز الفرد عن إشباع جميع حاجاته منفردًا.

من جانبه، يركز أرسطو على البعد الاجتماعي لنشأة الدولة، فهو يرى أن "كل دولة هي بالبديهة اجتماع وكل اجتماع لا يتألف إلا لخير"(٢). وفي رأيه أساس الاجتماع الطبيعي في كل الأزمان هو العائلة التي ترتكز على لقاء الزوج والزوجة والسيد والعبد. ويستمر أرسطو في تحليله الاجتماعي فيرى أن "الاجتماع الأول لعدة عائلات الذي ألف بالنظر إلى العلاقات التي ليست يومية إنما هو القرية التي يحق تسميتها المستعمرة الطبيعية للعائلة... إن اجتماع عدة قرى يؤلف دولة تامة يمكن أن يقال عليها أنها بلغت حد كفاية نفسها على الإطلاق بعد أن تولدت من حاجات الحياة واستمدت بقاءها من قدرتها على قضاء تلك الحاجات كلها". ومن ثم ينتهي أرسطو إلى نتيجة واضحة هي أن "الدولة من عمل

الطبيعة وأن الإنسان بالطبيعة كائن اجتماعي"(٣)، ذلك أن الطبيعة "تدفع الناس بغرائزهم إلى الاجتماع السياسي"(٤).

ب) هيكل الدولة ووظائفها:

ينقسم مجتمع المدينة إلى ثلاث طبقات: الحكام والمحاربين والمنتجين. ويكتسب صفة المواطنة أفراد الطبقتين الأولى والثانية فقط. وينبغي عدم الخلط بين هذه الطبقات لأنها متمايزة بالطبيعة، وكلٌ مؤهلٌ لما خلق له على النحو الذي سنفصله بعد قليل. ولا يفضل أفلاطون الديمقراطية كنظام سياسي لما ظهر لها من مساوئ في أثينا، كذلك يتحفظ أرسطو عليها، ولكنهما أيضًا يرفضان الدكتاتورية، ويجدان أن أفضل نظام سياسي هو "الذي ينجح في تحقيق التوازن بين حكم الأقلية وحكم الأغلبية وبين الاستبداد والحرية"(٥).

وتفوق أهمية الدولة أهمية الأفراد المكونين لها، بمعنى أنه يجب تغليب المصالح العامة للمجتمع على مصالح الأفراد، فالفرد لا يستطيع أن يحقق ذاته إلا بالقدر الذي تقتضيه الخطة العامة المرسومة للدولة. ويعبر أرسطو عن ذلك بوضوح حينما يؤكد أنه "لا يمكن الشك في أن الدولة هي بالطبع فوق العائلة وفوق كل فرد، لأن الكل هو بالضرورة فوق الجزء مادام أنه متى فسد الكل فليس بَعدُ من جزء... إن ما يثبت الضرورة الطبيعية للدولة وفوقيتها على الفرد هو أنه لا يمكن للفرد أن يكتفي بنفســـه بمعزل عن الكل وعن سائر الأجزاء كذلك"(٦).

ويتوقف نجاح الدولة على مدى إلزام الأفراد بأداء وظائفهم فيها واحترام نظمها وقوانينها. والدولة يجب أن تكون قوية وعادلة لا أن تكون رخوة وظالمة، فالقانون "لا يهدف إلى توفير السعادة القصوى لفئة واحدة من المواطنين وإنما يسعى إلى تحقيق السعادة

في المدينــة بأسرها بأن يجمع بين المواطنين إما بالوعد وإما بالوعيد، ويدفعهم إلى المشاركة في الخدمات التي يتسنى لكل فئة أن تؤديها للجماعة. وهو إذا كان يُعنى بتكوين مواطنين كهؤلاء في الدولة، فليس هدفه من ذلك هو أن يدعهم يوجهون نشاطهم كيفما شاءوا، وإنما أن يجعلهم يسهمون في دعم وحدة الجماعة"(٧).

ويكون تولي الوظائف العامة على أساس قاعدة المساواة (بين أفراد الطبقة الواحدة)، بحيث إنه "في الاختيار للوظائف وفي فرض الضرائب وفي تلقي الإعانات من الخزانة العامة، فإن الاعتبار ينبغي أن يقوم على المؤهلات المناسبة للفرد، وليس فقط على ما لشخصه أو لأجداده من فضائل ولا ما لجسمه من قوة أو جمال، بل على أساس ما يتمتع به من وسائل وما يفتقده منها. إن الوظائف وأنواع التكريم يجب أن توزع حصصًا متعادلة وتتسم بالإنصاف وفقًا لقاعدة مناسبة"(٨).

ويتفق أفلاطون وأرسطو في كراهية الحرب والنظر إليها كملجأ أخير غير مرغوب فيه، "فالأفضل هو ألا تقوم حرب وألا ينشأ شغب بوصفهما من الأشياء التي نرجو الاستغناء عنها ونرجو أن يتحقق السلام والخير بدلًا منهما. ولن يكون هناك "مشرع معقول ما لم يشرع للحرب كوسيلة للسلم ، وليس للسلم كوسيلة للحرب"(٩). ويؤكد أرسطو نفس المعاني حينما يكتب "حسب المرء بعض لحظات من التدبر ليجد غريبًا أن رجل دولـــة يستطيع أبدًا أن يضمر فتح شعوب مجاورة والاستيلاء عليها سواء أرضيت بذلك أم لم ترض احتمال النير. كيف ينبغي للرجل السياسي والمشرع أن يشتغلا بغاية ليست مشروعة؟ إنما هو قلب لجميع القوانين أن يبحث عن السلطان بجميع الوسائل لا وسائل العدل فقط بل وسائل الظلم، لأن الظفر عينه يمكن ألا يكون عادلًا. وحينئذ فبينٌ أن هذه المنشآت الحربية مهما كانت جميلة ينبغي ألا تكون

أبـدًا الـغـرض الأسـمـى للدولــة بل وسـائـل لبلوغـه ليس غيـر"(١٠).

وبشأن تحديد وظائف الدولة، فإن أفلاطون قد وسع فيها كثيرًا في كتابه "**الجمهورية**" لتشمل تنظيم إدارة الأراضي والأموال التي تبقى ملكيتها مشاعًا، والإشراف على التعليم في جميع مراحله، وكذلك شئون الحرب والإنتاج والتوظيف والعلاقات الاجتماعية، خاصة في ظل إلغاء نظام العائلة. غير أنه عاد في كتاب "**القوانين**" ليُسلم بصعوبة تنفيذ الأفكار السابقة، ومن ثم يكون تدخل الدولة واجبًا لضمان احترام حماية حق الملكية الخاصة.

ومن جهته، يعدد أرسطو المناصب التي لا غنى للدولة عنها بأنها "تلك التي تختص بالعبادة والحرب وبتقرير الضرائب والنفقات العامـة وبالأسـواق وبشرطة المدينـة وبالمرافئ وبالأريـاف، ثم التي تختص بالمحاكم والعقود بين الأفراد وبالدعاوى القضائية وبتنفيذ الأحكام وحراسة المحكوم عليهم وبفحص الحسابات العامة وتحقيقها وتصفيتها وأخيرًا المداولات في الشئون العامة للدولة"(١١). وهي الوظائف التي لخصها الفكر التقليدي فيما بعد بأنها تحقيق الحمايــة الخارجية وصون الأمن والنظام الداخلي والقضاء في المنازعات وإدارة شئون البلاد العامة.

ج) انـهيار الدولة:

تنهار الدولة عندما يسودها الطغيان، كما تنهار أيضًا حينما تقع فريسة للتسيب والتحلل من الالتزام بالقوانين. في جمهورية أفلاطون نجد وصفًا رائعًا لظهور الطغيان في الدولة وانعكاساته عليها يصلح أن يعبر عن حال مجتمعات عديدة في عالمنا المعاصر، "فالشعب من عاداته دائمًا أن يختار شخصًا يفضله ويجعل منه نصيرًا وقائدًا له، ويضفي عليه قوة متزايدة وسلطانًا

هائلًا. وعندما يجد زعيم الشعب نفسه سيدًا، فكأنما يتحول تدريجيًا إلى الطغيان، ولا يجد غضاضة في سفك دماء أهله. وإذا ما حاول بعض أفراد الشعب الثورة عليه، فإنه هاهنا تأتى اللحظة التي يطالب فيها الطاغية بإنشاء حرس ضخم، وهو المطلب الذي يلجأ إليه كل من وصلوا إلى هذا الحد من الاستبداد، ويتذرعون في تقديمه بحجة المحافظة على نصير الشعب مراعاة لمصلحة الشعب ذاته".

وسوف لا يكف هذا الطاغية "عن إشعال حرب تلو الأخرى حتى يشعر الشعب بحاجته إلى قائد. وإذا وجد من بين أولئك الذين أعانوه على تولى الحكم فئة من الشجعان الذين يعبرون عن آرائهم بصراحة أمامه وفيما بينهم وينتقدون ما يقوم به من تصرفات، فإن الطاغية لابد وأن يقضي على كل هؤلاء إن شاء أن يظل صاحب السلطان، بحيث لا يترك في النهاية شخصًا ذا قيمة سواء بين أصدقائه أو بين أعدائه". وكلما أثارت تصرفاته في نفوس مواطنيه مزيدًا من الكراهية، ازدادت حاجته إلى حرس أكبر عددًا وأشد إخلاصًا. وفى نفس الوقت يجند الطاغية "الشعراء الذين سوف يلتمسون له الأعذار ويطوفون البلاد واحدة تلو الأخرى يجمعون الجماهير ويستأجرون الأصوات الجميلة المقنعة".

وينتهي أفلاطون إلى أن "الطاغية الحقيقي هو في واقع الأمر، وعلى خلاف ما يظن الناس، عبد بالمعنى الصحيح، بل هو شخص بلغ أقصى حدود العبودية، مادام مضطرًا إلى تملق الناس. وهو إذ يعجز عن إشباع أبسط رغباته، ويظل محرومًا من أشياء كثيرة، فإنه يبدو أبأس البؤساء لمن يعرف كيف يتأمل نفسه في كليتها. وهو يقضي حياته في خوف مستمر، ويعاني على الدوام آلامًا مرهقة، وذلك إن كان من الصحيح أن حالته تشبه حالة الدولة التي يحكمها وهي تشبهها بالفعل"(١٢).

ومن جانبه يحذر أرسطو من خطر الفوضى والتسيب واللامبالاة التي تصيب طائفة أخرى من الدول. ففي "جميع البلاد حسنة النظام أول عناية يجب اصطناعها هي ألا يُخَالف القانون في أي شيء كان، وأن يحترس بأشد ما يكون من التحرج من أن يصاب القانون بأي أذى مهما يضعف. إن تعدى حدود القانون يدمر الدولة من حيث لا تشعر، كما أن النفقات الصغيرة متى تكررت انتهت إلى زوال الثروات"(١٣).

٢- السكان وتقسيم العمل:

أشرنا من قبل إلى مجتمع الدولة في جمهورية أفلاطون ينقسم إلى ثلاث طبقات: الحكام والمحاربين والمنتجين. غير أن الفيلسوف الإغريقي يميز بوضوح بين الطبقتين الأولى والثانية من جانب والطبقة الثالثة من جانب آخر. فهو يقترح نظامًا شيوعيًا خاصًا بالمواطنين الذين يقتصرون في رأيه على الحكام والمحاربين. يرى أنه من الواجب على هؤلاء "ألا يكون لأي منهم شيء يمتلكه هو وحده إلا عند الضرورة القصوى، وبعد ذلك لا ينبغي ألا يكون لواحد منهم منزل أو مسكن لا يدخله غيره. أما الغذاء الضروري لتكوين رياضيين محاربين أقوياء شجعان فسوف يمدهم منه مواطنوهم لقاء خدمـاتـهـم، بالكميات التي تكفيهم عامًا واحدًا بالضبط، لا يزيد ولا ينقص. وعليهم أن يتناولوا وجباتهم سويًا ويعيشوا جماعة كالجنود في ساحة القتال. وأما الذهب والفضة فسنؤكد أن لديهم في نفوسهم على الدوام ذهبًا وفضة وهبها لهم الله وأنهم ليسوا بحاجةٍ إلى ذهب الناس وفضتهم"(١٤).

ولا يقتصر الأمر بالنسبة لأفلاطون على شيوعية المال وحده، وإنما يمتد أيضا إلى شيوعية النساء والأطفال وإلغاء الأسرة، فيتعين في رأيه المساواة بين الرجل والمرأة "فعلى الجنسين أن

يقوما بكل شيء سويًا، ولكن ليس لنا أن ننسى ضعف أحدهما وقوة الآخر... وإذا ما فرضنا على النساء نفس مهام الرجال فعلينا أيضًا أن نعلمهن نفس التعليم... وعلى ذلك فليس في إدارة الدولة من عمل يختص به النساء وحدهن من حيث هن نساء، والرجال وحدهم من حيث هم رجال. ولكن لما كانت الملكات قد انقسمت بين الجنسين، فإن المرأة قادرة بطبيعتها على كل الوظائف، وكذلك الرجل، وإن تكن المرأة في كل شيء أدنى قدرة من الرجل"(١٥).

وردًا على الانتقادات التي ترى في نظام شيوعية المال والنساء سببًا لتعاسة وحرمان الحكام والمحاربين يتساءل أفلاطون: "هل هدفنا هو أن نحقق للحراس أكبر قدر من السعادة، أم أننا نضع نصب أعيننا نفع المدينة بأسرها، وننظر إلى الصالح العام؟ فإن كان هدفنا هو الأخير، فعلينا أن نحصن حراسنا بالوعد أو نرغمهم بالوعيد، كما نفعل مع غيرهم من المواطنين، على أن يؤدوا على خير وجه ممكن ما يصلحون له من الوظائف، وعندما تزدهر الدولة بأسرها لتكون نظامًا محكمًا، نترك لكل طبقــة أن تتمتع بالسعادة على قدر ما تؤهلها لذلك الطبيعة"(١٦).

الواقع أن أفلاطون يعتقد أن الدولة التي ينادى بها "أشبه ما تكون بفرد واحد، فعندما يشعر المرء منا بألم في إصبعه مثلًا، فإن المجموع الذي يكونه الجسم والنفس، والذي يخضع لمبدأ واحد يحكمه، يشعر بنفس الألم، ويتألم الكل مع العضو الجريح، ومن هنا نقول إن الإنسان يحس ألما في إصبعه، وكذلك نقول عن كل عضو آخر في الإنسان، أن الإنسان كله هو الذي يتألم أو يسر إذا تم له الشفاء"(١٧).

غير أن أفلاطون لم يلبث أن اكتشف صعوبة تحقق الأفكار السابقة واقعيًا، ولهذا يكتب في مؤلفه **القوانين:** "دعهم في المبدأ

إذن يقسمون المنازل والأرض فيما بينهم، ولا يجعلون الأرض مشاعة بينهم، لأن ذلك فوق طاقة مولدهم ونشأتهم وتربيتهم"(١٨).

وينتقد أرسطو بشدة نظريات أفلاطون في شيوعية النساء والأولاد، ويرى أن "الشيوعية في النساء تحدث من العقبات أكثر مما يظن المؤلف"، وكذلك مذهب شيوعية المـال، حيث: "يحمـل على سوء العناية بالملكيات الشائعة. فكل امرئ يفكر على حدة في منافعه الخاصة، وأقل من ذلك بكثير في المنافع العامة إلا فيما يمسه منها شخصيًا. أما فيما وراء ذلك، فهو يتوكل بغاية الارتياح على عنايات الآخرين". وعلى العموم "فإن قانون الشيوعية ينتج بالضرورة نتائج مضادة للنتائج التي ينبغي أن تأتي بها القوانين التي أحسن تشريعها... فحيث تسود الشيوعية تنعدم كل رعاية متبادلة، فالولد فيها لا يفكر أقل تفكير في البحث عن أبيه ولا الوالد في البحث عن ولده... للإنسان باعثان كبيران للرحمة والمحبة، وهما الملكية والعواطف. وأنه لا محل لأحد هذين الاحساسين ولا للآخر في جمهورية أفلاطون"(١٩).

وكما أشرنا فإن الشيوعية التي نادى بها أفلاطون لا تسري إلا على المواطنين، ومن ثم لا تسري على طبقة المنتجين التي لا يدخل أفرادها في عداد هؤلاء. ويؤكد ذلك أرسطو حينما يقول: "لا ينبغي أن يُرفع إلى صف المواطنين كل الأفراد الذين هم مع ذلك تحتاج إليهم الدولة بالضرورة... وفى بعض الدول فيما مضى كان العمال كلهم إما عبيدًا وإما أجانب، وفى أكثر الدول لا يزال الحال كذلك إلى اليوم. غير أن الدستور الكامل لا يقبل الصانع أبدًا في عداد المواطنين"؛ فصفة المواطن لا يجب أن تطلق على كل رجال المدينة ولا حتى على كل الأحرار، وإنما يجب أن تقتصر فقط على "الذين ليس عليهم ضرورة أن يعملوا ليعيشوا، فمن يعمل في الأشياء الضروريـة لعيشة شخص الفرد، فهو العبد؛ ومن يعمل

للجمهور فهو العامل والأجير"(٢٠). إذن الدولة الفاضلة "من ناحية لا تستغنى عن زراع ولا صناع ولا أجراء من كل صنف، لكن من جهة أخرى، الطبقة الحربية وطبقة القائمين بشؤون المداولات هما وحدهما اللتان تؤلفان الدولة سياسيًا"(٢١).

ويرفض كل من أفلاطون وأرسطو الخلط والتداخل بين الطبقات الثلاث لأنه "يجر على الدولة أوخم العواقب، بحيث أن المرء لا يعدو الصواب إذا عد ذلك جريمة"؛ فالعدالة هي "أن يمتلك المرء ما ينتمى فعلًا إليه ويؤدى الوظيفة الخاصة به"، وهي "ذلك النظام البديع الذى ينبغي بمقتضاه لمن ولد ليكون حذاءً أن يقتصر على صناعة الأحذية، ولمن ولد ليكون نجارًا أن يقتصر على النجارة، وبالمثل في بقية الصناعات"؛ وأن أعظم أسباب كمال الدولة "هو تلك الفضيلة التي تجعل كلا من الأطفال والنساء والعبيد والأحرار والصناع والحاكمين والمحكومين يؤدى عمله دون أن يتدخل في عمل الآخر"(٢٢).

ويؤكد أفلاطون تقسيم العمل الجامد في قالب أسطوري حينما يخاطب محاوريه قائلًا "إن من الصحيح أنكم جميعًا يا أهل هذا البلد أخوة، غير أن الله الذي فطركم قد مزج تركيب أولئك الذين يستطيعون الحكم منكم بالذهب، لهذا كان هؤلاء أنفسكم، ثم مزج تركيب الحراس بالفضة، وتركيب الفلاحين والصناع بالحديد والنحاس"(٢٣).

رغم ذلك يقبل أفلاطون قدرًا قليلًا من الحراك الاجتماعي حينما ينادى بوجوب "ضم المنحلين من أبناء الحراس إلى طبقات أخرى، ورفع الأطفال الموهوبين للطبقات الأخرى إلى مرتبة الحراس"(٢٤).

إذا كان المنتجون من صناع وزراع يقعون في أسفل السلم الاجتماعي في الفكر الإغريقي، ولا أمل كبير لهم في تغيير أوضاعهم الاجتماعية، فإن العبيد لا يكاد ينظر إليهم على أنهم آدميين أو من طائفة البشر(٢٥). يرى أفلاطون مثلًا أن أقصى ما تصل إليه الحرية من تطرف في الدولة الديمقراطية، هي "أن يغدو العبيد من الرجال والنساء الذين يشترون بالمال متساوين في حريتهم مع ملاكهم الذين اشتروهم"(٢٦). أما أرسطو فيدافع بحرارة عن نظام الرق ويرفض زعم البعض "أن سلطة السيد ضد الطبيعة وأن القانون وحده هو الذي يجعل الناس أحرارًا وأرقاء، ولكن الطبيعة لا تجعل فرقًا ما بينهم، بل إن الرق هو على ذلك ظالم مادام العنف هو الذي أنتجه"؛ ففي رأيه أن العبد يشكل جزءًا من الملكية التي هي من الضرورة الأولى لا يستطيع الناس أن يعيشوا بغيرها سعداء؛ فممارسة الملكية بحاجة لأدوات، وأن من تلك الأدوات ما هو غير حي، ومنها ما هو حي؛ فالعبد "ملكية حية"(٢٧). ويدلل أرسطو على رأيه بملاحظة أن "بعض الكائنات منذ الولادة مخصص بعضها للطاعة والآخر للإمـرة... هذان العنصران الطاعة والإمرة يوجدان في كل مجموع مكون من عدة أشياء... هـذا هو وضع فرضته الطبيعة على كل الكائنات الحية، وذلك هو أيضا القانون العام الذي يجب أن يسود بين الناس... ومهما يكن من شيء فبينٌ أن البعض هم بالطبيعة أحرار والآخرين بالطبيعة عبيد، وأن الرق في حق هؤلاء نافع بمقدار ما هو عادل"(٢٨).

ويعد اقتناع أفلاطون وأرسطو بنظام الرق انعكاسًا لتسليمهما بمبدأ التفاوت الطبيعي في مراتب البشر، وأخذًا بالعادات والأوضاع التي كانت سائدة في المجتمع الإغريقي في عصرهما. ولعل الأكثر مجافاة للإنسانية هي الدعوة للتخلص من أصحاب العاهات البدنية والنفسية، فأفلاطون يقرر "يُعنى الأطباء والقضاة

بالمواطنين من ذوي الطبائع الجسمية والنفسية السليمة، أما من عداهم فسندع منهم أولئك الذين اعتل جسمهم يموتون، وسيقضى المواطنون أنفسهم على أولئك الذين اعوجت نفوسهم وانحرفت طبائعهم"(٢٩). كذلك يرى أرسطو أنه "يحسن أن تُحظر بقانون أية عناية بأولئك الذين يولدون مشوهي الخلقة"(٣٠).

وربما يكون من بين بواعث هذه الدعوة - التي وإن كانت بمقياس اليوم غير إنسانية فإنها كانت شائعة في معظم المدن الإغريقية - هو الرغبة في الحفاظ على عدد محدود من المواطنين داخل المدينة جميعهم في أوفى صحة جسمية ونفسية وذهنية، فأفلاطون يدعو للإبقاء على عدد السكان دائمًا عند الخمسة آلاف وأربعين بغير زيادة "مستخدمين في سبيل ذلك كافة الوسائل بما فيها التهجير إلى مستعمرات خارج المدينة وإن ظلت تابعة لها"(٣١).

وينتقد أرسطو ظن العامة أن دولة لتكون سعيدة ينبغي أن تكون فسيحة الأرجاء وفيرة السكان "فهذه فكرة خاطئة لأن أصحابها يحكمون على سعادة الدولة من خلال عدد السكان ليس غير؛ فيلزم التمييز بين دولة عظيمة ودولة كثيرة السكان... فأكبر دولة هي التي تستطيع على خير وجه أن تقوم بمهمتها. حينئذ يمكنني أن أقول إن أبقراط، لا من حيث هو رجل بل من حيث هو طبيب، أكبر من رجل آخر أطول منه قامة"(٣٢). بل يدعو أرسطو للتخلص من العدد الزائد عن الحاجة عن طريق الإجهاض "فإذا كانت العادات تأبى الترك الكلى، وكانت الزوجات خصبه إلى ما وراء الحد المفروض صراحة على السكان، فينبغي الإيعاز بالإجهاض قبل أن يتلقى الإحساس والحياة "(٣٣).

٣- توزيع الثروات والدخول:

يبين من العرض السابق أن أفلاطون من دعاة المساواة التامة في الثروة والدخل، لكن أساسًا بين المواطنين (الحكام والجنود) وحدهم. وهو يأخذ موقفًا معارضا من التفاوت في توزيع الدخـول بالنسبة لكافة الطبقات. ففي رأيه أن "الفقر والغنى سواء من حيث إنهما يهبطان بمستوى الصنعة والصانع ذاته". وعلى الحراس "أن يمنعوا بكل الوسائل تسلل هاتين الآفتين إلى المدينة... فالثراء يورث الطراوة والخمول ويولد نزوعًا هدامًا، والفاقة تؤدى إلى جانب هذا النزوع الهدام إلى الضعة والرغبة في اقتراف الشـر"(٣٤). إن الإفراط في الثروة وغيرها من الممتلكات يولد الضغائن والفتن العامة والخاصة وشتى أنواع النقائص والخضوع. دع الناس لا يطمعون في الثروة من أجل أبنائهم كي ما يتركونهم في رخاء ونعيم، لأن ذلك ليس في صالحهم الخاص، كما أنه ليس في صالح الدولة... ينبغي أن نترك أولادنا أغنياء لا بالذهب، بل بالوقار والاحترام..."(٣٥)؛ فالجماعة التي لا يشكل الغنى والفقر عضوية فيها، تنتج بانتظام نماذج متينة الخلق، لأنه لا مكان فيها للقوة والخطأ ولا للمنافسة والتحاسد".(٣٦)

وبالنسبة لتوزيع الإنتاج الطبيعي يرى أفلاطون أنه "يجب أن يقوم الجميع بتقسيم الإنتاج الكلي للتربة إلى اثني عشر قسم، كما سيقسم على ذلك النحو في الحقيقة وفى الاستهلاك. وكل واحد من الاثني عشـر، مثل الشعير والقمح وكل نتاج الفصول وكذلك كل ما يباع من الحيوانات الأليفة في المراكز المتنوعة يجب أن يخضع بالطبع لنفس قانون التقسيم. إذ يقسم الجزء إلى ثلاثة أجزاء متعادلة واحد للمواطنين الأحرار، وآخر لخدمهم، وسيكون الثالث للصناع والآخـرين ممن هـم ليسوا بمواطنين، سواء كانوا مقيمين دائمين يحتاجون لضرورات الحياة أو زوارًا مؤقتين حضروا للقيام ببعض شئون الدولة أو شئون خاصة بالمواطنين، أما القسم الثالث من كل ضروريات الحياة فسيكون هو الوحيد الذي يشمله الإلزام بطرحه

في السوق، وسوف لا يكون هناك إلزام ببيع أية حصة من الثلثين الباقين"(٣٧). من الواضح أن التقسيم إلى اثني عشر جزءًا يتناسب مع عدد شهور السنة، وأن بيع القسم الثالث من كل جزء للصناع والأجانب يكون في مقابل السلع التي ينتجونها أو يتاجرون فيها.

وفيما يتعلق بتوزيع الملكية العقارية، فإن أرسطو حاسم في أن ملكية الأموال الثابتة تكون لطبقتي الجنود والحكام وحدهما، لأن "اليسر يجب أن يتوافر للمواطنين، وهؤلاء هم المواطنون الأصليون. أما الصانع فليس له حقوق سياسية لا هو ولا كل طبقة أخرى غريبة عن المشاغل الشريفة للفضيلة. وعلى هذا، فالملكيات تتعلق بالمواطنين خاصة، ويكون الزراع والصناع بالضرورة إما عبيدًا وإما متوحشين وإما موالي"(٣٨).

يبين من استعراض الأفكار الاقتصادية لدى أفلاطون وأرسطو كيف أنهما كانا رائدين في مجالات عديدة لإعلاء القيم الفاضلة والتقليل من أهمية الثروة وتشجيع الاعتدال والتخطيط لحياة المجتمع وتفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة واحترام القوانين وكراهية الحرب والظلم والطغيان ورفض انتشار الفقر في المجتمع وإدانة الاحتكار. غير أنهما كانا أيضًا - بسبب الظروف التاريخية التي أحاطت بهما ومصالح الطبقة التي انتميا إليها - دعاة لأمور تعتبر في عالمنا اليوم رجعية مستهجنة كالدفاع عن نظام الرق وتحقير العمل اليدوي المنتج وإدانة التجارة والتمسك بالتمييز الجامد بين الطبقات وتفضيل الأرستقراطية على الديمقراطية والدعوة لشيوعية الأطفال والنساء والممتلكات بالنسبة لأفلاطون.

ولعل هذين الفيلسوفين كانا يدركان أن جانب الخيال في مشروعهما الاجتماعي أكبر من جانب الواقع، فتركا لخيالهما العنان إلى حد الجموح في بعض الأحيان. يؤكد ذلك الحـوار التالي في نهاية كتاب أفلاطون **الجمهورية**: "فقال جلوكون: لقد فهمت.

إنك تتحدث عن الدولة التي رسمنا خطتها، والتي لا توجد إلا في ذهننا إذ لست أعتقد أنه توجد دولة مثلها في أي مكان على سطح الأرض. فأجبت: كلا، ولكن المرء قد يجد في هذا أنموذجا في السماء لمن شاء أن يطالعه ويبعث مثيله في نفسه بعد تأمله.."(٣٩).

يبقى أن نشير إلى أن تأثير الفكر الأفلاطوني والأرسطي كان عظيمًا على الفكر الأوروبي في القرون الوسطى، وعلى بعض المفكرين المسلمين مثل الفارابي وابن سينا وابن رشد. وبالتالي فإننا لا نبالغ إذا قلنا إن الفكر الاقتصادي المعاصر يدين ببعض جذوره لأفلاطون وأرسطو.

الهوامش

(١) أفلاطون: **الجمهورية**، ترجمة د. فؤاد زكريا، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥، الكتاب الثاني، ص ٢٢٧
(٢) أرسطو: **السياسة**، ترجمة أحمد لطفي السيد، الكتاب الأول، ص ٩٢
(٣) أرسطو: المرجع السابق، الكتاب الأول، ص ٩٤ ـ ٩٥
(٤) المرجع السابق، ص ٩٧
(٥) أفلاطون: **القوانين**، ترجمة محمد حسن ظاظا، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٦، الكتاب الثالث، ص ١٩٠
(٦) أرسطو: **السياسة**، الكتاب الأول، ص ٩٧
(٧) أفلاطون: **الجمهورية**، الكتاب الثاني، ص ٤٢٥
(٨) أفلاطون: **القوانين**، الكتاب الخامس، ص ٢٥٩ـ٢٦٠
(٩) المرجع السابق، الكتاب الأول، ص ٨٩
(١٠) أرسطو: **السياسة**، الكتاب الرابع، ص ٢٤٢ـ٢٤٣
(١١) أرسطو: **السياسة**، الكتاب السابع، ص ٣٧٥
(١٢) أفلاطون: **الجمهورية**، الكتابين الثامن والتاسع، ص ٤٨٨ـ ٤٠٩
(١٣) أرسطو: **السياسة**، الكتاب الثامن، ص ٤١٥
(١٤) أفلاطون: **الجمهورية**، الكتاب الثالث، ص ٢٩٣
(١٥) المرجع السابق، الكتاب الخامس، ص ٣٣٥ وص ٣٤٠
(١٦) المرجع السابق، الكتاب الرابع، ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦
(١٧) المرجع السابق، الكتاب الخامس، ص ٣٥١

(١٨) أفلاطون: **القوانين،** الكتاب الخامس، ص ٢٥٤
(١٩) أرسطو: **السياسة،** الكتاب الثالث، ص ١٩٢-١٩٣
(٢٠) المرجع السابق، الكتاب الرابع، ص ٢٦١
(٢١) أفلاطون: **الجمهورية،** الكتاب الرابع، ص ٣١٣-٣٣١
(٢٢) المرجع السابق، الكتاب الثالث، ص ٢٩١
(٢٣) المرجع السابق، ص ٢٩٩
(٢٤) المرجع السابق، ص ٢٩٩
(٢٥) يقدر عدد الأرقاء في أثينا عند نهاية القرن الرابع قبل الميلاد بحوالي أربعمائة ألف رقيق، مقابل حوالي مائة ألف مواطن حر، أي أن كل مواطن حر كان يتمتع بعمل أربعة أرقاء في المتوسط. انظر مقدمة د. فؤاد زكريا لجمهورية أفلاطون، ص ٨٧ .
(٢٦) أفلاطون: **الجمهورية:** الكتاب الثامن، ص ٤٨٤ - ٤٨٥
(٢٧) أرسطو : **السياسة،** الكتاب الأول، ص ٩٩ - ١٠٠
(٢٨) المرجع السابق، ص ١٠١ - ١٠٦
(٢٩) أفلاطون: **الجمهورية،** الكتاب الثالث، ص ٢٨٣
(٣٠) أرسطو: **السياسة** ، الكتاب الرابع، ص ٢٤٧ - ٢٥٠
(٣١) أفلاطون: **القوانين،** الكتاب الخامس، ص ٢٥٤-٢٥٥
(٣٢) أرسطو: **السياسة،** الكتاب الرابع، ص ٢٨٤
(٣٣) المرجع السابق، ص ٢٨٤
(٣٤) أفلاطون: **الجمهورية،** الكتاب الرابع، ص ٢٩٧
(٣٥) أفلاطون: **القوانين،** الكتاب الخامس، ص ٢٤٠
(٣٦) المرجع السابق، الكتاب الثالث، ص ١٦٦- ١٦٧
(٣٧) المرجع السابق، الكتاب الثامن، ص ٤٠٠
(٣٨) أرسطو: **السياسة،** الكتاب الرابع، ص ٢٦٠
(٣٩) أفلاطون: **الجمهورية،** الكتاب التاسع، ص ٥٢٨

المبحث الثاني

عبد الرحمن بن خلدون

ولد عبد الرحمن أبو زيد بن عبد الله محمد بن خلدون في تونس عام ٧٣٢هـ (١٣٣٢م) وتوفى بالقاهرة عام ٨٠٨ هـ (١٤٠٦ م). عاش حياة حافلة بالنشاط السياسي والعلمي كموظف ومستشار ووزير في المغرب وغرناطة وأستاذ شريعة على المذهب المالكي وقاض بمصر. من أبرز مؤلفاته كتابه في التاريخ "**كتاب العبر في المبتدأ والخبر**". اشتهرت مقدمة هذا الكتاب والباب الأول منه تحت اسم "**مقدمة ابن خلدون**"، وتضمنت دراسة علمية في فلسفة التاريخ وأسس علم الاجتماع؛ ومن ثم يعد ابن خلدون الأب الحقيقي لهذين العلمين.

اكتسبت المقدمة شهرة ذائعة في مختلف دول العالم رغم أنها لم تترجم إلى اللغات الأجنبية إلا في أواخر القرن التاسع عشر. وانطوت على العديد من الأفكار الاقتصادية الهامة، خاصة فيما يتعلق بنشأة الدولة وتطورها ووظائفها وانهيارها والمالية العامة وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والسكان وتقسيم العمل والنمو الاقتصادي والقيمة والأثمان والنقود والتجارة والصناعة.

١ ـ الدولة (نشأتها وتطورها، دورها، وانهيارها):

أ) نشأة وتطور الدولة:

يقول ابن خلدون: "الاجتماع الإنساني ضروري، ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم "الإنسان مدني بالطبع"، أي لابد له من الاجتماع الذي هو المدنية في اصطلاحهم، وهو معنى العمران، وبيانه أن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وركبه على صورة لا يصح حياتها وبقاؤها إلا بالغذاء، وهداه إلى التماسه بفطرته وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله، إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء غير موفية بمادة حياته منه. ولو فرضنا منه أقل ما يمكن فرضه وهو قوت يوم من الحنطة مثلًا، فلا يحصل إلا بعلاج كثير من الطحن والعجن والطبخ، وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات، لا تتم إلا بصناعات متعـددة، من حداد ونجار وفاخوري، وهب أنه يأكله حبًا من غير علاج، فهو أيضًا يحتاج في تحصيله إلى أعمال أخرى أكثر من هذه من الزراعة والحصاد والدراس، الذي يخرج الحب من غلاف السنبل. ويحتاج كل واحد من هذه آلات متعددة، وصنائع كثيرة أكثر من الأول بكثير، ويستحيل أن تفي بذلك كله أو ببعضه قدرة الواحد، فلابد من اجتماع القدر الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم، فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف، وكذلك يحتاج كل واحد منهم أيضًا في الدفاع عن نفسه إلى الاستعانة بأبناء جنسه.."(١).

الدافع للاجتماع هو أساسًا دافع اقتصادي، حيث إنه ضرورة لإشباع الخدمات، وهي ذات الفكرة التي عبر عنها من قبل أفلاطون وأبو الفضل الدمشقي. الاجتماع في رأى ابن خلدون "ضرورة للنوع الإنساني، وإلا لم يكمل وجودهم، وما أراده الله من اعتمار العالم بهم، واستخلافه إياهم. وهذا هو معنى العمران الذي جعلناه موضوعا لهذا العلم"(٢).

وهكذا يربط ابن خلدون بين الاجتماع والعمران "فالدولة دون العمران لا تتصور، والعمران دون الدولة والملك متعذر لما في طباع البشر من العدوان الداعي إلى الوازع، فتتعين السياسة لذلك إما الشريعة أو الكية، وهو معنى الدولة. وإذا كانا لا ينفكان فاختلال أحدهما مؤثر في اختلال الآخر، كما أن عدمه مؤثر في عدمه"(٣).

غير أن ابن خلدون يفرق بين نوعين من العمران: العمران البدوي والعمران الحضاري، والأول أسبق من الثاني. فالبدو "هم المقتصرون على الضروري في أحوالهم، العاجزون عما فوقه، والحضر هم المعتنون بحاجات الترف والكمال في أحوالهم وعوائدهم. ولا شك أن الضروري أقدم من الحاجي والكمالي وسابق عليه، ولأن الضروري أصل والكمالي فرع ناشئ عنه، فالبدو أصل للمدن والحضر وسابق عليهما، لأن أول مطالب الإنسان الضروري ولا ينتهي إلى الكمال والترف إلا إذا كان الضروري حاصلا؛ فخشونة البداوة قبل رقة الحضارة... وأحوال الحضارة ناشئة عن أحوال البداوة وأنها أصل لها... فقد تبين أن وجود البدو متقدم على وجود المدن والأمصار وأصل لها، بما أن وجود المدن والأمصار من عوائد الترف والدعة، التي هي متأخرة عن عوائد الضرورة المعاشية"(٤).

ويترتب على ما سبق أن "عمران البادية ناقص عن عمران الحواضر والأمصار، لأن الأمور الضرورية في العمران ليس كلها موجودة لأهل البدو"(٥). غير أن نشأة الدول تكون عادة في مرحلة البداوة، بينما يكون انهيارها في مرحلة الحضارة.

ويفسر ابن خلدون ذلك بقوله "إن هذه الأطوار طبيعية للدول، فإن الغُلب الذي يكون به المُلك، إنما هو بالعصبية وبما يتبعها من شدة البأس وتعود الافتراس، لا يكون ذلك غالبًا إلا مع البداوة، فطور الدولة من أولها بداوة، ثم إذا حصل الملك تبعه الرفه واتساع الأحوال. والحضارة إنما هي تفنن في الترف وأحكام الصنائع. فصار طور الحضارة في الملك يتبع طور البداوة وضرورة تبعية الرفه للملك"(٦).

ب) دور الدولة:

يرى ابن خلدون أن السياسة العقلية التي تأخذ بها الدولة في إدارة شئون البلاد تكون على وجهين: "أحدهما يراعى فيها المصالح على العموم ومصالح السلطان في استقامة ملكه على الخصوص... والوجه الثاني أن يراعى فيها مصلحة السلطان، وكيف يستقيم له الملك مع القهر والاستطالة، وتكون المصلحة العامة في هذه تبعًا. وهذه هي السياسة التي يحمل عليها أهل الاجتماع التي لسائر الملوك في العالم من مسلم وكافر"(٧).

ولذا يؤكد ابن خلدون أن "أكثر الأحكام السلطانية جائرة في الغالب، إذ العدل المحصن إنما هو في الخلافة الشرعية وهي قليلة اللبث. قال صلى الله عليه وسلم الخلافة بعدي ثلاثون سنة، ثم تعود ملكًا عضوضًا"، فالسلطان والأمراء لا يتركون غنيًا في البلاد إلا

وزاحموه في مـاله وأملاكه مستظلين بحكم سلطاني جائر من صنعهم.

وفي ظل تلك الأوضاع لابد "لصاحب المال والثروة الشهيرة في العمران من حامية تزود عنه، وجاه ينسحب عليه من ذي قرابة للملك أو خالصة أو عصبية يتحاماها السلطان، ليستظل بظلها، ويرتع في أمنها من طوارق التعدي. وإن لم يكن له ذلك أصبح نهبًا بوجوه التحيلات وأسباب الحكام"(٨).

ج) انـهيار الدولة:

يرى ابن خلدون أن للدولة "أعمارًا طبيعية كما للأشخاص"، فالدولة في الغالب "لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال، والجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط، فيكون أربعين، الذى هو انتهاء النمو والنشؤ إلى غايته... وإنما قلنا أن عمر الدولة لا يعدو في الغالب ثلاثة أجيال: لأن الجيل الأول لم يزالوا على خلق البداوة وخشونتها وتوحشها من شظف العيش والبسالة والافتراس والاشتراك في المجد، فلا تزال بذلك صورة العصبية محفوظة فيهم، فحدهم مرهف وجانبهم مرهوب، والناس لهم مغلوبون... والجيل الثاني تحول حالهم بالملك والترفه، من البداوة إلى الحضارة، ومن الشظف إلى الترف والخصب، ومن الاشتراك في المجد إلى انفراد الواحد به وكسل الباقين عن السعي فيه، ومن عز الاستطالة إلى ذل الاستكانة، فتنكسر سورة العصبية بعض الشيء وتؤنس منهم المهانة والخضوع...

أما الجيل الثالث: فينسون عهد البداوة والخشونة كأن لم تكن، ويفقدون حلاوة العز والعصبية بما فيهم من ملكة القهر، ويبلغ فيهم الترف غايته بما تفنقوه (تقلبوا فيه) من النعيم وغضارة فيصيرون عيالًا على الدولة... وتسقط العصبية بالجملة، وينسون الحماية

والمدافعة والمطالبة، ويلبسون على الناس في الشارة والزى وركوب الخيل وحسن الثقافة، يموهون بها وهم في الأكثر أجبن من النسوان على ظهورها. فإذا جاء المطالب لهم لم يقاوموا مدافعته، فيحتاج صاحب الدولة حينئذ إلى الاستظهار بسواهم من أهل النجدة ويستكثر بالموالي، ويصطنع من يغنى عن الدولة بعض الغناء، حتى يتأذن الله بانقراضها، فتذهب الدولة بما حملت...

فهذه كما تراه ثلاثة أجيال فيها يكون هرم الدولة وتخلقها... وهذه الأجيال الثلاثة عمرها مائة وعشرون سنة على ما مر، ولا تعدو الدول في الغالب هذا العمر بتقريب قبله أو بعده، إلا إذا عرض لها عارض آخر، من فقدان المطالب فيكون الهرم حاصلًا مستوليًا، والطالب لم يحضرها، ولو قد جاء الطالب لما وجد مدافعا.."(٩).

من خلال العرض السابق نتبين أن لابن خلدون نظرية حتمية في التطور التاريخي للدولة، فهرم الدولة ظاهرة طبيعية، "وإذا كان الهرم طبيعيًا في الدولة كان حدوثه بمثابة حدوث الأمور الطبيعية كما يحدث الهرم في المزاج الحيواني. والهرم من الأمراض المزمنة التي لا يمكن دواؤها ولا ارتفاعها، كما أنه طبيعي والأمور الطبيعية لا تتبدل"(١٠).

ويقدم ابن خلدون تفسيرًا لهذه الظاهرة الطبيعية فيقول "إن مبنى الملك على أساسين لا بد منهما: الشوكة والعصبية وهو المعبر عنه بالجند، والثاني: المال هو قوام أولئك الجند وإقامة ما يحتاج إليه الملك من الأحوال. والخلل إذا طرق الدولة طرقها في هذين الأساسين"(١١).

يؤدي الترف المرتبط بمرحلة الحضارة إلى انهيار العصبية وزيادة النفقات على الإيرادات الأمر الذي يهدم أساس الدولة. ويبدو

تفوق تحليل ابن خلدون وأصالته في عدم اقتصاره على العوامل المادية وإنما أيضا لإحاطته بالعوامل النفسية والاجتماعية.

من الناحية النفسية، نجد أن "الترف والنعمة إذا حصلا لأهل العمران دعاهم بطبعه إلى مذاهب الحضارة والتخلق بعوائدها. والحضارة كما علمت هي التفنن في الترف واستجادة أحواله، والكلف بالصنائع التي تؤنق من أصنافه وسائر فنونه من الصنائع المهيئة للمطابخ أو الملابس أو المباني أو الفرش أو الآنية ولسائر أحوال المنزل... وإذا بلغ التأنق في هذه الأحوال المنزلية الغاية تبعه طاعة الشهوات، فتتلون النفس من تلك العوائد بألوان كثيرة لا يستقيم حالها معها في دينها ولا دنياها"(١٢).

ومن الناحية الاجتماعية، نجد أن فساد الأهالي ينتج عن "الكد والتعب في حاجات العوائد والتلون بألوان الشر في تحصيلها وما يعود على النفس من الضرر بعد تحصيلها بحصول لون آخر من ألوانها، فلذلك يكثر منهم الفسق والشر والسفسفة والتحيل على تحصيل المعاش من وجهه ومن غير وجهه، وتنصرف النفس إلى الفكر في ذلك والغوص عليه واستجماع الحيلة له، فنجدهم أجرياء على الكذب والمغامرة والغش والخلابة (الخداع) والسرقة والفجــور في الأيمان والربا في البياعات. ثم تجدهم أبصر بطرق الفسق ومذاهبه والمجاهرة به وبدواعيه... وتجدهم أيضًا أبصر بالمكر والخديعة، يدفعون بذلك ما عساه ينالهم من القهر وما يتوقعونه من العقاب على تلك القبائح، حتى يصير ذلك عادة وخلقًا لأكثرهم إلا من عصمه الله. ويموج بحر المدينة بالسفلة من أهل الأخلاق الذميمة ويجاريهم فيها كثير من ناشئة الدولة... وإذا كثر ذلك في المدينة أو الأمة تأذن الله بخرابها أو انقراضها، وهو معنى قوله تعالى "وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا"(١٣).

وأخيرًا من الناحية المادية، يرى ابن خلدون "أن المصر (البلد) بالتفنن في الحضارة تعظم نفقات أهله... فالمصر الكثير العمران يختص بالغلاء في أسواقه وأسعار حاجته ثم تزيدها المكوس (الضرائب غير المباشرة والرسوم) غلاءً لأن الحضارة إنما تكون عند انتهاء الدولة في استفحالها وهو زمن وضع المكوس في الدولة لكثرة خرجها (إيرادها) حينئذ... والمكوس تعود على البياعات بالغلاء، فتعظم نفقات أهل الحضارة وتخرج من القصد إلى الإسراف... وتذهب مكاسبهم كلها في النفقات ويتتابعون في الإملاق والخصاصة ويغلب عليهم الفقر... فتكسد الأسواق ويفسد حال المدينة "(١٤).

ولا يغفل ابن خلدون حقيقة أن انهيار الدولة قد يرجع لأسباب خارجية، فلا جدال في "أن الأمة إذا غُلبت وصارت في ملك غيرها أسرع إليها الفناء، والسبب في ذلك والله أعلم: ما يحصل في النفوس من التكاسل إذا مُلك أمرها عليها وصارت بالاستعباد آلة لسواها، وعالة عليهم، فيقصر الأمل ويضعف التناسل والاعتمار"(١٥).

٢ ـ النشاط الاقتصادي العام:

يرفض ابن خلدون تدخل الدولة المباشر في الإنتاج والتجارة لما يترتب عليه من أضرار اقتصادية. ويرى أن حاجة الدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة تدفعها نحو هذا التدخل، ولكن النتيجة حينئذ تكون بعكس القصد: "أعلم أن الدولة إذا ضاقت جبايتها بما قدمناه من الترف وكثرة العوائد والنفقات وقصر الحاصل من جبايتها على الوفاء بحاجاتها ونفقاتها، واحتاجت إلى مزيد المال والجباية، فتارة توضع المكوس على بياعات الرعايا وأسواقهم كما قدمنا، وتارة بالزيادة في ألقاب (معدلات؛ أسعار) المكوس إن كان قد استحدث من قبل، وتارة

بمقاسمة العمال والجباة وامتكاك (امتصاص) عظامهم، لما يرون أنهم قد حصلوا على شيء طائل من أموال الجباية لا يظهره الحسبان (المحاسبون)، وتارة باستحداث التجارة والفلاحة للسلطان على تسمية الجباية (باسم الجباية)، لما يرون التجار والفلاحين يحصلون على الفوائد والغلات مع يسارة أموالهم، وأن الأرباح تكون على نسبة رؤوس الأموال. فيأخذون في اكتساب الحيوان والنبات لاستغلاله في شراء البضائع والتعرض بها لحوالة الأسواق، ويحسبون ذلك من إدرار الجباية وتكثير الفوائد. غلط عظيم وإدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة"(١٦).

وأهم وجوه الضرر تتلخص في القضاء على ظروف المنافسة السائدة في السوق واتخاذ الدولة وضعًا احتكاريًا لقوتها الاقتصادية واعتمادها على نفوذها وسلطانها في البيع والشراء واستنزافها رؤوس الأموال السائلة لدى المنتجين والتجار، مما يقعدهم عن السعي للكسب والمعاش. وينتهي كل ذلك إلى تقليص الجباية وانخفاض موارد الدولة، وهي نتيجة مناقضة للهدف المبتغى من وراء تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

فمن أعظم صور الظلم وإفساد العمران والدولـة "التسلط على أموال الناس بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان، ثم فرض البضائع عليهم بأرفع الأثمان على وجه الغصب والإكراه في الشراء والبيع"(١٧). فإذا تكرر ذلك، فإنه يدخل على الرعايا "العنت والمضايقة وفساد الأرباح وما يقبض آمالهم من السعي في ذلك جملة ويؤدى إلى فساد الجباية، فإن معظم الجباية إنما هي من الفلاحين والتجار، لاسيما بعد وضع المكوس ونمو الجباية بها، فإذا انقبض الفلاحون عن الفلاحة وقعد التجار عن التجارة، ذهبت الجباية جملة أو دخلها النقص المتفاحش"(١٨).

وهكذا يخلص ابن خلدون إلى أن تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية "مضر بالرعايا ومفسد للجباية (تحصيل الضرائب)". ويرجع ذلك لأن هذا التدخل يقضي على المنافسة ويدعم الاحتكار ويضيع تكافؤ الفرص ويضعف الحافز الاقتصادي لدى الأفراد.

٣ - السكان وتقسيم العمل والنمو الاقتصادي:

يؤدى نمو السكان إلى ظهور تقسيم للعمل الاجتماعي يزيد من مقدار الإنتاج، "فأهل مدينة أو مصر إذا وزعت أعمالهم كلها على مقدار ضروراتهم وحاجاتهم اكتفى فيها بالأقل من تلك الأعمال"(١٩). ذلك أن تطور السكان وتطور العمران يفرضان على المجتمع التخصص وتقسيم العمل.

والسبب في ذلك "أنه إذا عرف وثبت أن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه، وأنهم متعاونون جميعًا في عمرانهم على ذلك والحاجة التي تحصل بتعاون طائفة منهم تسد ضرورة الأكثر من عددهم أضعافًا؛ فالقوت من الحنطة مثلًا لا يستقل الواحد بتحصيل حصته منه. وإذا انتدب لتحصيله الستة أو العشرة من حداد ونجار للآلات وقائم على البقر وإثارة الأرض وحصاد السنبل وسائر مؤن الفلح، وتوزعوا على تلك الأعمال أو اجتمعوا، وحصل بعلمهم ذلك مقدار من القوت، فإنه حينئذ قوت لأضعافهم مرات، فالأعمال بعد الاجتماع زائدة على حاجات العاملين وضروراتهم"(٢٠).

وإذا كنا قد رأينا أفلاطون وأرسطو يتمسكان بالتقسيم الجامد بين الطبقات والوظائف الاجتماعية ويبنيانه على أساس فطري، فإننا نجد ابن خلدون صاحب فكر تقدمي في هذا الصدد، حيث يقيم تقسيم العمل والتخصص على أساس التعلم والاكتساب الحر للحرفة أو المهنة، فأي إنسان على الفطرة لديه الاستعداد لاكتساب ملكة أو

حرفة معينة، وإذا ما أجاد تلك الملكة أو الحرفة، فقل أن يجيد بعدها ملكة أو حرفة أخرى. الواقع أن عبد الرحمن بن خلدون أكد منذ وقت مبكر أهمية التخصص سواء في الحرف العملية أو الفنية أو في المسائل الفكرية والعلمية: "ومثل ذلك الخياط إذا أجاد ملكة الخياطة وأحكمها ورسخت في نفسه فلا يجيد من بعدها ملكة التجارة أو البناء، إلا أن تكون الأولى لم تستحكم بعد ولم ترسخ صيغتها، فقل أن تجد صاحب صناعة يحكمها، ثم يحكم من بعدها أخرى، ويكون فيهما معًا على رتبة واحدة من الإجادة. حتى أهل العلم الذين ملكتهم فكرية فهم بهذه المثابة... والسبب في ذلك أن الملكات صفات للنفس وألوان، فلا تزدحم دفعة"(٢١).

ويرتبط النمو الاقتصادي في بلد من البلاد بتطور العمران فيها وزيادة عدد سكانها: "اعلم أنه إذا فقدت الأعمال أو قلت بانتقاص العمران تأذن الله برفع الكسب. ألا ترى أن الأمصار القليلة الساكن كيف يقل الرزق والكسب فيها أو يفقد لقلة الأعمال الإنسانية. وكذلك الأمصار التي يكون عمرانها أكثر يكون أهلها أوسع أحوالا وأشد رفاهية"(٢٢).

ويقدم ابن خلدون للمرة الأولى في تاريخ الفكر الاقتصادي نظرية ديناميكية للنمو الاقتصادي، فيرى أنه "إذا كثرت الأعمال كثرت قيمتها بينهم، فكثرت مكاسبهم ضرورة، ودعتهم أحوال الرفه والغنى إلى الترف وحاجاته من التأنق... فتنفق (تروج) أسواق الأعمال والصنائع، ويكثر دخل المصر وخرجه، ويحصل اليسار لمنتحلي ذلك من قبل أعمالهم. ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية، ثم زاد الترف تابعًا للكسب وزادت عوائده وحاجاته، واستنبطت الصنائع لتحصيلها، فزادت قيمتها، وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية، ونفقت سوق الأعمال بها أكثر من الأول... وكذا في الزيادة الثانية والثالثة، لأن الأعمال الزائدة كلها تختص

بالترف والغنى بخلاف الأعمال الأصلية التي تختص بالمعاش"(٢٣).

العمران يؤدى إلى زيادة الدخل التي تؤدى بدورها لزيادة الإنفاق الذي يمثل طلبًا على السلع الترفية، مما يؤدي إلى رواجها، ومن ثم زيادة حجم إنتاجها، الأمر الذي ينجم عنه زيادة الكسب (الدخل) الذي يحققه القائمون على هذا الإنتاج، ثم يتحول هذا الدخل مرة ثانية إلى إنفاق، وتتكرر الدورة نفسها من جديد. نظرية ابن خلدون الديناميكية للتطور الاقتصادي لا تتوقف عند وصف الأوضاع الاقتصادية في لحظة زمنية ثابتة (تحليل استاتيكي)، ولكنها تنبني على تحليل لتطور الأوضاع الاقتصادية على مساحة زمنية واسعة من خلال تتبع الآثار المقصودة وغير المقصودة المترتبة على الحدث الأول. وهي نظرية لم تستخدم على نطاق واسع في علم الاقتصاد المعاصر إلا قرب منتصف القرن العشرين.

ومما يظهر سعة اطلاع ابن خلدون على المسائل الاقتصادية وسبقه إلى فهمها واكتشاف قوانينها تأكيده على تساوى الدخل القومي مع الإنفاق القومي: "وأما حال الدخل والخرج فمتكافئ في جميع الأمصار، ومتى عظم الدخل عظم الخرج وبالعكس. ومتى عظم الدخل والخرج اتسعت أحوال الساكن ووسع المصر (البلد؛ الدولة)"(٢٤).

الـهوامش

(١) **مقدمة ابن خلدون**، طبعة دار الشـــعب ، القاهرة ، ١٩٧٠، ص ٣٩
(٢) المرجع السابق، ص ٤٠
(٣) المرجع السابق، ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩
(٤) المرجع السابق، ص ١١١ ، ١١٢
(٥) المرجع السابق، ص ١٣٧
(٦) المرجع السابق، ص ١٥٤
(٧) المرجع السابق، ص ٢٧٢
(٨) المرجع السابق، ص ٢٣١ ـ ١٣٢
(٩) المرجع السابق، ص ١٥٢ ـ ١٥٣
(١٠) المرجع السابق، ص ٢٦٢
(١١) المرجع السابق، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٥
(١٢) المرجع السابق، ص ٣٣٤ ـ٣٣٥
(١٣) المرجع السابق، ص ٣٣٥ ـ ٣٣٦
(١٤) المرجع السابق، ص ٣٣٥
(١٥) المرجع السابق، ص ١٢٣
(١٦) المرجع السابق، ص ٢٥١
(١٧) المرجع السابق، ص ٢٥٨
(١٨) المرجع السابق، ص ٢٥١
(١٩) المرجع السابق، ص ٣٢٥
(٢٠) المرجع السابق، ص ٣٢٥
(٢١) المرجع السابق، ص ٣٦٤

(٢٢) المرجع السابق، ص ٣٤٥
(٢٣) المرجع السابق، ص ٣٢٥
(٢٤) المرجع السابق، ص ٣٢٦

المبحث الثالـث

التجاريون (الماركنتليون)

لا توجد مدرسة فكرية بالمعنى الدقيق تسمى المدرسة التجارية، لكن هناك مجموعة من الآراء الاقتصادية امتدت منذ منتصف القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، والتي هاجمها فيما بعد آدم سميث وأسماها - وكذلك فعل كارل ماركس- المدرسة التجارية (الماركنتلية) Mercantilism.

وأهم علامات الرؤية الفكرية للتجاريين (الماركنتليين) Mercantilists هي اعتبار المعادن الثمينة جوهر الثروة، ومن ثم يكون هدف التجارة الخارجية جلب أكبر قدر من تلك المعادن وتحقيق فائض مستديم في الميزان التجاري. كذلك يرحب التجاريون بدور متزايد للدولة في النشاط الاقتصادي، كما يدعون لتشجيع النسل للمحافظة على انخفاض الأجور، ويرون أن وفرة النقود ضمانة للتوسع والازدهار الاقتصادي.

وسوف نتناول الأفكار الأساسية للتجاريين من خلال العناصر الأربعة الآتية : دور الدولة الاقتصادي، أوضاع السكان وظروف سوق العمل، الدور الاقتصادي للنقود المعدنية وشروط توازن التجارة الخارجية.

١- دور الدولة الاقتصادي:

الاتجاه العام للتجاريين هو تشجيع تدخل الدولة في المجال الاقتصادي. لفهم هذا الاتجاه ينبغي الإشارة إلى التحولات الفكرية والاقتصادية التي شهدتها أوروبا في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر.

بدلًا من البحث في الكتابات الاقتصادية عن مضمون العدالة في التعاملات بين الأفراد ـ وهو الموضوع الذي كان يشغل مفكري القرون السابقة في أوروبا ـ أخذ كبار كتاب تلك الحقبة في البحث عن كيفية جعل الدولة أكثر ثروة وأكثر قوة. لهذا يمكن في واقع الأمر اعتبارهم تلاميذ مخلصين لميكيافيلي، فهم ينشغلون بالتنظيم الاقتصادي للدولة، على حين كان ميكيافيلي منشغلًا بالتنظيم السياسي لها، وإن لم يصل بهم الأمر لمشاركة ميكيافيلي قوله "في حكومــة جيدة التنظيم يتعين أن تكون الدولة غنية والمواطنين فقراء"(١). ففكرة التجاريين الرئيسية تقوم على أساس أن الدولة تزيد قوتها بتشجيع اغتناء الأفراد.

الواقع أن الاكتشافات الجغرافية أتاحت لأوروبا أسواقًا ضخمة وموارد لا تنضب من المواد الأولية والثروات الطبيعية، وعلى الأخص كميات هائلة من الذهب والفضة. وكان يتعين لنهضة ونمو الإنتاج في البلاد الأوربية تطوير الفنون الإنتاجية وتركيز رؤوس الأموال وإضفاء الشرعية على السعي للحصول على الربح كدافع للنشاط الاقتصادي.

تحققت كافة هذه العناصر بالفعل، فقد توالت الاكتشافات العلمية والفنية، وظهرت بوادر أكبر تركز رأسمالي شهدته أوروبا في تاريخها بفضل استغلال مـوارد المستعمرات والتوسع التجاري مع الشرق. في الوقت ذاته خبا الحديث عن تحريم الربا في الأوساط الكنسية والشعبية على السواء، ووجد المفكرون البروتستانت في

التوراة والإنجيل بعض النصوص التي تستحث الجهد الفردي، واعتبروا من ثم النجاح المالي علامة تقوى ونعيم سماوي، وأضفوا الشرعية على البحث غير المحدود عن الأرباح. كذلك فإن القيم المثلى التي سادت القرون الوسطى، كالنخوة والبطولة وخدمة الأمير والاكتفاء بالأجر الذي يشبع الحاجات الضرورية والاستقرار الاجتماعي، تم التخلي عنها تدريجيًا، وبدأت تسود قيم البرجوازية التي تسقط كافة القيود التي تحد من سعي الفرد نحو التربح والاغتناء(٢).

وفى القرن السادس عشر، ظهرت الدولة الحديثة في أوروبا، وسقطت نهائيًا المحاولات التي شغلت الأوروبيين في العصور الوسطى لإقامة إمبراطورية مسيحية موحدة في مواجهة الشرق المسلم.

وقد انعكس هذا التطور التاريخي والثقافي والاجتماعي على الفكر الاقتصادي، فانشغل الاقتصاديون من القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر بالإجابة على السؤال الآتي: ***كيف يمكن زيادة قوة وثروة الأمير (أي الدولة) عن طريق زيادة النشاط الاقتصادي حتى حدوده القصوى؟***

وفى سبيل الإجابة على هذا السؤال لم تعد البحوث الاقتصادية مرتبطة بمثل عليا أخلاقية كالعدالة وصحوة الضمير الشخصي، وإنما صارت مرتبطة بقيم سياسية. كانت تلك بداية اكتساب علم الاقتصاد تسميته الجديدة ***"علم الاقتصاد السياسي "*** (٣).

الاهتمام الكبير للكتاب التجاريين الذين كان أغلبهم تجارًا وصناعًا وماليين بزيادة قوة ونفوذ الدولة إنما كان يرجع لاعتقادهم

بأن ازدهار التجارة مرتبط بنمو القوة السياسية للدولة وتعزز منعتها في مواجهة البلاد الأجنبية ونجاح حملاتها الخارجية. لذلك نجدهم في كتاباتهم يسعون لرفع التناقض بين تدخل الدولة الاقتصادي وتشجيع الأفراد على السعي للربح الخاص؛ فنجد على سبيل المثال انطوان دو مونكريستيان يدعو لإنشاء مصانع ومشاغل تابعة للدولة في جميع أقاليم فرنسا، ولكنه يهتم في الوقت ذاته بإظهار أن التدخل العام لا يربك النشاط الخاص، لأنه سوف يقتصر فقط على سد العجز ويحل محل النشاط الأجنبي الذي يؤدي وجوده إلى خسارة أكيدة للبلاد(٤).

خلاصة القول إنه لا مجال للشك في أن الاقتصاديين التجاريين في القرنين السابع عشر والثامن عشر كانوا الرواد المبكرين للأفكار الكينزية، فلقد طالبوا بتدخل الدولة وإقامتها لمشروعات عامة وبرامج للأشغال العامة لاستيعاب العاطلين، كما رفضوا إهمال النقود في إطار التحليل الاقتصادي واعتبارها مجرد *"قيمة ميتة"*، ونادوا بتشجيع الإنفاق على السلع بما فيها سلع الترف. ولا يعتقد كثير من الاقتصاديين المعاصرين أن التجاريين نجحوا في تقديم نظرية شاملة لمواجهة أزمات البطالة كما فعل كينز فيما بعد، ولكنهم قدروا فقط أن إنفاق الأغنياء سوف يزيد من دخول الفقراء ويخلق لهم فرص للعمل، كما أنهم كانوا شديدي الثقة في الآثار الإيجابية المترتبة على تدخل الدولة لأنها تحقق المصلحة الجماعية للأمة.

وبرغم أن الاتجاه العام في القرن الثامن عشر ظل مشجعًا لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، كما كان الأمر في القرنين السابقين، إلا أنه ظهرت بعض بوادر الحلول الليبرالية لمشاكل التنظيم الاقتصادي للأمة. على سبيل المثال نجد فون جوستى VON JUSTI في كتاب ظهر له عام ١٧٦٦ يعرب - رغم

تسليمه بدور الدولة في الاقتصاد الوطني - عن رغبته في أن تكثر الدولـة من الاتجاه نحو تحرير التعاملات في السوق الاقتصادية ويتذمر من المبالغة في الرقابة على الأثمان والتلاعب الإداري المفتعل بمعدل الفائدة، كما يقترح خفض الضرائب، وألا تزيد الجمارك عن نسبة ١٠ % من قيمة الواردات.(٥)

٢- السكان وسوق العمل:

شهد القرن السادس عشر توسعًا في حركة الأسيجة التي ظهرت في نهاية القرون الوسطى، وتمثلت في القضاء على الفلاحة التقليدية القائمة على إنتاج محاصيل الإعاشة (مثل القمح والشعير) وجعلت الزراعة أكثر اعتمادًا على السوق، وذلك باستخدام أساليب زراعية أكثر تقدمًا، وتحويل جانب كبير من الأراضي الصالحة للزراعة إلى مراع للأغنام. وقد أدى ذلك، خاصة في إنجلترا، إلى هجرة ريفية واسعة وزيادة مستوى الفقر وهروب رقيق الأرض إلى المدن. وفي هذا الصدد يلاحظ أحد كبار الكتاب التجاريين وهو جون هيلز GOHN HALES في مؤلف له صدر عام ١٥٤٩(٦) أنه من المستحيل وقف هذا التحول، وإنما يتعين العمل على تنمية الصناعة لاستيعاب البطالة وضمان زيادة العدد الإجمالي للسكان رغم الهجرة الريفية، فمصلحة الأمـة توجب زيادة النسل، لأن ذلك شرط إقامة جيش قوي. وهكذا نرى أن هيلز وغيره من التجاريين لا يدينون هذا التحول الراجع لاستئثار الأغنياء الجدد، وأغلبهم من تجار المدن، بمساحات واسعة من الأراضي الزراعية سعيًا وراء تعظيم أرباحهم، فمرتبة التاجر تعلو في نظر التجاريين على مرتبة الزارع أو الصانع. فيقول دومونكريستيان مثلا "أن دور التاجر في الجسم الاجتماعي يشبه دور العقل بالنسبة للجسد الإنساني، فالتجارة هي النشاط الأسمى طالما أن الصناعة والزراعة تعمل من أجلها. وحيث إن التاجر هو الأكثر أهمية، فإنه يجب التسليم بحقه في السعي للربح وأن نسمح له بحبه والبحث عنه".(٧)

ويشجع التجاريون زيادة النسل، لأنها تيسر الحصول على الأيدي العاملة وتدعم الصناعة وتجارة التصدير، ومن ثم تزيد مستوى الأرباح، فهدف التجاريين الحصول على الأيدي العاملة الرخيصة والوفيرة. ولذا يحبذ دو مونكريستيان إرغام الشعب على العمل، بينما يرى الإنجليزي جوزيه تشايلد J. CHILD (١٦٣٩ ـ١٦٩٠) أن زيادة النسل تعد أمرًا مرغوبًا فيه لضمان عدم ارتفاع الأجور. الواقع أن انخفاض الأجور وسوء أوضاع العاملين لا تمثل فقط ـ في رأى التجاريين ـ وسيلة لتقليل نفقات الإنتاج وزيادة الأرباح، ولكنها أيضا وسيلة لإرغام الشعب على المزيد من العمل، وفرصة لتدعيم قوة البلاد العسكرية.

في ظل هذا المفهوم يجب ألا تصدمنا دعوة الوزير الفرنسي كولبير COLBERT (١٦١٩ ـ ١٦٨٣) أحد أشهر التجاريين الفرنسيين لتشغيل الأطفال في مصانع الدولة وتصريحه بأن "البطالة خلال سنوات العمر الأولى مصدرٌ للخلل بقية العمر".(٨)

الهوامش

(١) ميكيافيلي: **الأمير**، مشار إليه في:
DENIS[H.] : **Histoire de la pensée économique**, Paris, 1974, p.99

(٢) انظر:
JAMES : **Histoire sommaire de la pensée économique,** Paris, Montchrestien, 1969, p.38-39

(٣) كـان كتـاب الفرنسـي انطوان دومونكرسـتيـان A.DE MONTCHRESTIEN مطول الاقتصـاد السـياسـي **Traité d'économie politique** الذي صـدر سـنة ١٦١٦ أول من استخدم هذه التسمية.

(٤) انظر المرجع السابق ص ١٠٧ ـ ١٠٨

(٥) مشار اليه في جيمس، المرجع السابق ن ص ٤٧

(٦) مشـار اليه في دنيس، المرجع السـابق ن ص ١٠١ ـ ١٠٢.
وفى نفس المؤلف يصف هيلز أهميـة الآثار الاجتماعية المترتبة على حركة الأسـيجة حيث تحولت معظم الملكيات المشتركة الى ملكيات خاصـة. فيقول مثلا: "وحيث كان عشرون شخص يكسـبون عيشـهم، أصـبح رجلًا واحدًا مع راعيه يملك كل شـيء... نعم هذه الأغنام هي سبب كل الشرور حيث أخرجت الـزراع مـن الريف، وهم الذين كان يزداد عن طريقهم كل نوع مـن الغذاء، والآن نجد أغنامًا وأغنامًا". انظر:
روبرت هيلبرونر: **قادة الفـكر الاقتصـادي**، ترجمة د. راشد البراوي، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٣٢.

(٧) دومنكرستيان: **مطول الاقتصاد السياسي،** المرجع المشار إليه سابقا، ص ١٣٧ ـ١٣٨.
(٨) راجع دنيس، المرجع السابق، ص ١١٠ ـ ١١١

المبحث الرابع

مدرسة الطبيعيين (الفيزيوقراط)

شكل بعض الاقتصاديين الفرنسيين طائفة متميزة بأفكارها عن الأفكار التجارية (الماركنتلية) التي كانت سائدة في فرنسا خاصة أثناء وزارة كولبير. وكان زعيم هذه الطائفة هو الدكتور فرانسوا كُناي F. QUESNAY طبيب البلاط في عهد لويس الخامس عشر، ومن أعضائها البارزين الماركيز دو ميرابو Marquis de Mirabeau (١٧١٥ - ١٧٨٩) والد خطيب الثورة الفرنسية المعروف، وديبون دو نمور (١٧١٨ - ١٧٨٩) الذي أطلق على هذه الطائفة لقب الفيزيوقراط المأخوذ عن الكلمتين اليونانيتين Physis بمعنى الطبيعة وKratios بمعنى الحكم والسلطة ، ويقصد بالكلمتين معا "حكومة الطبيعة". كذلك ضمت الطائفة مفكرين آخرين مثل لوميرسييه دولا رفيير Le Mercier de la Rivière (١٧٢١ - ١٧٩٣) والقس بودو L'abbé Baudeau (١٧٣٠ - ١٧٩٢).

ونعتقد أن الجديد في أفكار الفيزيوقراطيين بالمقارنة مع أفكار سابقيهم يتمثل في أربعة مسائل: القوانين الطبيعية، الناتج الصافي، الجدول الاقتصادي، والضريبة الواحدة. ولذا سوف نعرض لها تباعًا.

١- القوانين الطبيعية ودور الدولة:

يقوم المفهوم الفيزيوقراطي في جوهره على فكرة النظام الطبيعي للمجتمع. ويعبر عن ذلك بوضوح ديبون دو نمور بقوله "يوجد نظام طبيعي رئيسي وعام يحتوي القوانين الأساسية لكافة المجتمعات... يوجد مجتمع طبيعي، سابق على كافة الاتفاقات والمعاهدات بين الناس، قائم على أساس مراعاة طبيعتهم وحاجاتهم ومصلحتهم المشتركة"(١).

لذلك دافع الفيزيوقراطيون عن النظام الحر ورفضوا تدخل الدولة، كما ظهرت مقولة "دعه يعمل -دعه يمر" Laissez Faire, Laissez Passer التي تنسب إلى فانسان دو جورناي (١٧١٢-١٧٥٩) أحد معاصريهم، وتعنى دع الأفراد يعملون دون قيود، ودع السلع تنتقل حرة بين البلاد. ويدافع الفيزيوقراطيون بشدة عن حرية الملكية الخاصة، ويرفضون وضع حدٍ أقصى لسعر الفائدة، ويعترضون على الحماية الجمركية - حتى ولو استهدفت صالح القطاع الخاص -، ويطالبون بإلغاء الشرطة المختصة بالأمور الدينية وشرطة الآداب، ويعتقدون أنه يجب على القضاء ألا يتدخل إلا بناء على طلب الأفراد، ويرفضون فكرة التجنيد الإجباري ويرون وجوب تحقيق الدفاع الخارجي بواسطة المتطوعين وحدهم، وينادون بتبسيط مالية الدولة والاقتصار على ضريبة واحدة.

ويعبر عما سبق سيمون لانجيه S.LINGUET أحد معاصريهم بقوله:

"Un Seul Dieu, Un Seul Prince, Une Seule Loi, Un Seul impôt, Une Seule Mesure".

أي: رب واحد ، أمير واحد ، قانون واحد ، ضريبة واحدة ، ومقياس واحد.

وفي مجال التأكيد على قدر الحرية الذي يدافع عنه الفيزيوقراطيون، ومن ثم تضييقهم لدور الدولة، يُذكر أن ولي عهد فرنسا اشتكى لكُناي من أن القيام بالعبء الملكي ثقيل، فلما لم يؤيده في ذلك كُناي سأله ولي العهد: إذن ماذا كنت سوف تفعل لو صرت أنت الملك؟، فأجاب الدكتور كُناي: سيدي ما كنتُ سأفعل شيئًا!(٢).

٢- نظرية الفيزيوقراطيين في الإنتاج (الناتج الصافي):

يعتقد الفيزيوقراطيون أن الأرض وحدها هي مصدر الثروة والإنتاج الحقيقي، أما الأنشطة الأخرى، كالصناعة أو التجارة، فإنها لا تفعل سوى أن تحول أو تحور في الإنتاج الزراعي(٣). وبالتالي فإن الزراعة وحدها تترك لنا ناتجًا صافيًا produit net كهبةٍ مجانية من الطبيعة بدون مساس بأصل الثروة (الأرض). ولذلك يعترض كُناي وأتباعه على السياسات الاقتصادية التي اتبعها وزير المالية كولبير وتسببت في إهمال الزراعة طويلًا والاهتمام فقط بتطوير الصناعة وتنشيط التجارة الخارجية. لقد أدت تلك السياسات إلى هبوط أثمان المنتجات الزراعية ووضع القيود على انتقالها الحر بين المناطق وانتشار البؤس في المناطق الريفية.

بعكس الزراعة، فإن الصناعة والتجارة تعتبر في رأى كُناي أنشطة عقيمة، لأنها لا تخلق ناتجًا صافيًا. لذا يقول "الأعمال الزراعية تعوض النفقات، تدفع أجور الأيدي العاملة، تتيح حصول المزارعين على الحبوب، وأكثر من ذلك تنتج دخول الملاك العقاريين. أما هؤلاء الذين يشتغلون بالأعمال الصناعية، فانهم يدفعون النفقات وأجور الأيدي العاملة ومكسب التجار، لكن هذه الأعمال لا تتيح أي دخل وراء ذلك"(٤).

افترض كُناي إذن أن الزراعة تتميز بتوليد دخل إضافي يختص به الملاك العقاريون، ولم يدرك أن هذا الدخل ليس في واقع

الأمر سوى اقتطاع من أرباح المزارعين. وهو دخل، كما يتحقق في الزراعة، يتحقق في الصناعة. الخطأ الرئيسي في نظرية الفيزيوقراطيين هو الاعتقاد بأن الزراعة هي النشاط المنتج الوحيد. وربما يرجع ذلك الخطأ إلى أن الزراعة كانت تمثل في وقت الفيزيوقراطين مصدر الدخل الرئيسي للمجتمع، وأن الصناعة كانت أساسًا حرفية، بحيث يختلط الربح فيها بدخل الحرفي الناتج من عمله، وأن الفيزيوقراطيين كانوا مبهورين بتجربة إنجلترا في تطوير الزراعة والصناعة في وقت واحد، على عكس الوضع الذي كان سائدًا في فرنسا.

٣- نظرية الفيزيوقراطيين في التداول والتوزيع (الجدول الاقتصادي):

نقل الدكتور كُناي فكرة الدورة الدموية من الجسد الإنساني إلى الاقتصاد الوطني، حيث اعتبر الزراعة بمثابة القلب الذي يضخ الدخل الصافي (مصدر الثروة الوحيد) لسائر طبقات المجتمع. وطبقات المجتمع الرئيسية في رأى كُناي ثلاثة: الطبقة المنتجة، طبقة الملاك، والطبقة العقيم.

أ) الطبقة المنتجة: وهي طبقة المزارعين التي تقوم سنويًا بإعادة توليد الثروة الوطنية من خلال الإنتاج الزراعي، وتدفع للملاك عائدًا (دخلًا صافيًا) سنويًا.

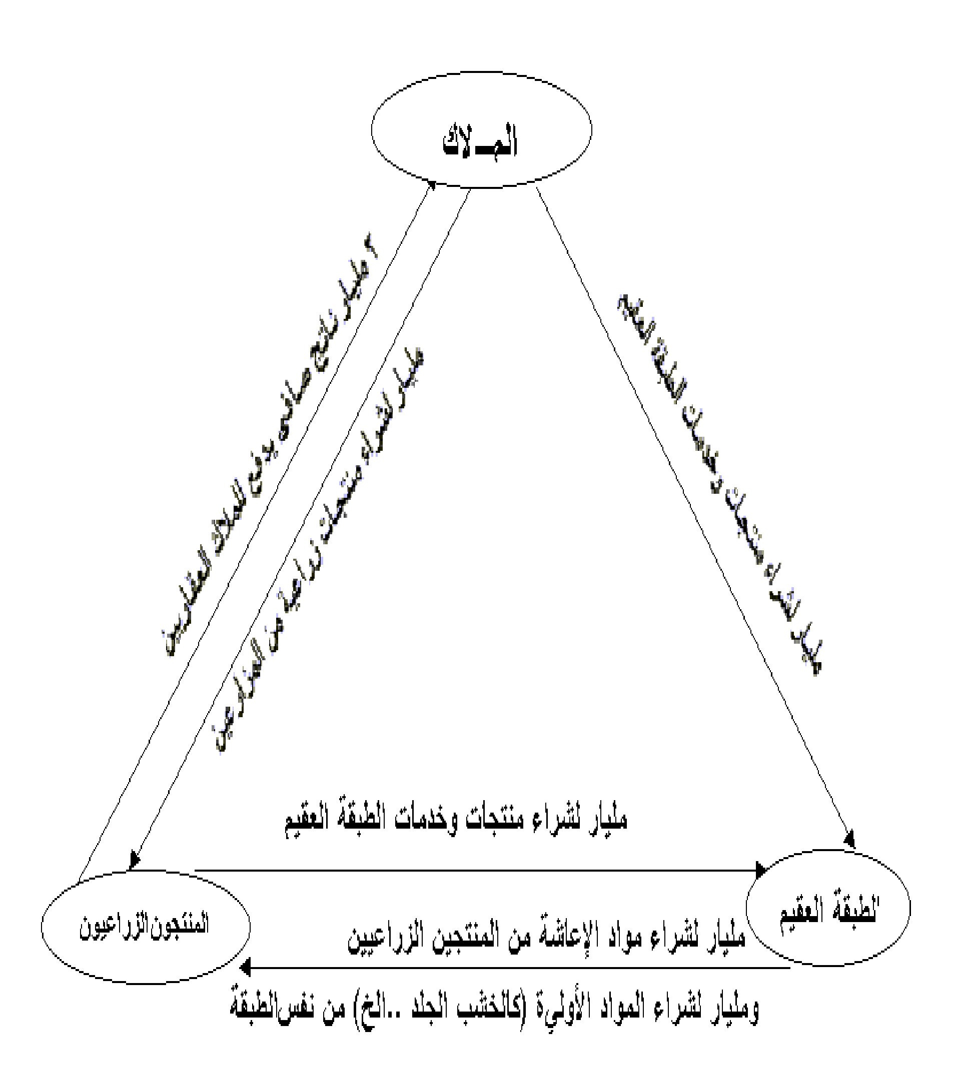
ب) طبقة الملاك: وتتضمن الملك والكنيسة ورجال الدولة وجباة الضرائب والملاك العقاريون. وتعيش هذه الطبقة على الدخل أو الناتج الصافي للزراعة الذي يدفع إليها سنويًا بواسطة الطبقة المنتجة.

ج) الطبقة العقيم: وتضم كافة الأفراد الذين يشتغلون بأنشطة خلاف الزراعة وعلى الأخص الحرفيين. أفراد هذه الطبقة لا يفعلون سوى تحويل المواد الموجودة من قبل، فالنجار يحول

الخشب إلى أثاث، وهذا لا يضيف جديدًا لقيمة الخشب. ولا يعنى إطلاق صفة العقيم على هذه الطبقة أنها غير مفيدة اقتصاديًا.

وترتبط جميع هذه الطبقات بدورة تبدأ من الإنتاج، وتمر بتوزيع الدخل، ثم الإنفاق، فالإنتاج من جديد... وهكذا. ويمكن تقديم تصور مبسط لجدول كُناي على النحو الموضح في الشكل التالي.

يفترض كُناي في الجدول الاقتصادي Tableau Economique أن طبقة المنتجين تحقق قيمة مضافة إجمالية مقدارها خمس مليارات، منها ثلاث مليارات تمثل نفقات إعادة الإنتاج الزراعي، بما فيها أجور المزارعين أنفسهم والبذور والمواد والخدمات التي تشترى من الطبقة العقيم لتجديد رأس المال الثابت. وتقدم طبقة المنتجين الرصيد النقدي المتبقي أو الفائض (٢ مليار) إلى طبقة الملاك مقابل الانتفاع بخدمات الأرض، فتنفق هذه الطبقة مليارًا في شراء المواد الغذائية من المنتجين، والمليار الآخر في شراء المواد والمنتجات المصنعة من الطبقة العقيم. وتقوم طبقة المنتجين باستخدام المليار الذي تلقته من طبقة الملاك في شراء سلع وخدمات الطبقة العقيم اللازمة لتجديد رأس المال الثابت. وأخيرًا تستخدم الطبقة العقيم المليارين الذين حصلت عليهما من الملاك والمنتجين في شراء المواد الغذائية والمواد الأولية من طبقة المنتجين.



شكل رقم ١ – الجدول الاقتصادي

وهكذا نلاحظ أنه في نهاية هذه الدورة حققت طبقة المنتجين دخلًا صافيًا مقداره ثلاث مليارات، أنفقت منها مليارًا وأعطت الباقي لطبقة الملاك، مثلما كان الأمر في بداية الدورة. أما الطبقة العقيم فلم يتغير موقفها حيث حصلت على مليارين سرعان ما أنفقتهما جميعًا.

الهوامش

(١) مشار إليه في دنيس، المرجع السابق ، ص ١٧٩ ـ ١٨٠
(٢) مشار إليه في دنيس، المرجع السابق ، ص ١٨٠
(٣) اعتبار الفيزيوقراطيين الأرض المصدر الوحيد للثروة يشكل اختلافًا كبيرًا عن رأى وليم بتي - ومن قبله ابن خلدون ـ الذي يعتبر العمل العنصر الرئيسي في الإنتاج ومصدر القيمة والثروة، وهو ما أشرنا إليه سلفًا.
(٤) الأعمال الكاملة لكُناي ص ٢٣٣، مشار إليه في دنيس: المرجع السابق، ص ١٦٧

المبحث الخامس

المدرسة التقليدية (الكلاسيكيـة)

لا توجد مدرسة تقليدية بالمعنى الضيق لكلمة مدرسة، ولكن هذا التعبير يطلق على كتابات مجموعـة من الاقتصاديين البارزين الذين يختلفون في أشياء كثيرة، لكنهم يتفقون حول ضرورة إطلاق حرية قوى العرض والطلب لتحقيق النمو الاقتصادي. هؤلاء الاقتصاديون البارزون هم آدم سميث، دافيد ريكاردو، توماس روبرت مالتس، جان باتست ساي وجون ستيوارت ميل. ونعرض لأفكارهم الاقتصادية تباعًا.

المطلب الأول

آدم سـميث

يعد آدم سميث Adam SMITH في رأى غالبية الاقتصاديين رائد المدرسة التقليدية (الكلاسيكية). وسنتناول أفكاره الاقتصادية من خلال التعرض للموضوعات الآتية: حياته ومؤلفاته، الدور الاقتصادي للدولة، تقسيم العمل، القيمة والأثمان، توزيع الدخل، النمو الاقتصادي، التجارة الخارجية، المالية العامة.

١) حياته ومؤلفاته:

ولد آدم سميث في مدينة كركالدي Kirkaldy بإسكتلندا عام ١٧٢٣. كان تلميذًا نابهًا، فدخل جامعة جلاسجو Glasgow في سن الرابعة عشرة، حيث تلقى دروسًا فلسفية على يد أهم الفلاسفة الأسكتلنديين في تلك الفترة *فرنسيس هيتشسون* F. HUTCHESON.

ترى المدرسة الفلسفية الأسكتلندية أن دوافع الإنسان تكون محكومة بنازعين فطريين أساسيين:

- غرائز الأنانية التي تدفع الإنسان للبحث عن المنفعة الشخصية وحدها.

- وغرائز الإيثار التي تزود الإنسان باتجاه أخلاقي يمكنه من العيش في مجتمع ويشجع تعاونه مع الآخرين.

ورغم أن آدم سميث حصل على منحة في سن السابعة عشرة للالتحاق بجامعة أكسفورد Oxford، فإنه لم يتحمل البقاء فيها طويلًا لرفضه للروح السائدة فيها، بسبب خضوعها لسيطرة الكنيسة وعدم تقبلها للأفكار الفلسفية والعلمية الجديدة.

في سن الثامنة والعشرين حصل سميث على كرسي علم المنطق في جامعة جلاسجو، ثم حصل بعدها بعامين على كرسي الفلسفة الأخلاقية الذي شغله من قبل أستاذه هيتشسون.

نشر آدم سميث في عام ١٧٥٩ أول كتبه بعنوان ***نظرية المشاعر الأخلاقية*** (١)، الذي ضمن له شهرة واسعة، ويؤكد فيه على أن البشر مدفوعين في أعمالهم ليس فقط بدافع المصلحة الشخصية، لكن أيضا بحرصهم على تقدير الآخرين لأفعالهم. تصرفات الإنسان ليست دائمًا أنانية، لكنها أحيانًا أخلاقية، تعكس حرص الإنسان على حسن روابطه مع الجماعة التي يحيا فيها. ويفرق سميث بين المجالين الاقتصادي والأخلاقي، فالأنانية تسيطر على المجال الاقتصادي، بينما تسيطر المشاعر الأخلاقية، بما فيها من إيثار وتضحية واحترام للتقاليد، على المجال الاجتماعي.

ترك آدم سميث جامعة جلاسجو ليصبح مشرفًا على تثقيف أحد النبلاء الشبان، مما أتاح له رحلة طويلة إلى فرنسا، حيث تقابل مع كُناي وتيرجو ومحرري الموسوعة الفرنسية. لدى عودته إلى اسكتلندا في عام ١٧٦٦ عمل مديرًا لجمارك اسكتلندا، وشرع في صياغة كتابه المشهور ***بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم*** (٢) الذي صدر في عام ١٧٧٦. ومع صدور ***ثروة الأمم*** تواصلت مظاهر التكريم للمؤلف حيث انتخب مديرًا لجامعة جلاسجو. وعبرت شهرته الحدود البريطانية لتعم في الدول الأوروبية، خاصة بعد ترجمة مؤلفه إلى لغات عديدة. توفى سميث في عام ١٧٩٠.

٢- اليد الخفية والدور الاقتصادي للدولة:

يعتقد سميث أن بحث الأفراد عما يحقق مصالحهم الذاتية يؤدى آليًا عن طريق ***اليد الخفية*** invisible hand إلى تحقيق المصلحة الكلية للمجتمع. الواقع أن كل فرد يسعى لتعظيم مكاسبه وزيادة ثروته، مما يؤدى إلى تعظيم الدخل الإجمالي وزيادة الثروة القومية، فمصلحة الجماعة ليست سوى مجموع مصالح أفرادها.

يشرح سميث ذلك بقوله "يحتاج الإنسان باستمرار لأقرانه، لكن من غير المجدي أن ينتظر مجرد الإحسان من جانبهم. ربما الأقرب للنجاح أن يخاطب مصلحتهم الشخصية، وأن يقنعهم أن ما يطلبه منهم إنما يحقق منفعة لهم... إنه ليس من كرم الجزار أو تاجر الخمور أو الخباز يجب أن نتوقع عشاءنا، لكن نتوقعه من رعايتهم لمصالحهم الذاتية. إننا لا نخاطب إنسانيتهم، لكننا نخاطب أنانيتهم وحبهم لأنفسهم. ونحن لا نتحدث إليهم أبدًا عن حاجاتنا، لكننا نحادثهم عن المزايا التي تعود عليهم من التعامل معنا. ليس سوى المتسول يستطيع أن يحل مشاكله بالاعتماد على إحسان الآخرين، لكن حتى في هذه الحالة فإن ذلك مُقيدٌ بالكثير من الحدود"(٣).

غير أن دافع المصلحة الذاتية لن يحقق الصالح العام إلا في ظل نظام قائم على المنافسة، لأنه وحده الذي يحد من جشع واستغلال بعض الأفراد وينسق الإنتاج مع الحاجات، بما يؤدى في النهاية لتحقيق المصلحة الكلية للمجتمع. الشخص الذي يترك نفسه لسيطرة شهوة الربح سوف يجد منافسين جدد يسلبونه مهنته، والشخص الذي يبيع منتجاته بسعر مبالغ فيه أو يرفض أن يدفع لعماله أجور تماثل ما يدفعه الآخرون، لسوف يجد نفسه بدون زبائن في الحالة الأولى، وبدون عمال في الحالة الثانية. الدوافع الأنانية

للبشر تــؤدي عن طريق تفاعلها (في ظل المنافسة) إلى أبعد النتائج عن التوقـع، وهي تحقيق ***التناسق الاجتماعي***"(٤).

وتحقق اليد الخفية عن طريق المنافسة التوازن بين ما ينتجه المجتمع وما يحتاجه أفراده من سلع وخدمات، فالسوق يقوم - عن طريق تفاعل الأثمان - بالمساواة بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة. ويمكن لبيان ذلك أن نستعين بالمثال الذي يقدمه روبرت هيلبرونر في معرض حديثه عن فكرة اليد الخفية عند آدم سميث:

" لنفترض أن لدينا مائة من صانعي القفازات. إن مصلحة كل منهم الذاتية تجعله يرغب في رفع الثمن فوق نفقة الإنتاج وبذلك يحقق الربح الزائد. ولكنه لا يستطيع ذلك، لأنه إذا رفع ثمنه فسوف يتقدم منافسوه وينتزعون السـوق منه بأن يبيعوا بأقل من الثمن الذي يطلبه. ولا يمكن فرض سعر مرتفع بغير مبرر إلا إذا اتحد جميع صناع القفازات وكونوا جبهة متماسكة صلبة. وفي هذه الحالة سوف يتحطم التآلف المتآمر بظهور صانع نشيط في ميدان آخر - وليكن صناعة الأحذية - يقرر أن ينقل رأسماله إلى صناعة القفازات، حيث يستطيع أن يسرق السوق عن طريق تخفيض أثمانه.

ولكن قوانين السوق لا تفرض على المنتجات سعرًا تنافسيًا فحسب، بل وتحرص على أن يراعى المنتجون مطالب المجتمع بشأن مقادير السلع التي يريدها. لنفرض أن المستهلكين يقررون أنهم يريدون قفازات أكثر مما يجرى إنتاجه وأحذية أقل. بناء على هذا سوف يتهافت الجمهور على المخزون من القفازات في السوق وتصاب سوق الأحذية بالركود، مما يترتب عليه أن تميل أسعار القفازات إلى الارتفاع كلما زادت مشتريات المستهلكين منها على الموجود منها بالفعل. وتميل أسعار الأحذية إلى الهبوط حين لا يقبل الجمهور على مخازنها. ولكن إذ ترتفع أثمان القفازات، ترتفع

الأرباح في هذه الصناعة أيضا، وإذ تهبط أثمان الأحذية، تتناقص الأرباح في هذه الصناعة. ومرة أخرى تتقدم المصلحة الذاتية لتصحح الميزان إذ يتحرر العمال من صناعة الأحذية... حين تقلل مصانعها من الإنتاج، وينتقلون إلى صناعة القفازات حيث الأعمال في رواج. والنتيجة واضحة تمامًا: وهي ارتفاع إنتاج القفازات وهبوط إنتاج الأحذية.

وهذا بالضبط ما أراده المجتمع في أول الأمر. وإذ يزداد عدد القفازات لمواجهة الطلب تأخذ الأسعار في النزول. وإذ يقل عدد الأحذية فسرعان ما يختفي الفائض منها، وتأخذ أسعار الأحذية في الارتفاع من جديد حتى تصل إلى المستوى العادي.

إذن عن طريق جهاز السوق يكون المجتمع قد غير تخصيص عناصر الإنتاج حتى تتناسب مع رغباته الجديدة. وتم هذا دون أن يصدر أحدٌ أمرًا، أو أن تضع سلطة تخطيطية جداول زمنية مقررة للإنتاج. وهذا الانتقال حققته المصلحة الذاتية والمنافسة حين تعمل كل منهما ضد الأخرى.

وثمة إنجاز أخير: فكما تنظم السوق الأثمان ومقادير السلع طبقا لرأى الحَكم النهائي وهو الطلب من جانب الجمهور، كذلك تنظم دخول الذين يتعاونون في إنتاج هذه السلع؛ فإذا كانت الأرباح في قطاع من الأعمال من الكبر بحيث تتجاوز القدر الواجب، فسوف يهجم رجال الأعمال الآخرون على هذا الميدان إلى أن تخفض المنافسة من الفائض. وإذا كانت الأجور في نوع معين من العمل مرتفعة على خلاف المألوف، فسوف يهجم العمال على ذلك العمل الجذاب إلى أن تصبح الأجور فيه لا تزيد عما تؤديه الأعمال المماثلة له من حيث درجة الحذق والتدريب. وبالعكس إذا كانت الأرباح أو الأجور أقل مما ينبغي في مجال معين من الحرف،

فسوف يخرج منه رأس المال والعمل إلى أن يصبح عرضهما أفضل من الطلب عليهما"(٥).

هكذا يوضح آدم سميث أن المنافسة عندما تساوى بين معدلات العائد من الاستثمار وتخفض المكاسب المبالغ فيها، إنما تقود إلى تخصيص أمثل لموردي رأس المال والعمل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وكنتيجة لاعتقاد سميث في الكفاءة التامة للسوق، فإنه لا يسمح للدولة إلا بدورٍ محدود في الحياة الاجتماعية، ويلخص هذا الدور بطريقة محددة على النحو التالي:
"الواجب الأول للدولة هو الدفاع الوطني، أي حماية المجتمع من عنف وعدوان الأمم الأخرى التي تزداد رغبة في التوسع الخارجي مع تقدم المجتمعات في الحضارة... والواجب الثاني للدولة هو الحماية (الأمن والعدالة)، فيتعين قدر المستطاع تخليص كل عضو في المجتمع من ظلم واضطهاد أي عضو آخر في نفس المجتمع... والواجب الثالث والأخير للدولة هو العناية بالمؤسسات العامة وإقامة المشروعات التي تفيد المجتمع والتي ليس من طبيعتها أن تحقق أرباحًا تغطى نفقاتها.."(٦).

في غير تلك الحالات يرفض آدم سميث تدخل الدولة لاسيما في الأنشطة الاقتصادية، لأن ترك المنافسة وحدها تنظم تلك الأنشطة يكون أكثر فعالية وأكثر عدالة. تدخل الدولة لصالح نشاط أو قطاع أو طائفة من المجتمع شيء مفتعل. وإذا تدخلت الدولة لخلق امتياز، فإنها بذلك توجهه توجيهًا غير مشروع، لأن وظيفتها الرئيسية هي ألا تكون متحيزة. لذلك يدين آدم سميث تدخلات الحكومة في جهاز السوق، مثل فرضها القيود على الواردات، أو منحها إعانات للصادرات، أو المبالغة في النفقات الحكومية على

الأغراض غير الإنتاجية، أو تقييدها للمنافسة بين المشروعات، أو منحها رعاية خاصة لبعض الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية، أو تحديدها التحكمي لمستويات الأرباح أو الفوائد أو الأجور(٧).

ويمكن تلخيص أفكار آدم سميث في هذا الصدد بعبارته البليغة الآتية: "لا تحاول فعل الخير ولكن دعه ينشأ بوصفه منتجًا ثانويًا للأثرة والأنانية"، وهي عبارة تعكس إيمانه بحتمية انتصار المعقولية والنظام على التعسف والفوضى(٨).

٣- تقسيم العمل:

يرى آدم سميث أن نمو ثروة الأمم ينتج إلى حد بعيد عن تطور تقسيم العمل، فكلما كانت الأمة غنية ومتقدمة كلما كانت أكثر اتجاهًا لـدفع أفرادهـا نحو التخصص في أعمال وحرف محددة، مما يزيد من إنتاجيتهم. ومن ثم يرى سميث أن أكبر قيد يحد من تقسيم العمل والتخصص هو ضعف السوق ونقص الطلب.

ويهتم سميث بصفة أساسية بتقسيم العمل على مستوى الوحدة الإنتاجية، لذا نجده يقدم في ***ثـروة الأمـم*** مثالًا أصبح الآن شائعًا عن التأثير الإيجابي لتقسيم العمل على مستوى إنتاجية العامل:

في مصانع إنتاج الدبابيس الحديثة (على عهده) يرى الناظر "أن رجلًا واحدًا يسحب السلك، والآخر يمده، والثالث يُقطعه..، ورابع يجعله مدببًا، وخامس يسحقه عند طرفه حتى يستقبل رأس الدبوس. وعمل الرأس يتطلب عمليتين أو ثلاثًا متميزة، بل إن وضعها في الورق حرفة قائمة بذاتها... لقد رأيت مصنعًا من هذا القبيل يعمل فيه عشرة أشخاص، وحيث كان بعضهم نتيجة لذلك يؤدى عمليتين أو ثلاث عمليات متميزة. وبالرغم من أنهم كانوا فقراء جدًا، وبالتالي غير مزودين بالآلات الضرورية، فقد كان في

إمكانهم لو بذلوا الجهد أن يصنعوا فيما بينهم اثني عشر رطلًا من الدبابيس في اليوم. وفي الرطل أكثر من أربعة آلاف دبوس من الحجم المتوسط. وعلى ذلك كان في إمكان هؤلاء الرجال العشرة أن يصنعوا فيما بينهم ما يزيد على ثمانية وأربعين ألف دبوس في اليوم... على حين لو أن كلًا منهم اشتغل بمفرده ومستقلا عن غيره... لما استطاع أي منهم بالتأكيد أن يصنع عشرين دبوسًا، وربما لم يصنع إلا دبوسًا واحدًا في اليوم"(٩).

ويعزو سميث الكسب الناتج عن تقسيم العمل إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي(١٠):
- ازدياد مهارة العامل حين يقتصر على أداء مهمة معينة واحدة.
- الوفر في الوقت الذي يضيع بسبب استمرار تغيير الحرفة.
- عدد المخترعات والتحسينات التي توحي بنفسها للناس الذين يكرسون أنفسهم لنوع واحد من العمل.

ويفرق آدم سميث بين نوعين من العمل: العمل المنتج والعمل غير المنتج. ويظهر النوع الأول في الأنشطة التي تنتج عن تراكم رأس المال، بينما يظهر النوع الثاني في الأنشطة التي تستهدف إشباع الحاجات العائلية غير المادية. وتحديدًا يقترح سميث تعريفين للعمل المنتج:
- أولا: تعريف العمل وفقًا لما يتضمنه من قيمة، فالعمل المنتج يضيف قيمة صافية إلى المنتج.
- ثانيا: تعريف العمل وفقا لقابلية المنتج للاستخدام كرصيد احتياطي، فالعمل المنتج يتحقق في نطاق سلعة أو منتج معين ويكون قابلًا للبيع، على حين تختفي خدمات العمل غير المنتج في نفس لحظة حدوثها.

وهكذا يعتبر سميث عمالًا منتجين هؤلاء الذين يساهمون في إنتاج الأشياء المادية وتوزيعها على المستهلكين. أما سائر الأشخاص الآخرين الذين يعيشون على نتاج عملهم فيقدمون في رأيه عملًا غير منتج. ومن بين أفراد هذه الطائفة الأخيرة نجد الخدم والموظفين وأصحاب المهن الحرة ومنتجي الخدمات والعسكريين ورجال الكنيسة والأدباء والفنانين على اختلاف أنواعهم.

ويبنى سميث على ما سبق أن قيمة الناتج القومي تساوى الأرباح والريع العقاري ومجموع أجور العاملين المنتجين وحدهم. غير أن المستفيدين من الدخول السابقة يدفعون ضرائب للدولة تستخدمها في دفع أجور الموظفين والعسكريين كما يدفعون تحويلات (في شكل أجور أو مقابل خدمات) لباقي العاملين غير المنتجين، كالخدم وأصحاب المهن الحرة ورجال الدين.

وقد وجه الاقتصاديون اللاحقون نقدًا شديدًا للتفرقة بين العمل المنتج والعمل غير المنتج التي اقترحها آدم سميث، وأخذ بها من بعده بعض التقليديين وكارل ماركس. الواقع أن هذه التفرقة تعكس حكمًا قيميًا ينبني على التقدير الشخصي لكل فرد، لذلك يكون بطبيعته تحكميًا وغير موضوعي، فضلًا عن أن هذا التقسيم لا يتسق مع الأفكار العامة لسميث التي توجب ترك السوق وحدها تحدد الأعمال المنتجة التي يكتب لها البقاء من غيرها. لذا نجد أن الاقتصاديين المعاصرين هجروا هذا التقسيم، وإن رأى البعض فيهم وجاهته في حالات معينة، فعلى سبيل المثال في ظل ظروف بلد يفتقر إلى رأس المال، يشكل استخدام الادخار في عمل غير منتج، كطلب السلع الكمالية أو الإنفاق العسكري أو التوظيف الزائد في قطاع الخدمات، عائقًا ضد التنمية الاقتصادية بنفس خطورة نقص الادخار ذاته(١١).

٤ - توزيع الدخول:

يرى سميث أن هناك ثلاث طوائف من الدخول: أجور العاملين، أرباح أصحاب رؤوس الأموال والريع الذي يحصل عليه الملاك العقاريون. الواقع أن سميث لا ينظر لعناصر الدخل كتيارات أو تدفقات -كما رأينا عند كُناي والفيزيوقراطيين- ولكن كأثمان، فالأجر ثمن لعنصر العمل، والريع ثمن لاستغلال الأرض، والربح ثمن لاستخدام رأس المال.

أ) الأجــور: يتحدد مستوى الأجور في رأى سميث بما يكفي العاملين لتأمين بقائهم، فالأجر لا يمكن أن يهبط لما دون المستوى الذي يكفل الإبقاء على العامل حيًا وفى ظروف معيشية تبقي عليه كمورد للعمل، وهو ما يمكن أن نسميه الحد الأدنى للمعيشة أو مستوى الكفاف. ولا يعتقد سميث أن الأجور الفعلية يمكن أن ترتفع كثيرًا عن هذا الحد، لأنه إذا زادت الثروة القومية، وارتفعت بالتالي مستويات الأجور، فإن ذلك سوف "يدفع الآباء للاعتناء أكثر بأبنائهم وتربيتهم لعدد أكبر عن ذي قبل"، مما يعنى زيادة في عرض العمال، تقود في نهاية الأمر لانخفاض الأجور من جديد. إذن الاقتصادي الأسكتلندي يعتقد أن هناك قانونًا طبيعيًا مضمونه "أن الطلب على الناس يحدد بالضرورة حجم الإنتاج منهم (مثلما الحال بالنسبة للطلب على أي سلع أخرى!)، فهذا الطلب يسرع بالإنتاج عندما يبطأ، ويوقفه عندما يزيد معدله بأسرع من اللازم"(١٢). هكذا نرى آدم سميث يشبه الإنسان بالأشياء والبضائع، ويرى أن ارتفاع مستوى الأجور بما يتجاوز الحد الأدنى للمعيشة يشجع زيادة النسل، بينما يؤدى هبوط الأجور لأدنى من حد الكفاف إلى تخفيض النسل.

ب) الأرباح: يشمل مفهوم الأرباح عند آدم سميث دخول كل هؤلاء الذين يعملون على زيادة قيمة رأس المال، كرجال الأعمال

والحرفيين والوسطاء، ولكن أيضًا المُقرضين. ذلك أن الفائدة في رأيه ليست سوى شكل خاص من أشكال الربح، لأنها لا تكافأ النقود وإنما تكافأ رأس المال، ويتجه سعرها من ثم إلى الانخفاض عندما يرتفع مستوى الانتعاش الاقتصادي في البلاد وتزدهر المشروعات وتشتد المنافسة.

ويعرف سميث الربح بأنه ذلك الجزء من القيمة الذي يستبقيه الرأسمالي لنفسه بعد أداء الأجور لعماله. الواقع "أن القيمة التي يضيفها العمال للمنتجات تنقسم إلى قسمين، يذهب أولهما إلى العمال في شكل أجور، بينما يذهب الثاني إلى رب العمل في صورة أرباح..."(١٣). إذن الربح في رأى سميث هو اقتطاع من العائد الذي يحققه عنصر العمل، أو هو بمعنى آخر خصم من القيمة التي ينتجها العامل يستولى عليه الرأسمالي. وقد ركز التحليل الماركسي فيما بعد على هذا الاقتطاع أو الخصم تحت اسم ***فائض القيمة*** وبنى عليه نظرية استغلال الطبقة الرأسمالية للطبقة العاملة.

ويعتقد سميث أنه توجد علاقة عكسية بين الأرباح والأجور، فالزيادة في رأس المال تؤدى بسبب المنافسة بين أصحابه إلى تخفيض الأرباح من ناحية، وزيادة الإنتاج، ومن ثم التوسع في تشغيل العمال وارتفاع مستوى الأجور من ناحية أخرى.

ج) الريوع: يعرف سميث الريع بأنه الفارق بين ثمن المحصول من ناحية، ومجموع الأجور والأرباح التي تدفع عادة للحصول على هذا المحصول، آخذين في الاعتبار كميات العمل ورأس المال المستخدمة. ويُدفع هذا الفارق إلى المالك العقاري الذي يمنح أرضه إلى المزارع الذي يُقدم أعلى الأسعار. وحيث إن كمية الأراضي الزراعية المتاحة محدودة وأعداد المزارعين الراغبين في الفلاحة

كثيرة، فإن المالك العقاري يتمتع بمركز احتكاري يمكنه من أن يستحوذ لنفسه على هذا الفــارق أو الريع(١٤).

وهذه الفكرة تختلف بطبيعة الحال عن رأى الفيزيوقراطيين الذين يعتبرون ـ كما أشرنا سلفا ـ أن ريع الأرض هبة من الطبيعة، فالريع عند سميث، كرأس المال، اقتطاع من القيمة التي يخلقها العمل. ومرجعه للوضع الاحتكاري الذي يتمتع به الملاك العقاريون، وبصرف النظر عما إذا كانوا قد تحملوا فعلًا هم أو أسلافهم نفقات في عمليات إصلاح التربة أو شق قنوات الري أو الصرف أم لم يتحملوا تلك النفقـات.

وكلما تقدمت الزراعة وتكاثر السكان، كلما ارتفع مقدار الريع ونصيبه في الدخل القومي. الواقع أن زيادة السكان ترفع من مستوى الطلب على الإنتاج الزراعي، ومن ثم ترتفع أثمان المنتجات الزراعية، ويزيد تكالب المزارعين على استئجار الأراضي، فيغالى الملاك في الريع الذي يطلبونه؛ فمقدار الريع يتحدد أساسًا بمستوى الأثمان، وذلك بخلاف الأجور والأرباح التي تحدد هي مستوى الأثمان.

ويخلص آدم سميث من نظريته في التوزيع إلى أن مصالح الملاك العقاريين ـ رغم أنهم يحصدون ثمار ما لم يبذروه ـ مرتبطة بالمصلحة العامة للمجتمع، حيث يزيد مقدار الريع بزيادة ثروة الأمة. وذلك على عكس مصالح التجار ورجال الصناعة التي تكون متعارضة مع مصلحة المجتمع، فزيادة الثروة القومية يؤدي كما أشرنا إلى انخفاض معدل الربح، مما يجعل من مصلحة الفئتين السالفتين توسيع نطاق السوق وتقييد المنافسة.

٥ ـ النمو الاقتصادي:

يرى آدم سميث أن ثراء الأمم يرجع لتراكم رأس المال الذي يتوقف بدوره على ميل الشعوب - خاصة الطبقات الغنية - للادخار. وفي هذا الصدد يكتب سميث "تنمو رؤوس الأموال بالادخار وتنقص بالإسراف والتبذير والسلوك السيئ؛ فكل ما يدخره الفرد من دخله يضيفه إلى رأسماله، وحينئذ يستخدم بنفسه عددًا إضافيًا من الأشخاص المنتجين أو قد يقرض رأسماله مقابل فائدة ، أي جزء من الأرباح. ومثلما يزيد رأس مال الفرد بزيادة الأموال التي يدخرها من دخله السنوي أو مكاسبه السنوية، فإن رأس مال المجتمع - الذي ليس شيئًا آخر سوى مجموع الأفراد الذين يشكلونه - لا يمكن أن يزيد إلا بإتباع نفس الطريق"(١٥).

ورأس المال لا يسمح فقط بزيادة إنتاجية العمل، لكنه يسمح أيضًا بزيادة عدد العاملين المنتجين، وبالتالي يقود إلى زيادة الإنتاج الوطني: "السبب المباشر لزيادة رأس المال هو الادخار وليس العمل...، فالادخار عن طريق زيادة الأموال المخصصة للعناية بالعاملين المنتجين إنما يزيد من عدد هؤلاء الذين يضيف عملهم لقيمة الأشياء التي ينتجونها، فتحدث إذن زيادة في القيمة التبادلية للناتج السنوي للأرض والعمل داخل البلاد، الأمر الذي يضيف زيادة في القدرة الصناعية، وبالتالي يرفع قيمة الناتج السنوي"(١٦).

والادخار وحده لا يحقق النمو، وإنما يتعين أن يدعمه تنظيم جيد للعمل وتقدم فني مناسب كي يزيد الإنتاج ويتحقق ناتج صاف(فائض). ويعتقد سميث أن الادخار ليس سوى نوع من الاستهلاك، كما أنه لا يفرق بين الادخار والاستثمار. ولذلك يقول "إن ما يدخر سنويًا يستهلك بانتظام كما الحال بالنسبة لما ينفق سنويًا وفي الوقت نفسه تقريبًا ولكنه يستهلك بواسطة طبقة أخرى من الناس"(١٧)؛ فالادخار ***يستهلك*** أو ***يستثمر*** في الحال في إنتاج

الآلات أو المشروعات الزراعية والعمرانية. بدون الادخار لا يوجد تراكم لرأس المال، ومن ثم لا يستطيع أرباب الأعمال استخدام العمال لتشغيل أحدث الآلات أو إقامة تقسيم للعمل أكثر إنتاجية(١٨).

يتعين أن نشير في النهاية إلى أن معظم ما تناوله آدم سميث في "*ثروة الأمم*" قد سبق أن تناوله اقتصاديون آخرون، ولكن تميز كتاب سميث بأنه أول كتاب اقتصادي يقدم صورة متكاملة إلى حد بعيد للمسائل الداخلة في علم الاقتصاد.

لقد كان سميث متفائلًا، فافترض أن الحرية والمنافسة كفيلتان بتحقيق التقدم الاقتصادي من خلال عمل اليد الخفية. لذا جاءت تعبيراته مرنة وتحليلاته غير دقيقة. وأثبت الواقع العملي عدم صحة الكثير من نظريات سميث، وإن لازالت أفكاره الرئيسية تشكل الجذور النظرية للفكر الاقتصادي الليبرالي المعاصر.

المطلب الثاني

دافيد ريكاردو

ولد دافيد ريكاردو David RICARDO في لندن يوم ١٩ إبريل ١٧٧٢ لعائلة يهودية من المهاجرين الهولنديين. اشتغل مبكرًا مع والده في أعمال بورصة لندن مما أكسبه خبرة واسعة في الأعمال المالية، وإن كان قد حرم من الدراسة الجامعية. غير ديانته إلى الديانة البروتستانتية عند زواجه، واستمر في العمل سمسارًا ومضاربًا في البورصة لحسابه الخاص بعد قطيعته مع عائلته. تمّكن ريكاردو من أن يُكون في سنوات قليلة ثروة تربو على مليوني جنيه إسترليني، قرر على أثرها - في سن الخامسة والعشرين - التقاعد والتفرغ للأعمال الفكرية.

في عام ١٨١٧ نشر ريكاردو أهم أعماله الاقتصادية كتاب ***مبادئ الاقتصاد السياسي والضريبة*** (١٩). وانتخب عام ١٧١٩ عضوًا في البرلمان الإنجليزي، لكنه مات سنة ١٨٢٣ في سن الواحدة والخمسين.

يعتبر ريكاردو أهم اقتصاديي المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) بعد آدم سميث. وتميز عن هذا الأخير بأنه أقل تفاؤلًا وإيمانًا بأن السوق يحقق مصلحة جميع طوائف المجتمع، فهناك صراع وتعارض في المصالح بين الفئات المختلفة، كالعمال والرأسماليين والملاك العقاريين. كذلك كان ريكاردو أكثر عملية وواقعية وأقل أيدلوجية من آدم سميث. غير أن هذا لا ينفى التأثير

الكبير لكل من آدم سميث وروبرت مالتس وجان باتيست ساي على التحليل الاقتصادي الريكاردي.

تتركز أبرز إسهامات ريكاردو في النظرية الاقتصادية في الموضوعات الآتية: نظرية القيمة، ونظرية التجارة الخارجية، ونظرية التوزيع.

نظرية التوزيـع:

تقوم نظرية التوزيع لدى ريكاردو على نفس التقسيم الذي يقترحه آدم سميث للدخول: ريع الملاك العقاريين، أجور العمال، وربح الرأسماليين.

أ) الريوع:

يُعرف ريكاردو الريع بأنه "الجزء من ناتج الأرض الذي يُدفع الى المالك للحصول على حق استغلال القدرات الإنتاجية غير القابلة للتلف للتربة"(٢٠)، وأنه بتعبير آخر "ما يدفعه المزارع للمالك للحصول على حق استغلال الخصائص والقدرات الأولية غير القابلة للتدمير للتربة"(٢١)، وبتعبير ثالث "الريع هو دائمًا الفرق بين ناتجين للتربة نحصل عليهما باستخدام كميتين متساويتين من رأس المال والعمل"(٢٢). ولا شك أن هذا التعريف الأخير على وجه الخصوص يحتاج الى الشرح لأنه يلخص فكرة الريع الفرقي (التفاضلي) differential rent التي يرجع لريكاردو فضل إجلائها.

الواقع أن القدرة الإنتاجية للأرض الزراعية، أي خصوبتها، تختلف من مكان لآخر. ولا شك في أن المجتمع يبدأ في استغلال الأراضي الأكثر جودة. ويتحدد مستوى إيجار الأراضي الزراعية بحسب ما يدفع في إيجار أقل الأراضي الزراعية جودة، لأن

منتجات جميع أنواع الأراضي تباع بذات السعر تقريبًا في السوق. وبالتالي فإن ما يطلق عليه الريع في رأى ريكاردو يكون هو الفارق بين الإيجار الذي يحصل عليه مالك الأراضي الأكثر جودة والإيجار الذي يحصل عليه مالك الأراضي الأقل جودة. ويسوق ريكاردو في هذا الصدد مثالًا يمكن تبسيطه على النحو الآتي(٢٣):

لنفترض أن هناك ثلاث قطع أرض متساوية هي أ ، ب ، ج تعطي إنتاجًا متفاوتًا باستخدام نفس الكمية من رأس المال والعمل، وليكن على التوالي ١٠٠، ٩٠، ٨٠ إردبًا من القمح. فإذا كنا في بلد تتوافر فيه بلا حدود الأراضي الزراعية الخصبة، بحيث يكفي حاجات السكان استغلال الأراضي من الطائفة أ، فإن ناتج تلك الأراضي سيعود على المزارع وحده ويشكل ربحًا على رأس المال الذي استخدمه في الإنتاج. أما إذا تزايد السكان بحيث كان من الضروري لإشباع حاجاتهم من المواد الزراعية البدء في استغلال الأراضي الداخلة في الطائفة ب، فإنه بافتراض ثبات عائد الزارعين لكلتا الطائفتين من الأراضي (حيث لا يتصور عملًا وجود تفاوت في معدل ربح رأس المال الزراعي في نفس البلد وفى نفس الوقت) سيبدأ ملاك الأراضي من الطائفة أ في الاستئثار بريع مقداره ١٠ أرادب من القمح، لا يستطيع ملاك الأراضي من الطائفة ب الحصول عليه. وإذا ما استمر السكان في الزيادة وظهرت الحاجة لاستصلاح الأراضي من الطائفة ج، فإن ريع ملاك الأراضي من الطائفة ب يصبح ١٠ أرادب، بينما يصبح ريع ملاك الأراضي من الطائفة أ ٢٠ إردبًا.

إذن المزارع باستخدام قدر معين من رأس المال يمكنه أن يحصل على نفس الريع سواء زرع أرضًا من الطائفة ج دون أن يتحمل بأي ريع، أو زرع أرضًا من الطائفة ب ودفع للمالك ريعًا مقداره ١٠ أرادب قمح، أو زرع أرضًا من الطائفة أ وتحمل ريعًا

مقداره ٢٠ إردبًا من القمح. وهكذا كلما زادت خصوبة وإنتاجية الأرض وقربها من الأسواق كلما ارتفع مقدار الريع الفرقي الذي يحسب على أساس إنتاجية أقل الأراضي جودة.

يبين من العرض السابق أن الأراضي الأكثر جودة استمرت في إعطاء نفس الناتج بنفس مقدار العمل السابق، لكن قيمة تلك الأراضي ارتفعت بسبب الناتج الأكثر تواضعًا الذي تحصل عليه رؤوس الأموال الجديدة من وراء استغلال أراضٍ أقل خصوبة. وبالتأكيد فإن مزايا الأراضي الخصبة مقارنة بالأراضي الأقل خصوبة لن تذهب سدى، ولكن بدلًا من أن تفيد المستهلك أو المزارع، فإنها تذهب ليد المالك في شكل ريع. ومن ثم يؤكد ريكاردو "أن قيمة القمح تتحدد بحسب كمية العمل المستخدمة في إنتاجه في أقل الأراضي جودة... ولا ترتفع قيمة القمح بسبب أننا ندفع الريع، ولكن على العكس نحن ندفع الريع بسبب ارتفاع قيمة القمح"(٢٤).

أثار تحليل ريكاردو للريع الفرقي اهتمام الاقتصاديين لفترة طويلة، لأنه أبرز فكرة الغلة المتناقصة للإنتاج الزراعي؛ فالإنتاج لا يزيد بمعدل متوسط على خلاف ما كان يعتقده الاقتصاديون السابقون، لكنه يزيد بمعدل متناقص بسبب التفاوت في جودة الأراضي ومدى بعدها عن العمران والأسواق.

ب) الأجور:

يرى ريكاردو أن العمل - مثل كل الأشياء التي يمكن أن نبيعها أو نشتريها والتي يمكن أن تزيد أو تنقص- له ثمنان: ثمن طبيعي وآخر جاري. فالثمن الطبيعي للعمل "هو ذلك الذي يزود العمال بوسائل إشباع حاجاتهم الضرورية وما يديم النوع دون زيادة أو نقص"(٢٥). وهكذا يتوقف الثمن الطبيعي للعمل على

أثمان موارد الإعاشة الضرورية للحفاظ على وجود العامل وعائلته. ولذا فإن أي ارتفاع في أثمان هذه الموارد يستتبعه بالضرورة زيادة في الثمن الطبيعي للعمل. ويعتقد ريكاردو أنه كلما حقق المجتمع تقدمًا كلما اتجه الثمن الطبيعي للارتفاع. وسبب ذلك أن التقدم يؤدي إلى وجود صعوبة أكبر في الحصول على موارد الإعاشة مما يرفع ثمنها، ومن ثم يرتفع الثمن الطبيعي لعنصر العمل(٢٦). ولهذا يؤكد ريكاردو أنه "من الخطأ الاعتقاد بأن الثمن الطبيعي للأجور ثابت ومستقر تمامًا...، فهو يختلف من فترة لأخرى في نفس البلد ومن بلد لآخر. ويرجع ذلك أساسًا لسلوك وعادات كل شعب"(٢٧).

أما الثمن الجاري للعمل، فهو الثمن الذي يتلقاه فعلًا العامل بحسب علاقات العرض والطلب السائدة، فيكون ثمن العمل مرتفعًا عندما تكون الأيدي العاملة نادرة، بينما يكون هذا الثمن منخفضًا ورخيصًا عندما تكون هناك وفرة في الأيدي العاملة. ولكن مهما بلغ انحراف الثمن الجاري عن الثمن الطبيعي للعمل فإنه - مثلما الأمر بالنسبة لكل السلع - سرعان ما يقترب منه من جديد(٢٨).

ولا يختلف تبرير ريكاردو عن التبرير الذي قدمه لنا من قبل آدم سميث والذي يتلخص في أن تحسين أحوال معيشة العمال نتيجة ارتفاع أجورهم يؤدى إلى زيادة الإنجاب، ومن ثم حدوث وفرة في الأيدي العاملة تؤدي إلى هبوط مستوى الأجور الجارية إلى مستوى الثمن الطبيعي. وبالعكس فإن انخفاض أجور العمال الجارية يؤدي إلى هبوط معدل الإنجاب، ومن ثم حدوث ندرة في الأيدي العاملة تقود إلى ارتفاع الأجور الجارية إلى مستوى الثمن الطبيعي.

ويخلص ريكاردو مما سبق إلى أنه إذا استبعدنا من التحليل التقلبات في قيمة النقود، فإن ارتفاع أو انخفاض الأجور إنما يعود للســببين الآتيين(٢٩):
- التغير في عرض وطلب العمل.
- التغير في ثمن مواد الإعاشة التي يقبل العمال على شرائها.

ومن الناحية الواقعية، يلاحظ ريكاردو أنه "في خط السير الطبيعي للمجتمعات تتجه الأجور إلى الانخفاض إذا ترك تحديدها للعرض والطلب وحدهما، ذلك أن عــدد العمال يتزايد بنسبة أسـرع من زيادة الطلب عليهم" (٣٠). ويعترف ريكاردو بأن ذلك يقود إلى معايشة الطبقة العاملة لأحوال اجتماعية سيئة وظروف اقتصادية صعبة، فهي محرومة من أي غطاء ضد المخاطر الاجتماعية والحياتية والصعوبات الاقتصادية، ولا يمكنها أن تجد ملجأ يقيها هذه المخاطر والصعوبات عن طريق الهبوط إلى مستوى معيشي أدنى، لأنه ليس هناك أدنى من المستوى الذي وصلت إليه والذي يقع في نطاق العوز والمجاعة(٣١).

غير أن ريكاردو (الاقتصادي التقليدي) لا يغفل أن يؤكد بعد انتهائه من استعراض القوانين التي تحدد الأجور - ومن ثم تَحكم سعادة الغالبية الساحقة من كل مجتمع - أن "الأجور- مثل كل عقد آخر - يجب أن تترك للمنافسة الصريحة والحرة للسوق، ويجب ألا تقيد عن طريق التدخل الحكومي"(٣٢).

ج) الأرباح:

تشكل الأرباح في رأى ريكاردو الجزء المتبقي من الدخل بعد سداد الريوع والأجور، فإذا سلمنا بأن قيمة الريوع آخذة باستمـرار في الزيادة بسبب قانون الغلة المتناقصة في المجال الزراعي وارتفاع قيمة الريع الفرقي، وإذا سلمنا أيضًا بأن قيمة

الأجور آخذة في الزيادة بسبب الارتفاع المتواصل في قيمة مواد الإعاشة الزراعية وصعوبة خفض مستوى الأجور المتدني أصلًا، فإن نصيب الأرباح في الدخل القومي سوف يتناقص باستمرار.

ويؤكد ذلك ريكاردو بقوله "لقد استهدفت إثبات أمرين:

- الأول هو أن ارتفاع الأجور لا يمكن أن يكون سببًا في ارتفاع أسعار سلع الإعاشة، ولكنه يؤدي باستمرار إلى تخفيض الأرباح.
- الثاني هو أنه حتى لو ارتفعت أسعار سلع الإعاشة بسبب زيادة الأجور، فإن تأثير ذلك على الأرباح لن يختلف، حيث إن النتيجة في الحالتين هي تخفيض الأرباح"(٣٣).

وهكذا يخلص ريكاردو إلى أن الأرباح تتجه بطبيعتها إلى الانخفاض، لأنه بسبب تقدم المجتمع ونمو الثروة تبرز الحاجة إلى مزيد من سلع الإعاشة الضرورية، مما يتطلب كمية عمل أكبر باستمرار. غير أن هبوط الأرباح قد يواجه لحسن الحظ بتقدم الفنون الإنتاجية، خاصة في المجال الزراعي، مما يوفر كمية من العمل اللازم للإنتاج، ويخفض بالتالي من أثمان سلع الإعاشة الضرورية اللازمة لاستهلاك العمال(٣٤). ولكن هذا لن يحول دون قيام التعارض في المدى الطويل بين معدل الأرباح ومستوى الأجور، فزيادة الأجور تكون على حساب الأرباح (بما فيها الفائدة) والعكس صحيح. ويلخص ريكاردو الأمر بقوله "أرباح الزراعة - مثلها في ذلك مثل أرباح التجارة - تنخفض دائمًا عندما تكون زيادة أثمان المواد الأولية مصحوبة بارتفاع في أجور العمال"(٣٥).

وتنتهي نظرية ريكاردو في التوزيع - في ضوء العرض السابق - إلى أن ثمار التقدم والنمو الاقتصادي ستكون من نصيب طبقة طفيلية عاطلة، هي طبقة الملاك العقاريين، الذين يحصلون دومًا على ريوع متزايدة، بينما لا تتحسن أحوال العمال الواقعية،

وإن ارتفعت أجورهم الاسمية، بسبب زيادة أسعار مواد الإعاشة. وتدفع الطبقة الرأسمالية أعباء هذا التقدم، لأن عائد الأرباح سوف يتناقص باستمرار، بسبب ارتفاع قيمة الريوع والأجور خصمًا من نصيب الأرباح.

وينبني على ذلك أن مصالح أرباب الأعمال متعارضة تمامًا مع مصالح العمال، ومصالح هاتين الطائفتين معًا متعارضة مع مصالح الملاك العقاريين. من مصلحة الملاك أن تزيد نفقة إنتاج القمح لترتفع الريوع، في حين أن هذا يضر بالمستهلكين، ويرفع أعباء رجال الصناعة الذين يضطرون لرفع الأجور لتكفل مستوى الكفاف. هكذا نلاحظ أن الصورة التي يرسمها ريكاردو للمستقبل يسودها الصراع والتشاؤم، بعكس صورة التقدم الوردية التي رسمها من قبل آدم سميث والقائمة على تجانس المصالح الاجتماعية لكافة الفئات.

ولعل مرجع التشاؤم الريكاردي هو الظروف التي مر بها الاقتصاد الإنجليزي مع نهاية الحروب النابليونية التي جعلت معدل الأرباح وأسعار الفائدة تشهد هبوطًا متواليًا. غير أن ريكاردو أخطأ عندما عمم هذه الظروف وحاول أن يستخلص منها قانونًا عالميًا مستديمًا.

المطلب الثالث

روبرت مالتــس

ولد توماس روبرت مالتس T.R. MALTHUS عام ١٧٧٦ في مكان قريب من لندن، ثم أصبح قسًا في قرية صغيرة، فاكتشف البؤس الذي يعانيه الفقراء الإنجليز، خاصة بسبب رداءة المحاصيل خلال السنوات ١٧٩٤ - ١٨٠٠ وتأثير الثورة الصناعية وحروب إنجلترا مع فرنسا. وكتب خلال تلك الفترة كتيبًا بعنوان ***الأزمـة*** The Crisis يؤيد فيه تطوير نظام المعونة الاجتماعية للفقراء، لكنه رفض فيما بعد هذا النظام، ونقد رأي المفكـر الإنجليزي جـادوين GODWIN (١٧٥٦ - ١٨٣٦) الذي ألف كتابًا بعنوان ***بحث في العدالة السياسية*** Inquiry concerning political justice (١٧٩٣) يرى فيه أن تزايد أعداد السكان مع التقدم الصناعي وتحسين المؤسسات الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى تحقيق الازدهار والعدالة في المجتمع. أصدر مالتس في عام ١٧٩٨ الطبعة الأولى من كتابه ***مقال في مبدأ السكان كما يؤثر في التحسين المستقبلي للمجتمع*** Essay on principle of population as it affects the future improvement of society الذي أحدث صدمة واسعة للرأي العام فيما أبرزه من مخاطر زيادة السكان والدعوة للحد منها. كان ذلك بداية لتيار فكري في المسألة السكانية (الديموجرافية) عرف باسم تيار المالتسية Malthusianism.

يحتل مالتس في المدرسة التقليدية مكانًا خاصًا. لقد اهتم آدم سميث بأسباب ثروة الشعوب، واهتم دافيد ريكاردو بتوزيع هذه

الثروة، أما بحث مالتس فكان أساسًا في أسباب فقر الشعوب، وعلى الأخص أسباب البؤس الذي أخذت تعاني منه الطبقات العاملة في ظل النظام الرأسمالي الذي أعقب الثورة الصناعية.

عرف مالتس ريكاردو، وكانت بينهما صداقة قوية ومراسلات هامة. على الرغم من أن ريكاردو قد استمد من مالتس أفكاره الرئيسية في نظريتي السكان والريع إلا أنه انتهى- كما رأينا - إلى أن السبب الرئيسي لهبوط معدل النمو الاقتصادي هو انخفاض معدل الأرباح، وهي فكرة عارضها مالتس. أظهر مالتس في كتابه ***مبادئ الاقتصاد السياسي*** Principles of political Economy الذي أصدره في عام ١٨٢٠ أن زيادة الادخار الذي يؤدى إلى نقص الطلب الفعلي هو السبب الرئيسي لانخفاض الإنتاج وتدهور معدل النمــو الاقتصادي. هذه الفكرة التي تناقض أيضًا قانون ساي الذي يقرر أن العرض يخلق الطالب الخاص به، شكلت فيما بعد حجر الأساس للنظرية الكينزية في ثلاثينات القرن العشرين.

مالتس كان أول من شغل كرسي الاقتصاد السياسي في إنجلترا إلى أن توفي عام ١٨٣٤ بعد حياة حافلة بالمساهمات الفكرية الهامة والآراء المتقلبة نوعًا ما والمواقف الحادة.

نتناول فكر مالتس الاقتصادي من خلال تعرضنا لمسألتين رئيسيتين هما: قانون السكان وعوارض النمو الاقتصادي الرأسمالي.

١- قانون السكان:

يرى مالتس أن هناك تفاوتًا واضحًا في معدل زيادة السكان بالمقارنة لمعدل نمو مواد الإعاشة الضرورية للجنس البشرى. ولذا

يكتب "أنا أقول إن القوة التضاعفية للسكان أكبر بمراحل من قدرة الأرض على إنتاج مواد إعاشة الإنسان. والسبب الذي أبرر به ذلك هو الاتجاه المستمر الموجود لدى كافة الكائنات الحية لزيادة نوعها دون النظر لكمية الغذاء المتوافرة لها. ونحن نستطيع التأكيد بأنه عندما لا توقف أية عقبات نمو السكان فإنهم يتضاعفون مرة كل ٢٥ عاما. ويتزايد السكان من فترة إلى أخرى وفقا لمتوالية هندسية... على حين أن مواد الإعاشة لا تتزايد في أحسن الظروف إلا وفق متوالية حسابية...، فإذا أحصينا الآن ألف مليون ساكن على الأرض، فإن الجنس البشرى سيتزايد على هذا النحو: ١ ـ ٢ ـ ٤ ـ ٨ ـ ١٦ ـ ٣٢ ـ ٦٤ ـ ١٢٨ ـ ٢٥٦، في حين أن مواد الإعاشة ستتزايد على النحو الآتي: ١ـ٢ ـ٣ ـ٤ ـ٥ ـ٦ ـ٧ ـ٨ـ٩ . وبالتالي فإنه بعد قرنين سوف تكون العلاقة بين السكان وسبل الإعاشة هي ٢٥٦ إلى ٩، وبعد ثلاثة قرون تصبح هذه العلاقة ٤٠٩٦ إلى ١٣"(٣٦).

قوة الغريزة الوراثية تدفع الجنس البشرى للتزايد بمعدلات تفوق بمراحل قدرة الطبيعة على توفير الغذاء، خاصة مع وجود قانون تناقص الغلة. غير أن هناك عقبات حقيقية تعترض زيادة السكان، أهمها الحروب والأوبئة والمجاعات. الواقع أن هذه العقبات هي الوسائل الطبيعية لإقامة التوازن بين السكان والمعاش المتاح لهم، وهو ما يعبر عنه مالتس بمحدودية مأدبة الطبيعة: "الإنسان الذي يولد في عالم سبق تملك كل ما فيه، إذا لم يحصل من والديه على القوت الذي من حقه طلبه منهم، وإذا لم يكن المجتمع بحاجة لعمله، لا يكون له أدنى حق في المطالبة بنصيب من الغذاء مهما كان صغيرًا. إنه في الحقيقة زائد على مأدبة الطبيعة، فلا يوجد مكان خالٍ له في هذه المأدبة، وتطالبه الطبيعة بأن يرحل، وهي لن تتأخر طويلا في أن تضع بنفسها هذا الأمر موضع التنفيذ"(٣٧).

وسائل الطبيعة في مواجهة زيادة النسل هي كما ذكرنا المجاعات والأوبئة والحروب التي هي نتيجة طبيعية للزحام البشرى وعجز الطبيعة عن الوفاء باحتياجات الإنسان. لذلك يدعو مالتس الفقراء لأن يتولوا بأنفسهم الحد من زيادة النسل عن طريق تفضيل العزوبية على الزواج، وتأخير سن الزواج للراغبين فيه، وامتناع الأزواج اختياريًا عن الإنجاب. ويسمى مالتس هذه الأساليب وسائل **"الكبح الأخلاقي" moral restraint.**

ظهر في أوروبا في فترة لاحقة تيار فكري يسمى المالتسية الجديدة neo malthusianism يأخذ بأفكار مالتس في السكان، وإن كان يدعو إلى وسائل للكبح أكثر جذرية وراديكالية، كتعقيم جانب من السكان خاصة من الذين ينتمون للطبقات الفقيرة، واستخدام الوسائل غير الطبيعية (دوائية وميكانيكية) للحد من النسل، وإباحة الإجهاض.

الحقيقة أن مالتس قدم قانون السكان دون أي دليل إحصائي سوى ما لاحظه من تضاعف عدد السكان في الولايات المتحدة الأمريكية مــرة كل ٢٥ عامًا. ولا شك في أن هذا يتضمن خلطًا بين الزيادة السكانية المترتبة على ارتفاع معدلات الإنجاب والزيادة السكانية المترتبة على هجرة السكان من بلاد أخرى.

غير أن بعض الدراسات السكانية (الديموجرافية) تشير إلى أن أوروبا - خاصة ايرلندا وإنجلترا - شهدت في النصف الأول من القرن التاسع عشر زيادة كبيرة في أعداد السكان. غير أن ذلك الاتجاه تغير في نهاية نفس القرن، لتشهد بعض البلاد الأوروبية كفرنسا أزمة نقص سكان، ثم عاد معدل النمو السكاني ليستقر حاليًا عند حدود ثبات عدد السكان تقريبًا أو الزيادة الطفيفة في معظم

البلاد الأوروبية، ومؤخرًا شهدت العديد منها، مثل ألمانيا وإيطاليا وروسيا نقصانًا في عدد سكانها.

الملاحظ أن هناك زيادة سكانية كبيرة في دول العالم الثالث في العقود الأخيرة نتيجة التحسن في الأحوال الصحية وانخفاض معدل وفيات الأطفال، مما منح الفرصة لظهور تيار المالتسية الجديدة مرة أخرى ليثير الرعب في الدول الغربية من الآثار المترتبة على النمو السكاني في العالم الثالث.

ومن الأسباب الإضافية لعدم صحة قانون السكان واقعيًا أن مالتس افترض أن الإنتاج الزراعي لن يزيد إلا بمعدلات طفيفة بسبب قانون تناقص الغلة، غير أن الأخذ بالفنون والتقنيات الإنتاجية الحديثة في المجال الزراعي أحدث نموًا هائلًا في حجم هذا الإنتاج خاصة في الدول الغربية، بحيث إن عائد التوسع الرأسي قد فاق بمراحل عائد التوسع الأفقي الذي طبق عليه مالتس قانون تناقص الغلة.

٢- عوارض النمو الاقتصادي الرأسمالي:

على عكس آدم سميث ودافيد ريكاردو وجان باتيست ساى يرى روبرت مالتس أن الاقتصاد الرأسمالي يمكن أن يتعرض لأزمات عامة طويلة وليس فقط لخلل مؤقت. السبب الرئيسي لمثل تلك الأزمات هو زيادة الادخار ونقص الاستهلاك.

في رأي مالتس "الاتجاه الزائد نحو التراكم الرأسمالي سيؤدى لا محالة الى عرض للسلع أعلى من إمكانيات استهلاكها في ظل الهياكل والعادات السائدة اجتماعيًا"(٣٨). ويؤدي ذلك في المدى الطويل إلى "خفض كبير في الاستهلاك غير الإنتاجي، وبالتالي - عن طريق إضعاف الدوافع المعتادة للإنتاج - الى توقف

مبكر للتنمية والثروة"(٣٩). الفكرة الرئيسية لمالتس هي أنه إذا ارتفع معدل الادخار إلى أقصــاه، فإنه يقضي على دوافع الانتاج، حيث إن الادخار في رأيه ينتزع جزءًا من الأموال التي كان يمكن أن تخصص للاستهلاك الحالي، ويوجهها لاستخدامات تستهدف الحصول على الربح. الادخار عند مالتس هو احتفاظ بالدخل في شكل رأس مال، مما يؤدي الى نقص الطلب الفعلي على سلع الاستهلاك.

في هذا الصدد يقول مالتس "الثروة العامة والثروة الفردية تتوالدان دائمًا من الطلب الفعلي. في كل المرات التي يكون فيها الطلب على المنتجات كبيرًا - أي في كل المرات التي تكون فيها القيمة التبادلية لكافة السلع قادرة على أن تُكافأ أيادي أكثر من المعتاد دون زيادة رأس المال المخصص للإنتاج - فإنه ينتظر أن نرى أيضًا زيادة عامة في حجم المنتجات أكثر من رؤيتنا زيادة حجم سلعة أو أخرى عندما يرتفع ثمنها الجاري". الواقع أن تأثير زيادة الطلب الفعلي على حجم الانتاج الكلي أكبر وأهم من تأثير ارتفاع أثمان البعض أو البعض الآخر من المنتجات.

غير أن مالتس يميز بين نوعين من الطلب الفعلي: طلب المنتجين وطلب غير المنتجين. وهو يعتقد أن الطلب القادر على تنشيط النمو إنما هو الطلب الاستهلاكي لغير المنتجين، خاصة طبقة الملاك العقاريين. أما استهلاك الطبقة العاملة، فإنه "لا يمكن أبدًا أن يشكل وحده حافزًا على استخدام رأس المال (الانتاجي). فحتى لو زادت أجور العمال، فإن ذلك "لا يؤدى بالضرورة لزيادة الطلب الفعلي، لأن العمال يفضلون الراحة والتمتع بوقت الفراغ leisure عن زيادة استهلاكهم". كذلك فإن طلب الرأسماليين لا يمثل حلًا، لأنهم "بحسب التعريف اختاروا الشح والتقتير، فعن

طريق حرمان أنفسهم من سلع البهجة والترف يدخرون لزيادة ثروتهم".

ومن ثم يخلص مالتس الى أنه سوف يكون هناك إفراط عام في الإنتاج، ما لم تكن هناك زيادة في الاستهلاك غير المنتج للطبقات الاجتماعية الأخرى بخلاف الرأسماليين والعمال. هذه الطبقات تتشكل أساسًا ـ بالإضافة إلى ملاك الأراضي والخدم ـ من مجموعات من الأشخاص مكرسين لأنواع مختلفة من الخدمات العامة، "فنحن بحاجة لرجال الدولة ليحكموا، وللجنود للدفاع عن الأرض، وللقضاة وللمحامين لإدارة العدالة وحماية حقوق المواطنين، وللأطباء والجراحين لمعالجة وتضميد الجراح، وللقساوسة لتثقيف الجهلاء والإشراف على شئون الديانة". كل هؤلاء الأشخاص يستهلكون سلعًا مادية تنتجها المصانع الرأسمالية، لكنهم لا ينتجون هم أنفسهم. وتأتى فائدة هؤلاء المستهلكين غير المنتجين من كونهم يحافظون على التوازن بين المنتجات والاستهلاك(٤٠).

ترجع أهمية نظرية مالتس في الطلب الفعلي إلى أنها تتضمن التسليم للمرة الأولى في الفكر الاقتصادي التقليدي بإمكانية حدوث أزمات دائمة ناشئة عن أسباب كامنة في النظام الرأسمالي، فهذا النظام لا يتكيف آليا مع التغيرات الطارئة، وإنما يلزم وجود عدد كبير من المستهلكين غير المنتجين لتفادي أزمات الإفراط في الإنتاج والركود(٤١).

سبق لريكاردو أن تعرض لاحتمالية حدوث أزمة في الطلب إذا وقعت زيادة كبيرة في التراكم الرأسمالي لم يستتبعها زيادة مماثلة في النمو السكاني. وسَلمَ بأن ذلك يقود الى خفض معدل الربح بصرف النظر عن زيادة نفقة إنتاج القمح (زيادة معدل الريع). غير

أن ريكاردو كان ينظر لمثل هذه الأزمة كأمر عارض ومؤقت، فزيادة الأجور سوف تشجع سريعًا نمو السكان، الأمر الذي يزيد من مستوى الأرباح في المدى القصير. ولا يوافق مالتس ريكاردو في هذا الرأي، حيث يشدد على عدم مرونة عرض العمال في المدى القصير. الزيادة في عدد العمال لا يمكن أن تتحقق في السوق قبل مدة تتراوح بين ١٦ و١٨ سنة. وفي هذه الظروف، فإن زيادة معدل الأجور يضر بالرأسماليين الذين يجدون أنفسهم محصورين بين انخفاض الأثمان (بسبب نقص الطلب) وزيادة النفقات (بسبب رفع أجور العمال)، ومن ثم يهبط مستوى الاستثمار ويتعثر النمو الاقتصادي(٤٢).

هذه النظرية تختلف بالطبع عن قانون ساي الذي يقرر أن "العرض يخلق الطلب الخاص به" - على النحو الذي سندرسه تفصيلا فيما بعد -، كما أنها تختلف عن تأكيد دافيد ريكاردو "أن كل جزء من الدخل سواء استهلك أو استثمر ينتج طلبًا مساويًا على السلع، وإن لم يتعلق الأمر بنفس النوع من السلع"، كما لا يتفق أيضا مع مقولة آدم سميث التي عرضناها سلفا من أن "كل ما يدخر يستهلك في النهاية".

اقترح مالتس استخدام أفراد الطبقات الفقيرة في مشروعات الأشغال العامة. ويرى أنه "لا يمكن الاعتراض على هذا الأسلوب - رغم أنه يستلزم مبالغًا ضخمة تقتطع بواسطة الضريبة - بحجة أنه يؤدى الى خفض رأس المال الموجه للعمل المنتج، لأن هذا هو - الى حد معين - الشيء الذي نحن بحاجة إليه"(٤٣).

ويعتقد كثير من الاقتصاديين في السنوات الأخيرة أنه يمكن تقسيم المدرسة التقليدية بزعامة آدم سميث إلى فرعين رئيسيين:

فرع ريكاردو وفرع مالتس. الواقع أن أوجه الاختلاف بين ريكاردو ومالتس عديدة ، كما تظهر في النقاط الآتية (٤٤):

- يهتم ريكاردو في تحليله بالمشكلات قصيرة المدى، على حين يولي مالتس عناية أكبر بالمشكلات طويلة الأمد.
- يرى ريكاردو أن أساس القيمة يكمن في العمل، على حين يرى مالتس أن هذا الأساس ينجم عن التقاء العرض بالطلب.
- يأخذ ريكاردو كمقياس للعمل كميته التي تحتويها السلعة في حين يفضل مالتس كمقياس كمية العمل المطلوبة.
- يعتقد ريكاردو أن ما يسبب نهاية النمو هو الارتفاع المتواصل في أسعار المواد التي يستهلكها العمال، مما يؤدى الى انخفاض مستمر في معدلات الأرباح. أما مالتس فيرى الخطر على النمو يكمن في نقص الطلب الفعلي على الاستهلاك.
- لا يسلم ريكاردو بإمكانية وقوع أزمات شاملة في النظام الرأسمالي على حين يرى مالتس وقوع هذه الأزمات أمرًا محتملًا.
- يقف ريكاردو موقفًا مناهضًا لطبقة الملاك العقاريين، كما يتضح من نظرياته في الريع والربح والتجارة الخارجية، ومن موقفه المناهض لقوانين الغلال corn laws. على العكس أخذ مالتس موقف المدافع العنيد عن مصالح هذه الطبقة، حيث أيد الابقاء على قوانين الغلال (التي تحد من واردات القمح الأجنبية لمصلحة الزراعة المحلية) وانتهى في تحليله الاقتصادي الى أن ازدهار المجتمع يتوقف على زيادة نصيب طبقة الملاك العقاريين في الدخل القومي، لأن نفقاتها تمثل العنصر المؤثر في الطلب الفعلي.

ربما يمكن تلخيص الاختلاف بين إسهامي الاقتصاديين الانجليزيين البارزين في عبارة ساخرة لأحد معاصريهما وهو الاقتصادي روبرت تورينز R. TORRENS: "الاقتصاد

السياسي كما يقدمه مستر ريكاردو بسيط ومنتظم على نحو لا وجود له في الواقع، أما الاقتصاد السياسي على النحو الذي يقدمه مستر مالتس فهو فوضى ناتجة عن عناصر (واقعية) بلا علاقة تربطـــها"(٤٥).

المطلب الرابع

جان باتست ساي

ولد جان باتست ساي J . P. SAY في عام ١٧٦٧ م، وتأثر بأفكار آدم سميث الاقتصادية، وقام بترجمتها ونشرها في فرنسا. وفي عام ١٨٠٣ أصدر مؤلفه الرئيسي **مطول الاقتصاد السياسي** Traité d’Economie Politique، ثم أصدر في عام ١٨١٥ كتابه **عقيدة الاقتصاد السياسي** Catechisme d’Economie Politique. قام ساي بممارسة العمل الاقتصادي بصورة عملية عندما أنشأ مصنعًا ناجحًا للنسيج الميكانيكي يعمل به أكثر من ٤٠٠ شخص. في عام ١٨٢٨ م أصدر مؤلفًا أسماه **المنهج الكامل للاقتصاد السياسي العملي** Cours Complet d’Economie Politique Pratique، ثم أصبح ساي أول أستاذ للاقتصاد السياسي في فرنسا عندما شغل في عام ١٨٣٠ الكرسي الذي أنشئ لهذا العلم في الكوليج دو فرانس Collegue de France. توفي ساي في عام ١٨٣٢.

نتناول أهم إسهامات ساي في الفكر الاقتصادي التقليدي من خلال التعرض للنقاط الآتية: الإنتاج، التبادل، التوزيع، قانون المنافذ.

١ـ الإنتاج:

يرى ساي أن الإنتاج لا يشكل عملية خلق للمادة ـ حيث إن أقصى ما يمكن عمله هو تحويلها ـ ولكنه يشكل عملية إنشاء

للمنفعة. وبالتالي يسقط ساي التمييز الذي أنشأه آدم سميث بين الطبيعة المنتجة لبعض الأنشطة والطبيعة غير المنتجة للأنشطة التي لا يترتب عليها تحويل فيزيائي للمادة.

وهكذا يعرف ساي الإنتاج تعريفًا واسعًا بأنه "إعطاء القيمة للأشياء عن طريق إضفاء المنفعة عليها"(٤٦). ويفرق ساي في هذا الصدد بين ثلاث طرق للإنتاج(٤٧):

- الطريقة الأولى هي التقاط الأشياء من الطبيعة مثل الصيد واستخراج المواد المعدنية والزراعة؛ وتسمى **الصناعة الزراعية** industrie agricole.

- الطريقة الثانية هي إعطاء الأشياء قيمة أكبر عن طريق التحويلات التي تدخل عليها، فالقرط (الحلق) يساوي أكثر من المعدن المستخدم في صنعه. وتسمى هذه الزيادة في قيمة القرط عن قيمة المعدن المستخدم في انتاجه: "القيمة المنتجة" valeur produite. القرط في واقع الأمر هو نتاج جهدين: جهد عامل المنجم وجهد الصانع؛ ويسمى الجهد الأخير **الصناعة التحويلية** industrie manufacturière.

- الطريقة الثالثة هي شراء المنتجات من الأماكن التي تكون قيمتها فيها قليلة، ونقلها لبيعها في الأماكن التي تكون قيمتها فيها كبيرة؛ وهذا ما يسميه ساي **الصناعة التجارية** industrie commmerciale.

ويرى ساي أن ما يجمع هذه الطرق الإنتاجية الثلاث هو كونها تتمثل جميعًا في نقل المنتج من حالة إلى حالة أخرى يكون فيها أكثر نفعًا وأكثر قيمة.

يتناول ساي ما يسميه الناتج غير المادي produit immateriel، فيعرفه بأنه "منفعة منتجة utilité produite غير مرتبطة بأي مادة، ولها مع ذلك قيمة ويمكننا الاستفادة منها"(٤٨). ويعطي مثالًا على الناتج غير المادي عمل الطبيب والجراح والموسيقي والجندي والقاضي ورجل الدين. ويتميز هذا الناتج عن غيره بأن ليس له امتداد زمني يتخطى وقت إنتاجه. أي بمعنى آخر أنه يُستهلك لحظة إنتاجه. لذلك يصف ساي الخدمات بأنها "إنتاج غير مادي"، بينما اعتبرها سميث وغيره من التقليديين "أنشطة غير إنتاجية".

يهتم ساي على عكس التقليديين الإنجليز برب العمل أو المنظم enterpreneur ويميزه عن صاحب رأس المال أو الرأسمالي capitalist، فلا يشترط في المنظم أن يكون مالكًا للمواد أو الأموال التي يستخدمها، لكن يشترط فيه أن يعمل لحسابه الخاص بحيث لا يحصل على أجر محدد سلفًا يدفعه له شخص آخر. ويلخص ساي عمل المنظم في القطاع الصناعي في العمليات الآتية(٤٩):

- الحصول على المعارف والمعلومات الأساسية لنوع النشاط الذي يمارسه.
- تجميع وسائل التنفيذ الضرورية لخلق المنتج الجديد.
- حساب نفقات الإنتاج ومقارنتها بالقيمة المنتظرة لهذا الإنتاج مع عدم الشروع في الإنتاج إلا إذا تبين أن قيمته سوف تغطى كافة النفقات المترتبة عليه.
- إدارة العملية الإنتاجية مع الإشراف على أداء العمال والأجراء الآخرين المشاركين في العملية الإنتاجية.
- تسويق وتصريف المنتجات بعد إتمام صنعها.

بصورة عامة يفرق جان باتست ساي بين ثلاث طوائف من الأفراد الذين يقدمون خدمات إنتاجية:

- هؤلاء الذين يقدمون خدمات صناعية؛ ويسمون رجال الصناعة les industriels.
- هؤلاء الذين يزودون الإنتاج برؤوس الأموال؛ ويسمون الرأسماليين les capitalistes.
- هؤلاء الذين يقدمون الأراضي؛ ويسمون الملاك العقاريون les propriétaires fonciers.

وجميع هؤلاء عند ساي منتجين producteurs سواء مباشرة بأنفسهم (رجال الصناعة) أو بصورة غير مباشرة عن طريق الأدوات التي يملكونها (الرأسماليون والملاك العقاريون)(٥٠).

وللمرة الأولى يوضح ساي أن الإنتاج يقوم على عناصر ثلاثة هي: رأس المال والعمل والأدوات الطبيعية instruments naturels التي من أبرزها الأرض. ويعطي ساي لرأس المال capital معنى واسعًا، فيرى أن "قيمة كل الأشياء تشكل ما نسميه رأس المال الإنتاجي". وتحديدًا فإن الطريقة التي تستخدم بها إحدى القيم، وليست طبيعة ماهيتها، هي التي تجعل منها رأس مال؛ فلو استهلكنا إحدى القيم بحيث لا يمكن أن تعيد إنتاج قيمة أخرى فإنها تتوقف عن أن توجد، وبالتالي لا يمكن اعتبارها بعد ذلك رأس مال. أما إذا استهلكناها بطريقة تؤدي إلى إعادة إنتاجها بشكل مختلف بهدف استهلاكها من جديد وإعادة إنتاجها مرة ثانية، فإن هذه القيمة تسمى حينئذ رأس مال. ويوضح ساي أن مهمة رأس المال المستخدم في الإنتاج هي تقديم "سلفة" لتغطية جميع النفقات التي يستلزمها الإنتاج منذ بداية العمليات الإنتاجية. ويعرف رأس مال

الأمة بأنه "مجموع رؤوس الأموال المستخدمة في المشروعات الصناعية"(٥١).

ويلاحظ مما سبق أن رأس المال عند ساي لا يتشكل - مثلما كان الأمر بالنسبة لسميث وريكاردو - من سلع مادية أو سيولة مالية تستخدم في تسهيل عمل صاحب المشروع، وإنما من القيم الحسابية لهذه السلع والأموال. فهو لا يخلط أبدًا بين رأس المال وأدوات الإنتاج.

ويعرف ساي **الأدوات الطبيعية للصناعة** instruments naturels de l'industrie بأنها الأدوات التي زودت بها الطبيعة الإنسان مجانًا والتي تستخدم في خلق منتجات مفيدة. وهي تتميز عن رؤوس الأموال التي تعد أدوات اصطناعية instruments artificiels، أي منتجات خلقت بواسطة الصناعة ولا تمنح مجانًا للإنسان. وأول هذه الأدوات الطبيعية وأكثرها أهمية هي الأرض القابلة للزراعة(٥٢).

ولا جدال في أن هذه الفكرة هي الآن محل نقد شديد، فالأرض والماء التي يعتبرها ساي هبات طبيعية مجانية تشكل - خاصة في ضوء أزمة البيئة الحالية - أكثر الموارد قيمة لحياة الإنسان ومستقبله، وهي ليست هبات مجانية، ولكنها موارد حقيقية قابلة للتدمير والنفاد.

٢ - التوزيع:

باعتبار أن ساي يحدد - كما أسلفنا - عناصر ثلاثة للإنتاج: العمل ورأس المال والأدوات الطبيعية، فإن الدخل الإجمالي يتوزع في رأيه إلى أجور للعمال وأرباح لأصحاب رؤوس الأموال وريوع للملاك العقاريين. ولذا يكتب ساي في مطول الاقتصاد

السياسي: "دخل المجتمع يساوى الناتج الإجمالي لكل من الأراضي ورؤوس الأموال وصناعة الأمة". ويتوزع هذا الدخل بين ثلاثة متقاسمين بحسب طبيعة خدماتهم الإنتاجية وهم: العاملون، أصحاب رؤوس الأموال، وحائزو العقارات الزراعية"(٥٣).

ولا يؤيد ساي تقسيم المجتمع إلى منتجين ومستهلكين، حيث يرى "أن كل الناس مستهلكين وكلهم تقريبًا منتجين أيضًا، فلكي نعتبر أحد الأشخاص غير منتج، فإنه يتعين ألا يمارس أية مهنة أو حرفة وألا يملك أية موهبة وألا يحوز أية قطعة من الأرض أو أي رأس مال مهما صغر"(٥٤).

٣- قانون المنافذ:

يعتبر قانون المنافذ La Loi des Debouchés أشهر الإسهامات الفكرية لجان باتست ساى في علم الاقتصاد. ويختصر عادة على النحو الآتي: "كل عرض يخلق الطلب المساوي له"، ولكن ساي نفسه يعبر عن هذه الفكرة على نحو أكثر تفصيلًا:

"دور النقود عابر في التبادل الذي ينطوي في واقع الأمر (كما أسلفنا) على بيع للسلع نظير شراء لسلع أخرى. ومن الجدير بالملاحظة أنه منذ اللحظة التي ينتهي فيها التبادل، فإن المنتج النهائي يمثل منفذًا لسلع أخرى بكامل ما يتضمنه من قيمة... (وتفسير ذلك أنه) عندما يتم المنتج الأخير سلعته، فإن رغبته العارمة تكون بيعها حتى لا تتعطل لديه قيمة هذه السلعة. غير أنه لن يكون راضيًا إذا ما بقيت لديه القيمة النقدية التي حصل عليها من بيع هذه السلعة، فهو يخشى أيضا أن تتعطل لديه... الواقع أنه لن يجد ما يفعله بهذه النقود سوى شراء سلعة ما. وهكذا نرى أن مجرد إنتاج إحدى السلع يتيح - منذ تلك اللحظة ذاتها - منفذًا لسلعة أخرى"(٥٥).

ساي يرى إذن أن إنشاء سلعة جديدة يعنى خلق قيمة، ومن ثم اكتساب قدرة لشراء سلعة ذات قيمة معادلة. الواقع أن قيمة كل سلعة تتحول فورًا إلى دخول للمشاركين في إنتاجها، حيث يحصل العمال على أجورهم والرأسماليين على أرباحهم وموردو المواد الأولية على ما يستحقونه من مقابل. وستوجه هذه الدخول فورًا وآليًا إلى الإنفاق على شراء سلع أخرى. وبهذا تكون القيمة الإجمالية للإنتاج مساوية للقيمة الإجمالية للدخول الموزعة، وبالتالي أيضا مساوية لإجمالي النفقات في المجتمع.

ويمكننا أن نستنتج من العرض السابق أن الثروة لا تأتى أبدًا من الطلب، لكن الإنتاج هو الذي يخلق الدخول التي تثري المواطنين، ونستنتج أيضًا أن الإنتاج لا يزيد فقط عرض السلع، لكنه ينشئ أيضًا الطلب، كنتيجة لتوزيع الدخول على عناصر الإنتاج. ومن ثم نقول باختصار أن كل سلعة يؤتى بها إلى السوق تخلق الطلب عليها، وبالتالي يكون العرض والطلب مرتبطين ارتباطًا لا انفصام له.

مؤدى قانون المنافذ أن أزمة الإفراط في الإنتاج surproduction تكون مستبعدة، فالطلب الكلى يساوى دائمًا وبالضرورة العرض الكلى.

غير أن قانون ساي تعرض لنقد شديد يمكن تلخيصه في النقطتين الآتيتين:

- أهمل ساي وظيفة النقود كمخزن للقيمة، وبالتالي فإنه لم يستوعب حقيقة أن الاقتصاد النقدي يختلف عن الاقتصاد غير النقدي في إمكانية وجود فائض عام في عرض البضائع، فليس صحيحًا أن الأفراد يسعون دائمًا للتخلص سريعًا من نقودهم عن طريق شراء سلع أخرى. ذلك أن النقود تستخدم أحيانًا في أغراض

أخرى كالمضاربة، وتكتنز أحيانًا أخرى انتظارًا لفرصة أكثر مناسبة للاستثمار.

- لم يهتم ساي بدراسة النتائج المترتبة على حالة وجود خفض عام للنفقات الاستهلاكية أو الاستثمارية، وذلك بسبب أنه يفترض أن الادخار ينفق بالضرورة.

يتبين مما سبق أن مساهمة جان باتست ساي ضمن المدرسة التقليدية، وإن كانت متواضعة نسبيًا بالمقارنة مع التقليديين الإنجليز (سميث، ريكاردو، مالتس)، فإنها أضاف بعض الأفكار الجديدة والهامة للفكر الاقتصادي في مسيرته الطويلة.

الـهوامش

(١) SMITH (A.): **The Theory of Moral Sentiments , 1759**

(٢) SMITH (A.): **An Inquiry into the Nature and Cause of the Wealth of Nations**

(٣) آدم سميث: المرجع السابق، الكتاب الثاني.

(٤) HEILBRONER(R.): **Les Grands Economistes,** Paris, Seuil, 1971,p.5

(٥) روبرت هيلبرونر: **قادة الفكر الاقتصـــادي**، ترجمة الدكتور راشد البراوي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٩، ص ٦١ ـ ٦٣

(٦) آدم سميث: المرجع السابق، الكتاب الثاني.

(٧) اريك رول: **تاريخ الفكر الاقتصـــادي**، المرجع الســابق، ص ٧٨

(٨) انظر: هيلبرونر: **قادة الفكر الاقتصادي**، المرجع السابق، ص ٧٨

(٩) انظر المرجع السابق، ص ٦٧ ـ ٦٨

(١٠) د. راشـــد البراوي: **تطور الفكر الاقتصـــادي**، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٦، ص ٨٥

(١١) انظر: مارك بلج: **الفكر الاقتصـادي**، المرجع الســابق، ص ٦٢

(١٢) آدم سميث: بحث في ثــروة الأمم، المرجع السابق، الترجمة الفرنسية، الكتاب الأول، ص 111.

(13) المرجع السابق، ص ٦٦
(14) انظر : المرجع السابق، ص ١٨٧
(15) المرجع السابق، الكتاب الثاني، الفصل الثاني.
(16) المرجع السابق.
(17) المرجع السابق، ص ٤٢٣
(18) المرجع السابق.
(19) RICARDO(D.) : **Principles of Political Economy and Taxation**
ونحن نحيل في إشـــاراتنا إلى طبعة الترجمة الفرنســية الآتية:
RICARDO (D.): **Des Principes de l'Economie Politique et de l'impôt,** Paris, Flammarion, 1977
(20) المرجع السابق، ص ٥٧
(21) المرجع السابق، ص ٥٨
(22) المرجع السابق، ص ٦١
(23) المرجع السابق، ص ٦٠
(24) المرجع السابق، ص ٦٣
(25) المرجع السابق، ص ٨٠
(26) المرجع السابق، ص ٨١
(27) المرجع السابق، ص ٨٤
(28) المرجع السابق، ص ٨٢
(29) المرجع السابق، ص ٨٥
(30) المرجع السابق، ص ٨٧
(31) المرجع السابق، ص ٨٦ - ٨٧
(32) المرجع السابق، ص ٩١
(33) المرجع السابق، ص ١١٠
(34) المرجع السابق، ص ١٠٤
(35) المرجع السابق، ص ٩٩

(36) مالتس: **مقال في مبدأ السكان**، مشار إليه في باسليه وآخرين: **تاريخ الأفكار الاقتصادية - المؤسسون**، مرجع سلفت الإشارة إليه، ص ٤٢.
(37) المرجع السابق، ص ٤٣
(38) مالتس: **مبادئ الاقتصاد السياسي**، مشار إليه في بلج، **الفكر الاقتصادي**، مرجع سلفت الإشارة إليه، ص ٢٠١-٢٠٢
(39) مالتس: رسالة إلى ريكاردو، أشار إليها كينز في مقاله عن مالتس، راجع باسليه وآخرين: المرجع السابق، ص٤٥.
(40) انظر: دنيس: **تاريخ الفكر الاقتصادي**، المرجع السابق الإشارة إليه، ص ٣٤٨.
(41) انظر: رول: **تاريخ الفكر الاقتصادي**، المرجع السابق، ص ٣٤٧
(42) انظر دنيس، المرجع السابق، ص ٣٤٧
(43) انظر المرجع السابق، ص ٣٤٧
(44) انظر على وجه الخصوص:
WOLF(J.): **La pensée économique de MALTHUS** in: CHAMCUS[A.]:(ed.): **Malthus, hier et aujourd'hui**, Paris, CNRS, 1984, p. 237
(45) مشار إليه في بلج: **الفكر الاقتصادي**، المرجع السابق، ص٢٠٤
(46) ساي: **عقيدة الاقتصاد السياسي**، طبعة Mame، باريس،١٩٧٢، ص ٣٧
(47) المرجع السابق، ص ٤٢-٤٥
(48) المرجع السابق، الفصل التاسع، ص ٧٠ - ٧٢
(49) المرجع السابق، الفصل الرابع، ص ٤٦ - ٥٠
(50) المرجع السابق، الفصل السابع، ص ٦٠ - ٦٥
(51) المرجع السابق، الفصل الخامس، ص ٥١ - ٥٧
(52) المرجع السابق، الفصل السادس، ص ٥٨ - ٥٩

(53) ســاى : **مطول الاقتصــاد الســياســي،** الجزء الثاني، الفصــل الثامن.
(54) ساى: **عقيدة الاقتصاد السياسي،** الفصل التاسع عشر، ص ١٢٠
(55) ساى: **مطول الاقتصاد السياسي،** ص ١٤٠ ـ ١٤١

الفصل الثالث

الدخل القومي

يعتبر الدخل القومي هو المفهوم الأبرز في التحليل الاقتصادي الكلي، ويقتضي بيانه تحديد مستواه من خلال تعريفه وسبل قياسه، ثم عرض النظريات التي تشرح حالات توازنه وشروط ذلك، وأخيرًا دراسة كيف يتم توزيع هذا الدخل بين أفراد وفئات الشعب. وهي الموضوعات التي سنتناولها تباعًا في الصفحات القادمة.

المبحث الأول

مستوى الدخل القومي

تتطلب دراسة مستوى الدخل القومي بداءة تحديد مدلول بعض المفاهيم الأساسية المستخدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، وتحديد طبيعة العلاقات التي تربط بين هذه المفاهيم كي يمكن قياس الدخل القومي.

الهدف من قياس الدخل القومي وغيره من الكميات الاقتصادية التجميعية أو الكلية هو تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في المجتمع. غير أن مفهوم التوازن الكلي يختلف بصورة ملموسة عند كل من التقليديين والكينزيين.

من هنا نتجه إلى تقسيم هذا الفصل إلى مطلبين نتناول في أولهما مسألة قياس الدخل القومي وما يتصل بها من تحديد لمفاهيم الكميات الكلية والعلاقة بينها، ثم نعرض في المطلب الثاني لموضوع التوازن الاقتصادي الكلي.

المطلب الأول

قياس الدخل القومي

يعتبر قياس الدخل القومي ضرورة هامة للتعرف على الخصائص العامة للاقتصاد الوطني، وبالتالي تمكين الخبراء والمسئولين من وضع السياسات اللازمة للتأثير في سير العملية الاقتصادية وتلافي أوجه النقص والقصور في الأداء الاقتصادي ورفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق تحسن في عدالة توزيع الدخل القومي بين طوائف الشعب وفئاته المختلفة.

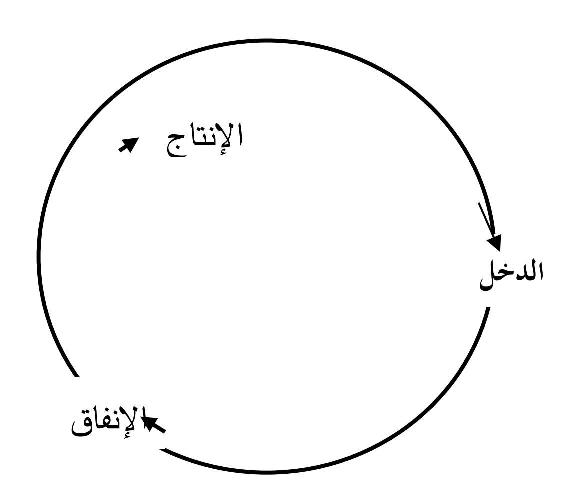
أولا- تعريف الدخل القومي:

يستلزم قياس الدخل القومي تعريفه بوضوح، غير أن هذا التعريف ليس بسيطًا، لأننا يمكن أن نُعرف الدخل القومي من وجوه عـدة، فيمكن أن نعرفه من حيث إنتاجه، ومن حيث توزيعه، ومن حيث تخصيصه أو إنفاقه.

قياس الدخل القومي يثير دراسة الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي، وهي كميات متساوية بالضرورة في المدة الواحدة، لأنها أوجه متباينة لحقيقة واحدة منظور إليها من زوايا مختلفة، فالإنتاج يقود إلى توليد الدخول التي يتم إنفاقها من جديد

في الطلب على الإنتاج. إذن دورة الدخل القومي عبارة عن دورة تدفق دائري مغلقة تمر بالمراحل السابقة: الناتج ـ الدخل ـ الإنفاق.

ويمكن التعبير عن هذه الدورة بالرسم البسيط الآتي:



ومن هنا، فإننا يمكن أن نعرف الدخل بأنه مجموع الدخول التي يحصل عليها أفراد المجتمع ومؤسساته نظير اشتراكهم في العملية الإنتاجية خلال فترة معينة ، أو بأنه قيمة السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال تلك الفترة، أوـ مرة ثالثةـ بأنه مجموع ما ينفقه أفراد المجتمع ومؤسساته خلال نفس الفترة.

وإذا تناولنا تلك التعريفات بقدر أكبر من الدقة والتحديد فإننا سوف نربط بينها على النحو التالي:

أ ـ الناتج القومي الإجمالي:

وهو يساوى القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة بواسطة أفراد المجتمع ومؤسساته الإنتاجية خلال

مدة معينة (سنة غالبًا)، فهو وسيلة لقياس الجهد الإنتاجي الذي حققته الأمة خلال هذه السنة.

ونلاحظ في هذا التعريف أمرين:

أولاً: أنه لا يأخذ في حساب الناتج سوى قيمة السلع النهائية، وذلك لتجنب التكرار في الحساب، إذ إن قيمة السلع الوسيطة تحسب ضمن قيمة السلع النهائية؛ فلا يجب على سبيل المثال أن ندخل في حساب الدخل القومي قيمة إنتاج القطن الخام المستخدم في صناعة المنسوجات ولا قيمة المنسوجات المستخدمـــة في صناعة الملابس الجاهزة. الواقع أن قيمة القميص الذي يشتريه المستهلك تتضمن قيمة القطن المستخدم فيه، وكذلك الخيوط وسائر المواد والخدمات اللازمة لإنتاجه، فإذا أدخلنا قيمة هذه المواد والخدمات في حساب الناتج القومي، ثم أدخلنا أيضًا قيمة القميص الذي اعتمد عليها في إنتاجه، فإننا نكون قد حسبنا القيمة نفسها مرتين، وبالتالي يكون هناك تكرار في الحساب يضخم في رقم الناتج القومي على خلاف الواقع؛ فحساب الناتج القومي الإجمالي يتم عن طريق إضافة قيمة كافة السلع النهائية المستخدمة سواء للاستهلاك أو الاستثمار خلال سنة الإنتاج.

ومن الناحية العملية نشير إلى أن العمل قد جرى على اعتبار كل ما يشتريه المستهلكون سلعًا أو خدمات نهائية. كذلك يُحسب الإنفاق الحكومي بافتراض أنه يمثل طلبًا على السلع النهائية وحدها، وهو ما يتعارض مع الواقع في بعض الأحيان. أما مشتريات قطاع الأعمال الخاص، فيفرق بشأنها بين السلع الوسيطة التي يتم استبعادها من تقدير الناتج القومي، والسلع النهائية التي تحسب ضمن هذه التقديرات، كالآلات والمعدات والمخزون السلعـي.

ثانيًا: أن الناتج القومي يحسب خلال فترة محددة من الزمن هي السنة. يترتب على ذلك أن الناتج هو مقياس للتيارات أو التدفقـــاتflux; Flow وليس مقياسًا للرصيد stock أو الثروة المتراكمة في لحظة معينة richesse; wealth. الناتج القومي يقيس الإنتاج خلال مدة السنة، لكنه لا يقيس قيمة ثروة الأمـــة في لحظة معينة. ويتعين التمييز بين الناتج القومي الإجمالي مقدرًا بالقيمة السوقيـة، والناتج القومي الإجمالي مقدرًا بتكلفـــة عناصـــر الإنتاج. الواقــع أن حساب الناتج القومي الإجمالي مقدرًا بثمن السوق يتضمن قيمة هذا الناتج بتكلفة عوامل الإنتاج، مضافًا إليه قيمة الضرائب غير المباشرة ومخصومًا منها قيمة الإعانات، فسعر بيع المنتجات لا يعادل تكلفة الإنتاج والربح وحدهما، وإنما تفرض الدولة الضرائب على الإنتاج والاستهلاك، كما تمنح المشروعات أحيانًا إعانات اقتصادية، مما يؤثر على ثمن المنتجات بالزيادة أو النقصان.

وهكذا فإن:

الناتج القومي الإجمالي بثمن السوق = الناتج القومي الإجمالي بثمن عوامل الإنتاج + الضرائب غير المباشرة - الإعانات.

وبالتالي يمكن تقدير قيمة الناتج القومي الإجمالي بثمن عوامل الإنتاج بإحدى طريقتين:

- الناتج القومي الإجمالي بثمن عوامل الإنتاج = الناتج القومي الإجمالي بثمن السوق - الضرائب غير المباشرة + الإعانات.
- أو بأنه قيمة الأجور والفوائد والريوع والأرباح (وهي العناصر التي تشكل الدخل القومي).

وبالتالي، فإن الناتج القومي الإجمالي بثمن عوامل الإنتاج = الدخل القومي.

ب- الناتج القومي الصافي:

وهو يساوى الناتج القومي الإجمالي مخصومًا منه استهلاكات الأصول الرأسمالية، فمن المعروف أن السلع الإنتاجية المعمرة كالآلات والمعدات والمنشآت لا تهلك بمجرد استخدامها مرة واحدة، وإنما تتلف بتكرار استعمالها، حتى تصبح بعد فترة غير صالحة للاستخدام.

فإذا افترضنا أن الآلات تستهلك بمضي عشر سنوات على بدء استخدامها، فإن المنطق السليم يفرض على المشروع أن يُدخل عشر ثمن هذه الآلات ضمن تكاليف الإنتاج، ويخصمها من قيمة الإنتاج الإجمالي. وبتطبيق نفس المنطق على المستوى القومي، فإن قياس مقدار الاغتناء الحقيقي للأمة خلال فترة العام يقتضي خصم استهلاكات الأصول الرأسمالية من قيمة الناتج القومي الإجمالي.

وهكذا فإن الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي - استهلاكات الأصول.

جـ- الإنفاق القومي:

وهو يساوي - كما أسلفنا القول - الناتج القومي والدخل القومي، فالإنفاق القومي الإجمالي = الناتج القومي الإجمالي.

وينقسم الإنفاق القومي الإجمالي ما بين الاستهلاك والاستثمار. وبالتالي فإن:

الناتج القومي الإجمالي = الاستهلاك + الاستثمار.

وحيث إن الدخل القومي الإجمالي ينقسم ما بين الاستهلاك والادخار، أي أن الدخل القومي الإجمالي = الاستهلاك + الادخار.
وحيث إن الدخل القومي الإجمالي = الناتج القومي الإجمالي، فإن **الناتج القومي الإجمالي = الاستهلاك + الادخار.**

وكما سبق البيان فإن:
الناتج القومي الإجمالي = الاستهلاك + الاستثمار.
إذن فإن الادخار = الاستثمار.

ويعد تساوى الادخار والاستثمار شرطًا للتوازن الاقتصادي الكلي، فلكي يتحقق التوازن في السوق الكلية للسلع والخدمات، فإن ما ينتج يجب أن يشترى. وهو ما يعبر عنه اقتصاديًا بالقول بضرورة تحقيق المساواة بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

وتجدر الإشارة من جانب آخر إلى أن الإنفاق القومي يتكون من إنفاق أربعة قطاعات رئيسية:
- القطاع العائلي، أي الأفراد والعائلات. ويطلق عليه أحيانًا القطاع الخاص غير الإنتاجي.
- قطاع الأعمال أو قطاع المشروعات، ويسمى أحيانًا القطاع الإنتاجي.
- القطاع الحكومي أو قطاع الإدارة الحكومية.
- قطاع التجارة الخارجية، أي صافي قيمة الصادرات إلى العالم الخارجي بعد خصم قيمة الواردات منه.

ويترتب على ما سبق أن الناتج القومي الإجمالي يتكون من أربعة تدفقات رئيسية:
- نفقات الاستهلاك الخاص.

- الاستثمار أو التكوين الرأسمالي.
- نفقات الاستهلاك الحكومية.
- صافي المعاملات الخارجية.

وهكذا فإن الناتج القومي الإجمالي (الدخل القومي الإجمالي) = الاستهلاك الخاص + الاستهلاك العام + الاستثمار + الصادرات الصافية.

طرق قياس الدخل القومي:

يظهر من العرض السابق أن قياس مستوى الدخل القومي يمكن أن يتم من خلال ثلاث طرق:

١- طريقة الناتج:

ويتم من خلالها قياس قيمة كل السلع والخدمات التي أنتجت خلال السنة. فيتم تقسيم الاقتصاد القومي إلى قطاعات إنتاجية مختلفة، كقطاع الصناعات التحويلية وقطاع الصناعات التعدينية وقطاع الزراعة وقطاع النقل وقطاع الإسكان وقطاع المواصلات.. الخ.

ويقسم كل قطاع من تلك القطاعات إلى أنشطة فرعية تقسم بدورها إلى وحدات إنتاجية مختلفة. ويتم حساب ناتج كل وحدة من هذه الوحدات الإنتاجية.

وغني عن البيان أن حساب الناتج المستحق من وحدات متباينة في طبيعة ونوعية إنتاجها يتطلب تقييم هذا الناتج بالنقود، فالناتج القومي هو مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات التي أنتجت داخل الدولة خلال سنة القياس. ولا يدخل في هذا الحساب المنتجات الوسيطة، وإنما فقط المنتجات النهائية على النحو السالف بيانه.

ولتجنب ازدواج الحساب، فإن رجال الاقتصاد والإحصاء يفضلون استخدام أسلوب القيمة المضافة added value ; survalue لسهولته ودقته. القيمة المضافة هي مقدار المساهمة الصافية للوحدة الإنتاجية في الناتج القومي، أو بمعنى آخر هي قيمة إجمالي إنتاج الوحدة، مطروحًا منها قيمة مستلزمات الإنتاج.

إذا افترضنا أن هناك وحدة إنتاجية متخصصة في إنتاج الأثاث، وبلغت القيمة الإجمالية لمنتجاتها مليون جنيه، فإن أسلوب القيمة المضافة يقضي بضرورة خصم مستلزمات الإنتاج من هذا المبلغ، فنطرح جانبًا قيمة الأخشاب الداخلة في هذه الصناعة واستهلاك الكهرباء واستهلاك الآلات والمعدات واستهلاك المواد الكيماوية.. الخ.

وبافتراض أن القيمة الإجمالية لمستلزمات الإنتاج كانت في حدود تسعمائة ألف جنيه، فإننا نقدر القيمة المضافة التي حققتها هذه الوحدة بنحو مائة ألف جنيه. وبتجميع القيم المضافة التي حققتها كافة الوحدات الإنتاجية نحصل على قيمة صافي الإنتاج الذي حققه المجتمع أو بمعنى آخر الناتج القومي.

٢ - طريقة الدخل:

ويعتمد فيها على حساب مجموع عوائد عوامل الإنتاج المختلفة خلال سنة القياس، ففي نطاق كل وحدة أو نشاط أو قطاع إنتاجي يتم حساب مجموع الأجور والفوائد والأرباح والريوع، وهي التي تمثل تكاليف عوامل الإنتاج المختلفة من عمل ورأس مال وتنظيم وأرض. يعقب ذلك تجميع إجمالي هذه الدخول على مستوى المجتمع، بعد خصم التحويلات، فنحصل حينئذ على قيمة الدخل القومي. ويلاحظ أن المحاسبة القومية في مصر تقسم الدخل القومي إلى قسمين رئيسيين فقط، هما الأجور وعوائد حقوق التملك.

يظهر مما سبق أن هذه الطريقة تقيس الدخل القومي بعد توزيعه على المساهمين في العملية الإنتاجية بحسب قيمة مساهمة كل منهم في الناتج القومي.

٣- طريقة الإنفاق:

يمكن من ناحية ثالثة قياس الدخل القومي بحسب تخصيصه أو استخداماته، فمن المعروف أن الدخل يوجه بعد توزيعه على عوامل الإنتاج إلى استخدامات مختلفة مثل الاستهلاك أو الاستثمار. وفى المجتمع الحديث يتشكل الإنفاق القومي من أربعة تدفقات رئيسية:

- **الاستهلاك الخاص**: وهو مجموع إنفاق الأفراد والعائلات والمشروعات على الخدمات والسلع الاستهلاكية.
- **الاستهلاك العام:** وهو جملة النفقات العامة المخصصة للخدمات والسلع الاستهلاكية.
- **الاستثمار:** ويتكون من إجمالي ما يخصصه القطاعان العام والخاص للإنشاءات والآلات والمعدات التي ليس من طبيعتها أن تستهلك نهائيًا في الحال، وإنما تشكل الأساس لتوليد طاقات إنتاجية إضافية للمجتمع في المستقبل.
- **صافي الصادرات:** ويمثل محصلة طرح إجمالي الصادرات من إجمالي الواردات، فإذا كان المجتمع يصدر للخارج سلعًا وخدمات تفوق ما يستورده منه، فإن الصافي يكون إضافة إيجابية للدخل القومي. أما إذا كانت الواردات تفوق الصادرات، فإن الصافي يمثل اقتطاعًا سلبيًا من الدخل القومي.

في نهاية هذا العرض للطرق المختلفة لقياس الدخل القومي، نود أن نشير باختصار إلى أنه يُفترض أن نحصل على نتيجة متطابقة أيًا كانت الطريقة المستخدمة. سبق أن أوضحنا أن الدخل القومي يساوى الناتج القومي وأن كليهما يساوى الإنفاق القومي. غير أن هذا يبدو أمرًا متعذرًا من الناحية العملية إلا بعد إجراء مجموعة من التقديرات والتصويبات، بالنظر للصعوبات

الإحصائية وعدم دقة البيانات واختلاف أساليب الحساب الاقتصادي وعدم وضوح المعايير المستخدمة في التمييز بين الأقسام الفرعية المندرجة في مصفوفة الدخل القومي.

المشكلات التي يثيرها قياس الدخل القومي:

يثير قياس الدخل القومي بعض المشكلات الهامة التي نذكر من بينها صعوبة حساب الدخول العينية والمنتجات المستهلكة ذاتيًا والناتج الذي يحققه النشاط الاقتصادي غير المنظم. يضاف إلى ذلك أن الدخل القومي، بطرق قياسه الحالية، لا يعبر عن المستوى الحقيقي للرفاهة الاقتصادية التي يشعر بها أفراد المجتمع، كما أنه لا يعكس رغم زيادته الإجمالية بالضرورة تحسينًا في دخول الطوائف الأكثر فاقة في المجتمع. وأخيرًا، فإن الزيادة في الدخل القومي قد تكون مجرد زيادة إسمية بفعل ارتفاع معدل التضخم، وبالتالي فإنها لا تعبر عن تحسن حقيقي في دخول المواطنين. ونعرض لهذه المسائل تباعًا.

١ـ صعوبة قياس الدخول العينية والاستهلاك الذاتي:

قد يحصل الإنسان على دخله في صورة نقدية ـ وهي الحالة الغالبة للدخول في المجتمعات المعاصرة ـ وهنا يسهل تسجيل هذه الدخول في حسابات الدخل القومي. غير أن بعض الدخل أو كله قد يأخذ صورة عينية، كأن يعمل أجيرٌ لدى الغير مقابل نفقة إقامته ومأكله. هنا يصعب في أحيان كثيرة تقويم هذا الدخل وتسجيله ضمن الحسابات القومية. ومن بين صور الدخول العينية أيضًا استخدام السيارات التي توفرها الشركة أو الإدارة لكبار العاملين بها، وتوفير الإقامة المجانية لهم في استراحاتها، وكذلك الوجبات التي تقدمها مجانًا للعاملين بها.

وتثير فكرة الاستهلاك الذاتي قدرًا أكبر من المشاكل عند قياس الدخل القومي. أعمال كاستهلاك المزارع للأرز أو القمح الذي ينتجه أو اصلاح النجار لأبواب البيت الذي يملكه أو استهلاك الأسرة للخضروات والفواكه والورود التي تنتج في حديقة المنزل أو الخدمات المنزلية التي تقوم بها ربات البيوت، لا تدخل جميعها في مجال التعامل النقدي، ويندر من ثم أن تتضمنها حسابات الدخل القومي بصورة دقيقة.

وتبدو المفارقة واضحة عندما نلاحظ أن السيدة "ن" إذا لم تعمل في الخارج، وانصرفت إلى رعاية أطفالها في منزلها، فإنها لن تحصل على دخل نقدي، وبالتالي تستبعد خدماتها من حسابات الدخل القومي، في حين أنها لو قامت برعاية أطفال الغير مقابل أجر، فإن هذا الدخل سوف تتضمنه الحسابات القومية. كذلك فإن السيد "ك" إذا استأجر مسكنًا لدى الغير سيدفع إيجارًا نقديًا يدخل في حساب الدخل القومي، على حين أنه لو أقام في مسكن يملكه، فإن حساب الدخل القومي سوف يخلو من تقدير للمنفعة التي حصل عليها هذا الشخص من الإقامة في البيت المملوك له.

ولا جدال في أن صور الأنشطة غير النقدية المشار إليها سلفًا تعتبر إنتاجًا حقيقًا يمثل زيادة حقيقة في إنتاج المجتمع ويشبع حاجات هامة، لكنه لا يؤخذ بعين الاعتبار في الحسابات القومية، لأنه يصعب عادة تقويمه بالنقود.

يترتب على ما سبق أنه كلما قل حجم الأنشطة غير النقدية التي تجد سندها في مبدأ الاكتفاء الذاتي، فإن إحصائيات الدخل القومي تسجل زيادة ملحوظه في حجمه. لذلك يلاحظ البعض أن إجمالي الدخل القومي في بلاد العالم الثالث مقوم بأقل من قيمته

الحقيقية مقارنة بالبلاد الصناعية بسبب اتساع قطاع الاكتفاء الذاتي في البلاد الأولى وضيقه في البلاد الثانية.

٢- صعوبة تقدير حجم الأنشطة المندرجة في القطاع الاقتصادي غير المنظم:

يطلق على القطاع الاقتصادي غير المنظم secteur informel مرادفات شتى مثل: الاقتصاد التحتي économie souterraine أو الاقتصاد الموازي économie parallele أو الاقتصاد غير المنتظمéconomie irregulière أو الاقتصاد غير الرسمي économie non officielle أو الاقتصاد الآخر seconde économie أو الاقتصاد الأسود économie noire .

ويضم هذا القطاع الأنشطة التي لا تستطيع الحسابات القومية الإحاطة بها إما لسريتها وعدم مشروعيتها وإما بسبب هامشيتها وقلة أهميتها. ومن بين الأنشطة غير المشروعة التي تستخدم فيها أموال هائلة تجارة المخدرات والتهريب الجمركي والتهرب الضريبي والتزويـر المنظم وتزييف العملات وفرض الإتاوات على الغير والاستيلاء على أراضي الدولة والاتجار فيها بغير حق واستخدام النفوذ والمحسوبية لتحقيق مكاسب مالية واقتصادية، وكذلك الاستفادة من حصيلة الرشاوى والوساطات والعمولات... الخ.

ومن بين الأنشطة التي قد لا تكون غير مشروعة، ولكن يصعب الوصول الى تقدير واقعي للدخول المتحققة فيها نذكر: بعض صور الوساطة والسمسرة غير المعلن عنها، تشغيل الأطفال في بيع المنتجات الهامشية في وسائل النقل العام ومحطات الركوب والأماكن العامة، أنشطة التسول المنظم وغير المنظم، الأعمال

الإضافية التي يمارسها الموظف الى جانب وظيفته، أنشطة المراهنات والقمار، البقشيش والإكراميات... الخ.

٣- عدم صلاحية الدخل القومي كمقياس للرفاهة الاقتصادية:

لا نستطيع أن نميز في رقم الدخل القومي بين طبيعة السلع والخدمات، فقد تكون الزيادة في هذا الدخل متحققة من أنشطة لا تسد حاجة هامة للسكان، كإنتاج السجائر والخمور والاتجار فيها. وقد تكون على النقيض ناتجة عن أنشطة حيوية مثل الإنتاج الغذائي والإسكان والبحث العلمي. كذلك قد ترتبط زيادة الدخل القومي بمخاطر إنسانية وبيئية، فإذا ارتفع إنتاج مصانع الأسلحة ومصانع السيارات والأسمدة والأسمنت والورق، فإن هذا الارتفاع سوف يأخذ شكل زيادة في الدخل القومي، رغم أنه ينطوي على مجموعة من المخاطر والأضرار ليس أقلها تدمير النفس البشرية والممتلكات والتلوث البيئي الخطير الذي يهدد الإنسان ومستقبل وجوده على الأرض.

هكذا نجد أن زيادة الدخل القومي لا تعنى بالضرورة تحسينًا بنفس المقدار في مستوى رفاهة المجتمع والسكان.

٤- زيادة الدخل القومي قد لا تتضمن تحسينًا في توزيعه بين طوائف المجتمع:

قد ترتفع القيمة الإجمالية للدخل القومي في سنة معينة، ومع ذلك يتدهور نصيب بعض الفئات الاجتماعية. وإذا كانت تلك الفئات تمثل الأغلبية الفقيرة في المجتمع، اعتبر ذلك مؤشراً لارتباط تحسن الدخل القومي الإجمالي بتدهور مستوى العدالة الاجتماعية وزيادة التفاوت في الدخول بين أفراد المجتمع.

العلاقة بين مستوى الدخل القومي وتوزيعه تتطلب تفصيلًا خاصًا. لذلك سنعرض لها لاحقًا على استقلال، لكن يبقى أن نعلم هنا أن الزيادة في الدخل القومي الإجمالي لا تتضمن بالضرورة زيادة أو تحسينًا في دخول جميع طوائف وأفراد الشعب، وإنما يمكن أن تكون هذه الزيادة من نصيب بعض الطوائف والأفراد دون سائر المجتمع.

٥ ـ زيادة الدخل القومي قد تكون زيادة ظاهرية لا تعكس تطورًا في الدخول الحقيقية:

يتعين التفرقة بين الزيادة النقدية في الدخل القومي والزيادة الحقيقية، فالأولى تعكس مجرد زيادة إسمية في القيمة النقدية للدخول، بينما تنطوي الثانية على تقدير للتطور في القيمة الواقعية للدخول بعد تخليصها من أثر التضخم. وهي مهمة ليست يسيرة، وتنطوي على قدر كبير من التحكم. غير أن الدخل الحقيقي يظل بلا جدال أقرب من الدخل النقدي في التعبير عن مستوى معيشة الأفراد والجماعات.

ويمكن أن نصل إلى تحديد مستوى الدخل الحقيقي من خلال التعرف على التغير في القوة الشرائية للدخل النقدي، والوسيلة المعتادة المتبعة لقياس هذا التغير هي استخدام الرقم القياسي للأسعار.

إذا افترضنا أن المستهلك العادي يشتري مجموعة من السلع في سنة ما تؤخذ كأساس (٢٠١٥ على سبيل المثال)، وأن التكلفة الإجمالية لهذه السلع بالنسبة للمشترى هي في المتوسط ١٠٠٠ جنيه خلال تلك السنة، فإننا إذا أعدنا حساب تكلفة نفس المجموعة من

السلع في سنة لاحقة (٢٠٢٢ مثلًا) لتبين لنا وجود اختلاف في هذه التكلفة بالمقارنة مع سنة الأساس (كأن تصبح ١٨٠٠ جنيه مثلًا).

وهكذا فإن حصول المستهلك على نفس مجموعة السلع التي كان يحصل عليها في عام ٢٠١٥ بما قيمته ١٠٠٠ جنيه قد أصبح يضطره في عام ٢٠٢٢ لينفق حوالي ١٨٠٠ جنيه.

وعلى هذا يكون الرقم القياسي البسيط للأسعار =

$$\frac{\text{القيمة النقدية لمجموعة المشتريات في سنة ٢٠٢٢}}{\text{القيمة النقدية لمجموعة المشتريات في سنة ٢٠١٥}}$$

$$= \frac{١٨٠٠}{١٠٠٠} \times ١٠٠ = ١٨٠$$

أو ١٨٠ بالمقارنة لسنة الأساس (١٠٠) .
فكأن الأسعار قد ارتفعت بين العامين المذكورين بنسبة ٨٠ %.

جدير بالملاحظة أن القوة الشرائية للجنيه هي عبارة عن مقلوب الرقم القياسي للأسعار، فإذا كان الرقم القياسي للأسعار ارتفع في عام ٢٠٢٢ إلى ١٨٠ مقارنة بسنة الأساس، فإن القوة الشرائية للجنيه تصبح ١٨٠/١٠٠، أي ٠,٥٥٥ مما كانت عليه في عام ٢٠١٥.

ويمكن لغرض الشرح أن نعمم الطريقة السابقة - رغم الانتقادات التي توجه إليها لبساطتها الشديدة، وعدم إحاطتها بالأوزان النسبية للسلع المختلفة - على مستوى الناتج المحلي الإجمالي. وسوف نلاحظ حينئذ تفاوتًا كبيرًا بين قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وقيمته الحقيقية (أي بالأسعار الثابتة).

فإذا كان الناتج المحلي الإجمالي يقدر بنحو ٢٤٤٠ مليار جنيه في سنـة الأساس (٢٠١٥) ثم ارتفع بالأسعار الجارية إلى ٦٣٤٠ مليار في عام ٢٠٢٢، فإننا يمكن أن نحسب الناتج الحقيقي بضرب الناتج النقدي في القوة الشرائية للنقود (مقلوب الرقم القياسي للأسعار).

إذن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٢٢ =

$$\frac{٦٣٤٠ \times ١٠٠}{١٨٠} = ٣٥٢٢$$ مليار جنيه

وإذا كان عدد السكان في مصر قد ارتفع في نفس الفترة من ٩٠ مليونًا في عام ٢٠١٥ إلى نحو ١٠٣ مليونًا في عام ٢٠٢٢، فإن النصيب المتوسط للفرد في الناتج المحلي الإجمالي يكون قد ارتفع ظاهريًا من:

$$\frac{٢٤٤٠٠٠٠}{٩٠} = ٢٧١١١$$ جنيها في عام ٢٠١٥

إلى:

$$\frac{٦٣٤٠٠٠٠}{١٠٣} = ٦١٥٥٣$$ جنيها في عام ٢٠٢٢.

غير أنه من الناحية الواقعية قد ارتفع على نحو أكثر تواضعًا بسبب تدهور القيمة الشرائية للنقود فأصبح:

$$\frac{٣٥٢٢٠٠٠}{١٠٣} = ٣٤١٩٤$$ جنيهًا في عام ٢٠٢٢ .

أي أنه بسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود وزيادة السكان، فإن الدخل الحقيقي المتوسط للفرد ارتفع في عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠١٥ بنسبة ١٢٦ % فقط بالأسعار الحقيقية، على حين كان ارتفاعه الظاهري في ذات الفترة بنسبة ٢٢٧ %.

نخلص مما سبق إلى أنه لا يترتب بالضرورة على كل زيادة في الدخل القومي تحسنًا في مستوى معيشة السكان، إذ يجب أن نفرق بين مجرد الزيادة النقدية والزيادة الحقيقية التي يتم التوصل إليها بعد استبعاد أثر التضخم.

ويبقى أن نشير في النهاية إلى أنه رغم الانتقادات التي نوجهها للدخل القومي كمقياس لإجمالي الدخول في المجتمع، فإنه لا يزال أبسط وأكفأ المقاييس التي توصل إليها الاقتصاديون حتى الآن.

المطلب الثاني

توازن الدخل القومي

اعتقد الاقتصاديون التقليديون (الكلاسيك) أن توازن equilibrium; équilibre الدخل القومي لا يتحقق إلا في حالة التشغيل الكامل full employment; plein emploi وأن الآليات التلقائية لقوى السوق قادرة على تحقيق هذا التوازن في كافة الظروف. غير أن الاقتصادي البريطاني الشهير اللورد كينز أكد مستعينًا بدراسة الواقع التاريخي في أوروبا خلال القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين عدم صحة هذه الفرضية. وأكد أن الاقتصاد يمكن أن يجد توازنه في ظل التشغيل غير الكامل.

هذا الاختلاف في مفهوم التوازن عند كل من التقليديين والكينزيين يستوجب أن نتناول باختصار على التوالي العرض التحليلي لكل من هاتين المدرستين.

أولا- التوازن في النظرية التقليدية:

وفقًا للنظرية التقليدية التوازن الكلي الوحيد الممكن هو التوازن القائم على التشغيل (التوظيف) الكامل للقوى الإنتاجية. المفترض في المجتمعات التي تمارس تقسيم العمل أن يشكل إنتاج البعض طلبًا على ما يقوم بإنتاجه البعض الآخر. وبالتالي فإن الطلب الكلي يكون دائمًا مساويًا للعرض الكلي، أي أن الناتج والدخل يكونان دائمًا عند مستوى التشغيل الكامل. في حالة ما إذا ظلت بعض الموارد المادية أو البشرية غير مستغلة، فإن إنتاجًا إضافيًا سيتحقق حتى يصل الاقتصاد إلى مستوى تشغيله الكامل.

يترتب على ذلك أن أي اختلال قد ينتج عن عدم تناسب المنتجات مع الحاجات لا يكون إلا عارضًا ومؤقتًا، فسرعان ما تصححه آليات السوق.

ويلاحظ أن التقليديين يعتقدون أن حجم الناتج القومي يتوقف أساسًا -في المدى القصير- على حجم العمالة، فحجم رؤوس الأموال ومستوى المعرفة التقنية يعتبران من المعطيات التي لا ينتابها تغير ملموس في المدى القصير. من هنا تولى المدرسة التقليدية توازن سوق العمل أهمية خاصة، لكنها لا تغفل أيضًا أهمية التوازن في سوق المنتجات والخدمات، وكذلك التوازن في السوق النقدية.

أ- التوازن في سوق العمل:

يكون الطلب على العمالة في النموذج التقليدي متناسبًا بطريقة عكسية مع معدل الأجور الحقيقة، أي أنه كلما انخفض مستوى الأجور الحقيقية، كلما ارتفع طلب المشروعات على العمالة الجديدة. ويبرر ذلك بأنه في نظام المنافسة الكاملة، حيث تسعى جميع المشروعات لتعظيم أرباحها maximisation du profit ;profit maximization، يكون ارتفاع معدل العمالة رهنًا بانخفاض المعدل الحقيقي للأجور، لأن هذا الانخفاض يتيح لأصحاب المشروعات زيادة أرباحهم، ويدفعهم بالتالي لزيادة الإنتاج، ومن ثم استخدام عدد أكبر من العاملين.

أما عرض العمالة، فإنه يكون على عكس الطلب متناسبًا بطريقة طردية مع معدل الأجور الحقيقية، فالعمال يسعون هم أيضًا لتعظيم دخولهم، ومن ثم تجذبهم الدخول المرتفعة.

ويكون مستوى التوازن للعمالة في النموذج التقليدي مرتبطًا بحالة التشغيل الكامل للأيدي العاملة، فالمنافسة بين أصحاب الأعمال وبين العمال تقود إلى هذا التوازن، ولا يبقى عاطلًا سوى من يرغب في ذلك أو يريد الاحتفاظ بمستوى أجر حقيقي يفوق إنتاجيته الحدية.

من الفروض الجوهرية للنظرية التقليدية أن وضع التوازن في سوق العمل يكون بالضرورة هو وضع التشغيل الكامل، وأن أي بطالة قد توجد -بالإضافة إلى البطالة العارضة أو الاحتكاكية frictional unemployment - لا يمكن إلا أن تكون بطالة اختيارية.

ب- التوازن في سوق المنتجات والخدمات:

يثور التساؤل حول قدرة الطلب على استيعاب كافة السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع كي يتحقق التشغيل الكامل، ومن ثم التوازن في العمالة وفي الدخل على المستوى القومي، فإذا كان الطلب غير قادر على استيعاب كل المعروض من السلع والخدمات، فإن ذلك يعني وجود بطالة إجبارية involuntary unemployment; chômage involontaire ناجمة عن الإفراط في الإنتاج overproduction; surproduction.

غير أن النظرية التقليدية ترفض احتمالي الإفراط في الإنتاج والبطالة الإجبارية، وتعتمد على قانون المنافذ La loi des debouchésالذى صاغه الاقتصادي الفرنسي جان باتيست ساي Jean-Baptiste Say في التأكيد على أن العرض يخلق الطلب الخاص به l'offre crée sa proper demande ؛ فالهدف النهائي لكل نشاط اقتصادي هو الاستهلاك.

ويتوقف مستوى الاستهلاك على مستوى الدخل الذي يرتبط بدوره بمستوى الإنتاج، وبالتالي فإن كل إنتاج يمثل بالضرورة طلبًا على منتجات أخرى. ووفق هذا لا يتصور أن يكون هناك إفراط في الإنتاج أو قصور في الطلب على المستوى الاقتصادي الكلي.

غير أن وجود خلل مؤقت بين الطلب والعرض الخاص بمنتجات معينة يبقى متصورًا، لكن آليات الثمن كفيلة بتصحيح مثل هذا الخلل، ودفع الاقتصاد القومي من جديد نحو وضع التوازن.

ويرى التقليديون أن الافتراضات السابقة صالحة للتطبيق في الاقتصاد النقدي، كما كانت صالحة للتطبيق في اقتصاد المقايضة، فقانون المنافذ صالح للتطبيق في كليهما.

ولا يجد التقليديون في ظاهرة الادخار التي يتميز بها الاقتصاد النقدي سببًا للتشكيك في صلاحية القانون المذكور، لأن الادخار يوجه نحو شراء السلع الاستثمارية، وبالتالي لا يمثل انتقاصًا من حجم الطلب الكلي.

ويرجع الفضل لسعر الفائدة في تحويل الادخار إلى استثمار، فالادخـار يمثل عرضًا للموارد المالية التي يشكل الاستثمار طلبًا عليها. ويتحقق التوازن عن طريق سعر الفائدة الذي هو بمثابة الثمن لهذه الموارد، فالدور الرئيسي لسعر الفائدة وفقًا للنظرية التقليدية هو تحقيق المساواة بين الادخار والاستثمار، ومن ثم المحافظة على توازن الدخل القومي في حالة التشغيل الكامل.

جـ- التوازن في السوق النقدية:

تقتصر وظيفة النقود عند التقليديين على أنها وسيط للتبادل instrument de transactions; medium of exchange، فهي وسيلة تهدف أساسًا إلى تسهيل مقايضة المنتجات. ومن ثم لا يعترف التقليديون بوظيفة النقود كمستودع للقيمة، فليس هناك في اعتقادهم ما يبرر احتفاظ الأفراد بالنقود لذاتها. هم يحصلون عليها لإنفاقها سواء في شراء السلع الاستهلاكية أو في حيازة الصكوك المالية، وهو ما يسمح للمشروعات بزيادة إنفاقها الاستثماري. وفى الحالتين تنعكس الزيادة في كمية النقود في شكل إنفاق إضافي.

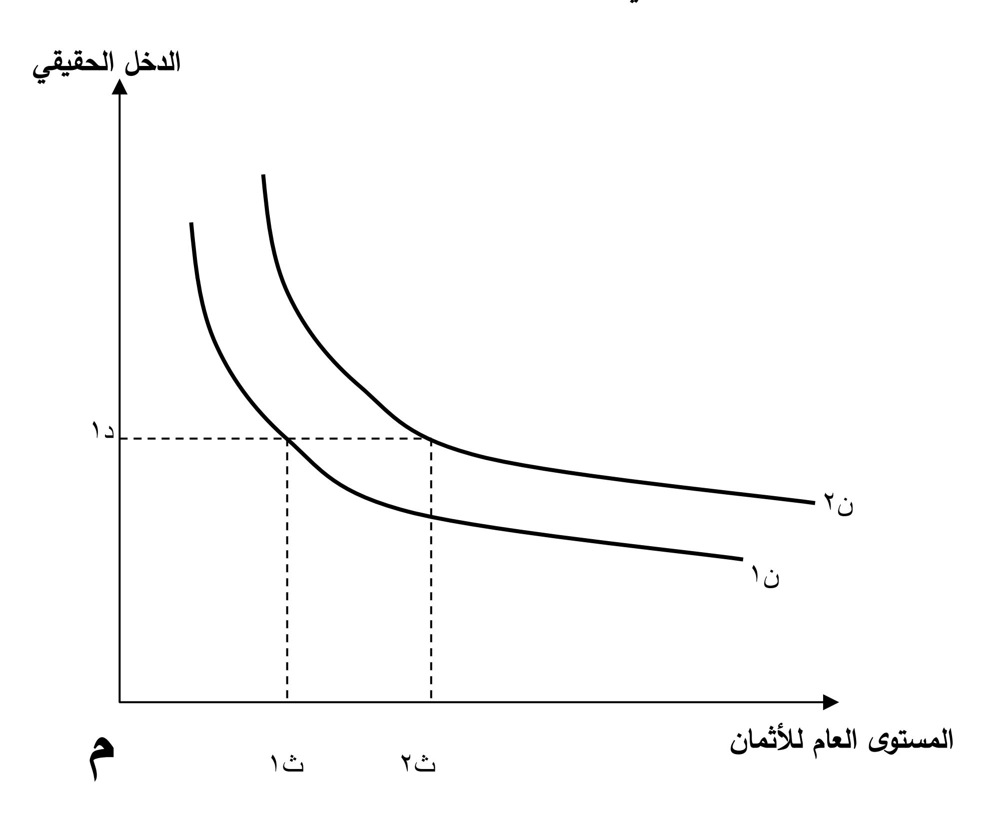
تقدم المدرسة التقليدية أفكارها في هذا المجال فيما يعرف بالنظرية الكميـة للنقود La théorie quantitative de la monnaie; quantity theory of money التي تقوم على فكرة أن كل زيادة في كميـة النقود لابد وأن تنعكس في صـورة زيادة في الإنفـاق، مما يـؤدى إلى رفع مستوى الأثمان. ويعتبر هذا الارتفاع في الأثمان الوسيلة الوحيدة لإعادة التوازن في السوق

النقدية، فالنظرية الكمية للنقود تفترض- في المدى القصير- ثبات سرعة دوران النقود (بسبب الجمود النسبي للعادات الشخصية والاجتماعية في مجال الدفع بالنقود) وثبات مستوى الدخل (لأنه يتوقف على حجم العمالة، ويفترض التقليديون كما أضحنا سيادة حالة التشغيل الكامل في الاقتصاد).

هكذا فإن الفرضية الأساسية التي يقوم عليها التحليل النقدي هي أن المستوى العام للأثمان يكون دائمًا في نفس اتجاه التغير في كمية النقود. يترتب على ذلك القول بأن النقود لا تؤثر على الظواهر الاقتصادية الحقيقية، فهناك فصلٌ بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي للاقتصاد.

ويلاحظ أنه إذا افترضنا أن سرعة دوران النقود ثابتة، وأن كمية النقود معطاة، فإن الحفاظ على التوازن النقدي يفترض أن كل زيادة في الناتج الحقيقي تؤدى إلى انخفاض مساوٍ لها في المستوى العام للأثمان. ويوضح الشكل رقم (٢) هذه العلاقة:

شكل رقم ٢
التوازن في السوق النقدية عند التقليديين



إذا وضعنا على المحور الأفقي المستوى العام للأثمان، ووضعنا على المحور الرأسي الدخل الحقيقي، فإنه بالنسبة لكمية معطاه من النقود يمكن تمثيل العلاقة بين الدخل الحقيقي ومستوى الأثمان بمنحنى متناقص يأخذ مساره من اليسار إلى اليمين .

وإذا اعتبرنا أن د١ تمثل مستوى الدخل في حالة التشغيل الكامل، وأن ن١ تمثل عرض النقود، فإن المستوى العام للأثمان سوف يقع في النقطة ث١. ولو انتقل عرض النقود لسبب أو لآخر إلى الوضع ن٢، فإن الدخل لن يرتفع، حيث يُفترض أن الاقتصاد

في حالة التشغيل الكامل من قبل، بينما يتحدد المستوى العام للأثمان في النقطة ث٢. وهكذا يترتب على زيادة كمية النقود ارتفاع مستوى الأثمان مع بقاء الدخل الحقيقي في نفس مستواه السابق.

ينبني على ما سبق أنه إذا كانت كمية النقود معطاة وسرعة دوران النقود والدخل ثابتان، فإن مستوى الأثمان سوف يظل أيضا ثابتًا. وفى هذه الحالة، فإن أي تغير في مستوى الأجور الأسمية سيؤدى إلى تغير مساوٍ له في الأجور الحقيقية. أما إذا ارتفع الدخل الحقيقي، وأدى ذلك بطريق التبعية إلى خفض المستوى العام للأثمان، فإن ارتفاع الأجور الإسمية سيصاحبه ارتفاع أكثر أهمية في مستوى الأجور الحقيقية. لكن إذا تدخلت السلطات النقدية لتغير في كمية النقود بما يتناسب مع التغير في الدخل الحقيقي، فإن المستوى العام للأثمان سيظل ثابتًا أيًا كان مستوى النشاط الاقتصادي. في هذه الحالة يسير تغير الأجور الإسمية والأجور الحقيقية في نفس الاتجاه وبنفس النسبة.

تقدير نظرية التوازن عند التقليديين :

تقوم النظرية التقليدية في التوازن على بناء نظري جذاب، لكنه لا يستقيم مع واقع المجتمعات لافتراضه شروطًا غير واقعية ولإغفاله مؤثرات على درجة كبيرة من الأهمية.

(أ) لا يمكن للتوازن التقليدي أن يتحقق إلا في ظروف المنافسة الكاملة، حيث لا يوجد احتكار أو شبه احتكار لبعض أو كل عناصر الإنتاج، وحيث لا يستطيع البعض أن يؤثر بمفرده على ثمن المنتجات أو على نفقة عنصر من عناصر الإنتاج. غير أن اقتصاد المنافسة التامة لا يوجد سوى في كتابات الاقتصاديين التقليديين أنفسهم، فكل اقتصادات الدنيا تعاني من قدر أو آخر من المظاهر الاحتكارية.

(ب) يفترض التقليديون أن الأجور والأثمان تتمتع بقدر عالٍ من المرونة والقدرة على التأقلم flexibility مع تقلبات العرض والطلب، فإذا انخفض الطلب الكلي، وبدت في الأفق - بصورة مؤقتة - مظاهر البطالة الإجبارية، فإن خفض الأجور الحقيقية سرعان ما يصحح هذا الموقف. ويتم هذا الخفض سواء عن طريق تخفيض الأجور الاسمية أو ارتفاع المستوى العام للأثمان مع بقاء الأجور الإسمية على حالها.

كذلك فإن المساواة بين الادخار والاستثمار تتحقق تلقائيًا بفضل قدرة معدل الفائدة على التغير المرن، ليصحح ما قد يظهر من تفاوت بين عرض الادخار والطلب عليه. على سبيل المثال إذا ظهر فائض في الادخار، فإن انخفاض سعر الفائدة يؤدى من جهة إلى تقليل نفقات المشروعات وتشجيعها على مزيد من الإنتاج، وبالتالي على المزيد من طلب المدخرات. كما يؤدى انخفاض سعر الفائدة من جهة أخرى إلى إضعاف حافز الادخار عند الأفراد فيقل

عرض المدخرات، وهكذا يتحقق من جديد التوازن بين الادخار والاستثمار.

ولا جدال في أن هذه الافتراضات غير واقعية، فخفض الأجور - إذا كان هو سياسة كافة المشروعات - سيؤدى في نهاية الأمر إلى خفض الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية.

الواقع أن الأجر ليس فقط عنصر نفقة بالنسبة للمشروعات، لكنه أيضًا يشكل جزءًا من الطلب على الإنتاج، أي عنصر دخل لهذه المشروعات. خفض الأجور يؤدي على مستوى الاقتصاد إلى إضعاف الطلب الكلى، الأمر الذي يدفع المشروعات إلى خفض إنتاجها والاستغناء عن أعداد من العاملين لديها. ونتيجة خفض الأجور قد تتمثل في زيادة عدد العاطلين وليس القضاء على البطالة.

كذلك فإن تحديد الأجور أصبح يخضع في مجتمعات اليوم لتدخل الدولة التشريعي واللائحي، كما أنه يتحدد في ضوء الاتفاقيات التي تتم بين التجمعات النقابية للعاملين وأرباب الأعمال. ويحول رفض بعض النقابات لتخفيض أجور العاملين دون تحقيق التوازن التلقائي الذي افترضه التقليديون، مما يسمح أيضًا بظهور البطالة الإجبارية، وهو الأمر الذي يعني عدم تحقق التشغيل الكامل للموارد البشرية.

ومن جهة أخرى أثبتت الدراسات الاقتصادية أن طلب المشروعات على الادخار بغرض الاستثمار لا يتوقف على سعر الفائدة وحده، وإنما يخضع لعوامل أخرى أكثر أهمية مثل توقعات الربح وتقدير الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع في الحاضر وفي المستقبل. ومن هنا فإن انخفاض معدل الفائدة قد لا يكفي وحدة لدفع المشروعات نحو المزيد من الاستثمار، وبالتالي

لا يتحقق التوازن المفترض بين عرض الادخار والطلب عليه، أي لا يصل المجتمع لمستوى التشغيل الكامل لكافة موارده المالية.

وفي ضوء ما سبق، فإنه يتضح - على خلاف ما قرر التقليديون - أن تحقيق توازن الدخل القومي في ظروف التشغيل الكامل لكافة الموارد البشرية والمادية يعد أمرًا صعبًا ونادر الوقوع.

(جـ) التوازن في النظرية التقليدية هو توازن ساكن static; statique، فمجال البحث في هذه النظرية يقتصر على الإجابة على التساؤل الآتي: عند أي مستوى - في لحظة معينة - يتحقق التوازن بين الإنتاج والعمالة والاستهلاك؟

لا جدال في أن النظرية التقليدية أوضحت أهمية أسواق العمل ورأس المال والنقود، وأظهرت أنه في كل من هذه الأسواق يوجد متغير رئيسي يسمح بتحقيق التوازن (على التوالي: الأجر الحقيقي، سعر الفائدة، مستوى الأثمان). ومع ذلك ظلت النظرية التقليدية غير قادرة على تفسير حالة التشغيل الناقص التي عانت منها المجتمعات الغربية خلال فترات زمنية طويلة.

قدم جون مينارد كينز John maynard Keynes (١٨٨٣- ١٩٤٦) فيما بعد هذا التفسير، حيث أوضح أن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستويات متباينة من التشغيل، فقد يحقق أي مجتمع توازنه عند مستوى أدنى أو أعلى من مستوى التشغيل الكامل.

ثانيا- التوازن في النظرية الكينزية:

على النقيض من قانون المنافذ الذي يؤكد أن العرض يخلق دائمًا الطلب المساوي له، فإن كينز وضع مفهوم الطلب الفعال الذي يقوم على أساس أن مستوى العمالة في مجتمع ما يتوقف أساسًا على مستوى الإنفاق على الاستهلاك وعلى الاستثمار في هذا المجتمع. ومؤدى ما سبق أنه في مواجهة قانون المنافذ الذي يقوم على أساس أن الإنتاج يحدد الإنفاق، ينهض في التحليل الكينزي مبدأ الطلب الفعال مؤكدًا أن الإنفاق هو الذي يحدد الإنتاج.

وعلى خلاف النموذج التقليدي الذي يقوم على أساس أن مستوى العمالة هو الذي يحدد مستوى الدخل، وينعكس بالتالي على التوازن في أسواق السلع والخدمات والنقود، فإن النموذج الكينزي يقوم على أساس أن الطلب الكلي على الاستهلاك والاستثمار هو الذي يحدد مستوى الدخل الذي ينعكس بدوره على مستوى العمالة. وهكذا، فإن مستوى العمالة لا يتحدد في التحليل الكينزي داخل الإطار الضيق لسوق العمل، وإنما يتحدد وفقًا لمستوى الطلب في سوق السلع والخدمات.

نخلص من المقدمة السابقة إلى أن تناول فكرة التوازن في النظرية الكينزية يقتضي أن نتعرض بالترتيب للموضوعات الآتية: مبدأ الطلب الفعال، التوازن في سوق السلع والخدمات وفي السوق النقدية، التوازن في سوق العمالة، وأخيرًا تقدير نظرية التوازن عند الكينزيين.

(١) مبدأ الطلب الفعال:

لفهم مبدأ الطلب الفعال والنتائج المترتبة عليه في التحليل الكينزي، فإنه يتعين أن نجري تفرقة بين الدخل المخطط أو المتوقع Ex-ante في بداية الفترة، والدخل المتحقق فعليًا في نهاية

المدة Ex-post. وهي تفرقة ترجع إلى الاقتصاد السويدي الشهير جونار ميردال Gunnar myrdal.

أ- الدخل المتوقع Ex-ante:

يقوم أرباب الأعمال (أصحاب المشروعات) بإنتاج السلع والخدمات واستخدام عوامل الإنتاج المختلفة، لأنهم يأملون في وجود طلب على هذا الإنتاج، مما يتيح لهم الحصول على إيرادات تغطى نفقات الإنتاج وتسمح بتحقيق قدر من الأرباح. لهذا يرى كينز أن حجم الإنتاج وحجم العمالة يتوقفان على حجم الطلب الكلي. ويتوقف حجم الطلب بدوره على مستوى الدخل الذي يتجه التصرف فيه إما إلى الاستهلاك أو إلى الادخار.

والسؤال الآن هو كيف يتحقق انقسام الدخل بين الاستهلاك والادخار؟ يرى كينز أن حجم الإنفاق على الاستهلاك يتحدد بعامل نفسي أساسي يسميه "الميل إلى الاستهلاك"، في حين أن الادخار يمثل الجزء المتبقي(residu) من الدخل بعد الاستهلاك.

فالدخل الإجمالي = الاستهلاك الإجمالي + الادخار الإجمالي.

وبالتالي فإن:

الادخار الإجمالي = الدخل الإجمالي - الاستهلاك الإجمالي.

وعندما يرتفع الدخل الإجمالي، فإن الإنفاق على الاستهلاك يرتفع أيضًا، ولكن بمعدل أقل من الارتفاع في الدخل، ذلك أن الميل الحدي للاستهلاك Propension marginale à

Consommer; Marginal propensity to consume يقل مع ارتفاع الدخل. وكنتيجة لذلك يرتفع الميل الحدي للادخار بمعدل أعلى من الارتفاع في الدخل الإجمالي.

وتفسير الفكرة السابقة أنه كلما ارتفع دخل الفرد كلما قلت نسبة ما يخصصه للاستهلاك من إجمالي هذا الدخل وزادت نسبة ما يخصصه للادخار. غير أنه يجب أن نلاحظ أن ارتفاع حجم الدخل يؤدى في كافة الأحوال إلى زيادة حجم الاستهلاك وزيادة حجم الادخار، غاية ما في الأمر أن معدل زيادة الادخار يكون أكبر من معدل زيادة الاستهلاك. وهكذا فإن حجم الادخار لا يتوقف - كما يعتقد التقليديون - على معدل الفائدة، لكنه يتوقف على الدخل. إذن الادخار يعد دالة متزايدة في الدخل. لذلك تلعب توقعات المشروعات لتطور الدخل الإجمالي مستقبلًا (انخفاضًا أو ارتفاعًا) دورًا أساسيًا في تحديد حجم الإنتاج والعمالة.

والسؤال التالي الذي يطرح نفسه هو كيف تتحقق المساواة بين الادخار والاستثمار؟ هل تتحقق المساواة آليا - كما يظن التقليديون- عن طريق سعر الفائدة أم أن للكينزيين وجهة نظر مخالفة؟

يلاحظ كينز من ناحية أن الادخار يتجه نحو اسـتعمالين مختلفين هما الاسـتثمار والاكتناز؛ فالادخار الذي لا يتجه نحو الاسـتثمار يسـمى اكتنازا، فهو مبلغ من النقود يحتفظ به جانبًا إلى حين حاجـــة. ويتوقف حجم الاكتناز في المجتمع على درجة تفضيل المواطنين للاحتفاظ بمدخراتهم في حالة سيولة liquidity أو تحويلها إلى مدخرات دائمة تتجه نحو الاستثمار.

ومن ناحية أخرى، فإن اتجاه رب العمل نحو الاستثمار يتوقف على أمرين:

أولًا: توقعاته للربح في المستقبل، حيث يُقدر مدى الربح الذي يتوقع تحقيقه من وراء استخدام رؤوس أموال إضافية، وهو ما يسميه كينز الكفاءة الحدية لرأس المال efficacité marginale du capital; marginal efficiency of capital.

ثانيا: نفقة استخدام القروض في تمويل هذا الاستثمار، وهذه النفقة تتمثل في سعر الفائدة .

الواقع أن قرار رب العمل بالاستثمار ينبني على تقديره للعلاقة بين الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة؛ فإذا قدر أن الكفاءة الحدية لرأس المال أعلى من سعر الفائدة، فإنه يستثمر. وعلى العكس إذا قدر أن سعر الفائدة أعلى من الربح المتوقع من وراء استخدام رأس المال الإضافي، فإنه يمتنع عن الاستثمار؛ فالاستثمار دالة متناقصة في سعر الفائدة.

وتقدير أرباب الأعمال للربح المستقبلي الذي يتوقف عليه قرارهم بالاستثمار ينبني في قدر كبير منه على توقعاتهم لتطور الطلب على السلع الاستهلاكية في المستقبل. وتتأثر هذه التوقعات حتمًا بمستوى الاستهلاك في الوقت الحالي؛ فإذا كان هذا المستوى مرتفعًا كانت توقعاتهم متفائلة بشأن المستقبل، وبالتالي يرتفع معدل استثماراتهم، والعكس صحيح.

يظهر مما سبق أن الاستثمار يتوقف في نهاية الأمر على الاستهلاك؛ فأرباب الأعمال يستثمرون لأنهم يتوقعون زيادة في الدخول يعقبها زيادة في مستوى الاستهلاك. من هنا لا يسلم الكينزيون بدور سعر الفائدة في تحقيق المساواة التلقائية بين

الادخار والاستثمار؛ فالادخار يرتفع بارتفاع الدخل، في حين ترتبط زيادة الاستثمار بتوقعات الربح المستقبلي. ولا يتصور من ثم أن يساوى معدل الفائدة آليًا الاستثمار بالادخار، وإنما تتحقق هذه المساواة عن طريق التغير في الدخل الإجمالي.

يتضح من العرض السابق أن العامل الرئيسي في تحديد مستوى الإنتاج ومستوى العمالة هو الطلب الكلي الذي يتكون، كما أوضحنا، من إجمالي النفقات الاستهلاكية وإجمالي النفقات الاستثمارية. ويتشكل حجم هذا الطلب أساسًا في ضوء توقعات أرباب الأعمال لحجم الاستهلاك وحجم الاستثمار في الفترة القادمة.

هذه التوقعات هي التي تدفع أرباب الأعمال لاستخدام الكم اللازم من رؤوس الأموال والكم اللازم من العمال لتحقيق حجم الإنتاج الذي يُنتظر تصريفه في المستقبل. ومن هنا، فإن تحقيق التوازن يتوقف في نهاية الأمر على مدى مطابقة الواقع - في الفترة القادمة- لتوقعات أرباب الأعمال.

ب- الدخل المحقق Ex-post:

يجب لتحقيق التوازن أن يكون الطلب الفعال مساويًا لقيمة الدخل (الناتج) القومي.

وحيث إننا نعرف أن الطلب الفعال يتكون من شقين: الاستهلاك والاستثمار، وأن الدخل القومي ينقسم أيضًا إلى قسمين: الاستهلاك والادخار، فإن شرط التوازن هو أن يعادل الاستثمار الادخار. لذلك يجب أن يكون الاستثمار مستوعبًا لكافة المدخرات، وإلا فإن جزءًا من الدخل القومي سيظل عاطلًا، ولا يتحقق بالتالي التوازن الكلي.

وحيث إننا نعرف أيضًا أن حجم الطلب الفعال بشقيه ينبني أساسًا على توقعات أرباب الأعمال في بداية الفترة، فإن هذه التوقعات قد تتحقق واقعيًا فيحدث التوازن، وقد لا تحقق فيوجد اختلال بين الاستثمار والادخار.

الحقيقة أن الواقع الفعلي سيقدم إحدى الإجابات الثلاث الآتية ردًا على توقعات أرباب الأعمال:

الإجابة الأولى: تساوي الاستثمار مع الادخار (الاستثمار= الادخار)

هنا يأتي الواقع مؤكدًا صدق توقعات أرباب الأعمال، فإجمالي النفقات الاستهلاكية والاستثمارية المحققة يكون معادلًا لإجمالي النفقات الاستهلاكية والاستثمارية المخططة أو المتوقعة (الطلب الفعال).

س + ر = س* + ر *

حيث س هي الاستهلاك المحقق و ر هي الاستثمار المحقق. و س * هي الاستهلاك المتوقع و ر* هي الاستثمار المتوقع.

وينبني على المعادلة السابقة معادلتان فرعيتان:

س = س*

أي أن النفقات الاستهلاكية المحققة تكون مساوية للنفقات الاستهلاكية المتوقعة.

ر = ر*

أي أن النفقات الاستثمارية المحققة تكون مساوية للنفقات الاستثمارية المتوقعة. وهكذا سوف تسمح النفقات الاستهلاكية المحققة باستيعاب إجمالي إنتاج السلع الاستهلاكية في المجتمع، في حين تكون النفقات الاستثمارية معادلة تمامًا للادخار المحقق:

ر = أ

حيث ر هي الاستثمار و أ هو الادخار.

فيجب كشرط للتوازن في حالة التشغيل الكامل أن يتعادل الاستثمار مع الادخار في نهاية المدة، وهو ما يتطلب صحة توقعات أرباب الأعمال وتحققها واقعيًا.

تجدر الإشارة إلى أن كينز يعتقد أن الأصل هو عدم تطابق الواقع مع توقعات أرباب الأعمال، وأن وجود هذا التطابق لن يكون سوى مصادفة سعيـدة.

الإجابة الثانية : الاستثمار أقل من الادخار (الاستثمار< الادخار):

قد يأتي الواقع مخالفًا لتنبؤات أرباب الأعمال، فيكون إجمالي النفقات الاستهلاكية والاستثمارية الفعلية أقل من إجمالي النفقات الاستهلاكية والاستثمارية المتوقعة.

س + ر < س* + ر*

قد يكون سبب هذا التفاوت أن النفقات الاستهلاكية الفعلية أقل من المتوقعة:

س < س*

فالمستهلكون لا يشترون كل ما ينتج من سلع الاستهلاك ويدخرون جزءًا أكبر من دخولهم.

لكن قد يرجع سبب التفاوت إلى أن الاستثمار المحقق أقل من الاستثمار المخطط:

ر < ر*

حيث لا يذهب الادخار كله إلى الاستثمار، وإنما يذهب جزء منه إلى الاكتناز أو يبقى عاطلا بلا استخدام. وفي الحالتين فإن جزءًا من الدخل لن يستهلك ولن يستثمر ولكن يكتنز، وبالتالي فإن الاستثمار سوف يكون أدنى من الادخار ر < أ .

وليتحقق التوازن بينهما، فإن المنتجين سيتجهون لتقليل حجم الإنتاج تدريجيًا مما يؤدي إلى خفض حجم العمالة وحجم الدخل الموزع. ويؤدي انخفاض الدخول إلى زيادة الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار، ومن ثم ينخفض الادخار الإجمالي ليتساوى - بعد فترة - مع الاستثمار الإجمالي.

هنا يتحقق التوازن، لكن عند مستوى إنتاجي منخفض بالمقارنة للمستوى الذي توقعه أرباب الأعمال في بداية الفترة، فالتوازن الجديد الذي يتم في ظل مستوى إنتاج منخفض ومستوى عمالة منخفض لا يعدو أن يكون توازنًا للتشغيل الناقص.

الإجابة الثالثة: الاستثمار أكبر من الادخار (الاستثمار> الادخار)

قد يخالف الواقع تنبؤات أرباب الأعمال فيكون إجمالي النفقات الاستهلاكية والاستثمارية الفعلية أعلى من إجمالي النفقات المتوقعة.

س + ر > س* + ر*

بسبب أن : س > س*

أو أن : ر > ر*

فسواء كان الاستهلاك الفعلي أكبر من المستهلك المخطط أو كان الاستثمار الفعلي أكبر من الاستثمار المخطط، فإن الأفراد سوف يضطرون للاستعانة باحتياطاتهم السابقة أو بالقروض الخارجية للاحتفاظ بمستوى استهلاكي واستثماري أعلى من المستوى الذي توقعه أرباب العمل عند تخطيطهم للإنتاج.

وحيث إن الاستثمار قد أصبح أكبر من حجم الادخار المتاح:

ر > أ

فإن ذلك سوف يؤدي - خلال فترة - إلى زيادة الإنتاج الإجمالي، ومن ثم العمالة والدخل الكلي. ويصاحب ارتفاع الدخل، كما أسلفنا، انخفاض في الميل الحدي للاستهلاك وارتفاع في الميل الحدي للادخار، مما ينتج عنه في نهاية المطاف ارتفاع حجم الادخار ليتساوى مع الاستثمار.

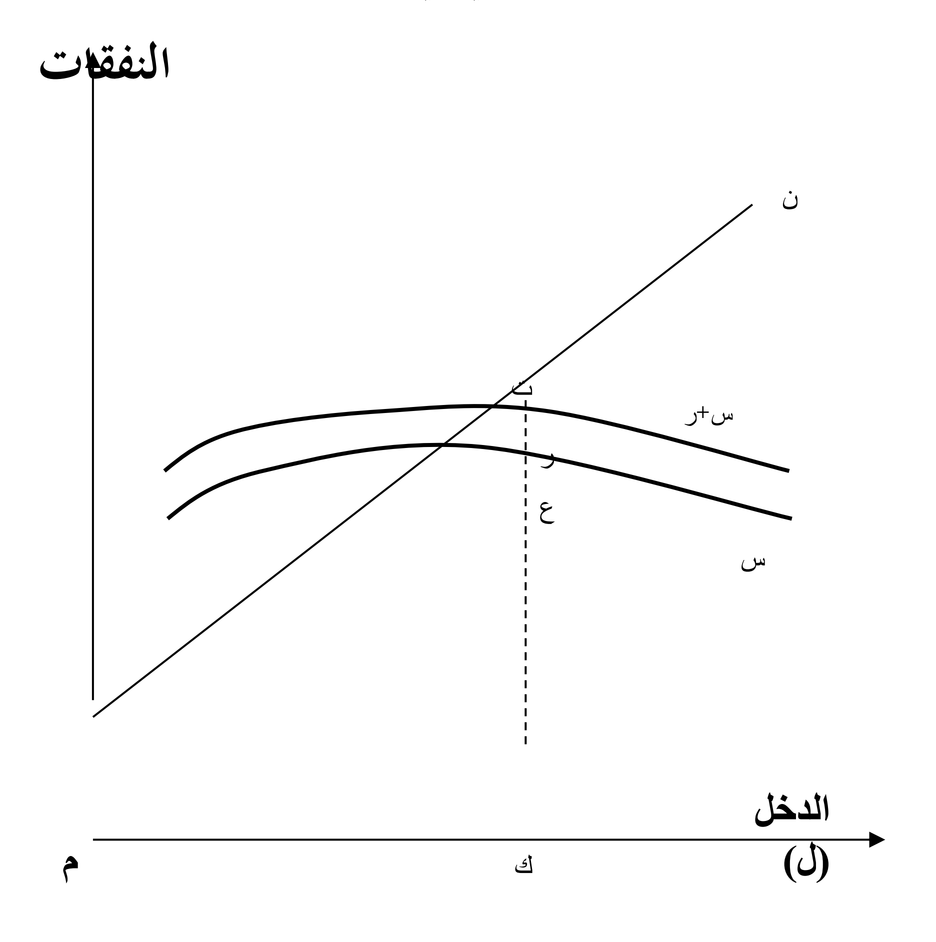
غير أن التوازن الجديد يكون عند مستوى إنتاجي مرتفع بالمقارنة للتوقعات الأولية، الأمر الذي يثير مشكلة في حالة ما إذا كان المجتمع قد وصل إلى مستوى التشغيل الكامل لقواه البشرية والمادية. زيادة الإنتاج في هذه الحالة لن تكون إضافة حقيقية للدخل القومي، وإنما ستنعكس فقط في صورة زيادة إسمية في الأجور والأثمان والأرباح، وهي الحالة التي وصفها كينز بالتضخمinflation.

من العرض السابق يتضح أن التحليل الكينزي يميز بين دخل التوازن ودخل التشغيل الكامل. الواقع أن الدخل الإجمالي يكون في حالة توازن عندما تتفق توقعات المنتجين مع خطط المستهلكين ويتساوى الاستثمار مع الادخار. ولا يلزم لتحقق هذا التوازن أن تكون كافة القوى الإنتاجية المادية والبشرية في المجتمع في حالة تشغيل كامل، فقد يكون التوازن في حالة التشغيل الناقص مما يجعل الاقتصاد الوطني متأثرًا بالضغوط الانكماشية، كما قد يتحقق التوازن عند مستوى أعلى من التشغيل الكامل، فيكون الاقتصاد نهبًا للضغوط التضخمية. أما التوازن في حالة التشغيل الكامل - وهو مجرد احتمال من بين احتمالات أخرى - فيتميز بأنه يحقق للمجتمع أعلى دخل ممكن بدون تضخم وفى ظل الاستغلال الكامل لكافة الموارد المتاحة للمجتمع مادية كانت أو بشرية.

يوضح الشكل رقم ٣ تعريف مستوى توازن الدخل الإجمالي، فإذا وضعنا على المحور السيني (الأفقي) الدخل الكلي وعلى المحور الصادي (الرأسي) النفقات الاستهلاكية والرأسمالية، فإن المستقيم ن م ينصف الزاوية، بحيث تمثل كل نقطة على هذا المستقيم وضع المساواة بين الدخل الإجمالي والإنفاق الإجمالي.

ويخط المنحنى س مستوى الاستهلاك المناسب لكل مستوى من مستويات الدخل، حيث إن الاستهلاك يرتفع بارتفاع الدخل، لكن بمعدل أقل وفقًا لتغير الميل الحدي للاستهلاك. أما المنحنى س + ر فهو يعبر عن مستوى الإنفاق الإجمالي على الاستثمار والاستهلاك معًا.

شكل رقم ٣
توازن الدخل الإجمالي في النظرية الكينزية



ويتحدد مستوى التوازن للدخل الإجمالي م ك عندما يتقاطع منحنى الإنفاق الإجمالي س + ر مع المستقيم م ن في النقطة ت. ففي هذه النقطة يكون الدخل الإجمالي مساويًا لمجموع النفقات

الاستهلاكية والاستثمارية، كما أن الادخار الإجمالي ت ع يساوي في النقطة نفسها الاستثمار الإجمالي ر.

فإذا كان الدخل الإجمالي أكبر من م ك، فإن الادخار سوف يرتفع ليتجاوز الاستثمار، ويؤدي ذلك إلى انخفاض الإنتاج، ومن ثم الدخل الإجمالي حتى يصل إلى المستوى الذي يتعادل فيه الادخار مع الاستثمار. وفي الحالة العكسية، إذا كان الدخل الإجمالي أقل من م ك، يرتفع الاستثمار عن الادخار، مما يقود إلى زيادة الدخل الإجمالي، حتى يصل إلى المستوى الذي يتساوى فيه الادخار مع الاستثمار.

نخلص من العرض السابق إلى أن الاقتصاد - عند كينز - لا ينطوي على قوة ذاتية قادرة على تحقيق التوازن بصورة تلقائية، وأن هذا التوازن - إن تحقق - لا يرتبط بالضرورة بحالة التشغيل الكامل. بل أكد كينز أن الاقتصادات الرأسمالية الغنية قد أضحت تعاني من أزمة شبه دائمة بسبب ضعف الطلب الكلي، مما يُبعدها عن مستوى التشغيل الكامل. وكعلاج لهذه الأزمة يقترح كينز زيادة الطلب على الاستهلاك، عن طريق إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة التي تتمتع بميل حدي للاستهلاك أكثر ارتفاعًا مقارنة مع الطبقات الغنية. ويطالب كينز أيضًا برفع معدل الاستثمار الكلي عن طريق خفض معدل الفائدة لتشجيع الاستثمارات الخاصة، وأن تضطلع الدولة بدور متزايد في مجال الاستثمار العام.

(٢) التوازن في سوق السلع والخدمات وفي سوق النقود:

شرط توازن أسواق السلع والخدمات والنقود يتحدد في ضوء متغيرين: معدل الفائدة ومستوى الدخل الكلي. وسوف نحلل دور كل من هذين المتغيرين في إطار النموذج الكينزي الأكثر

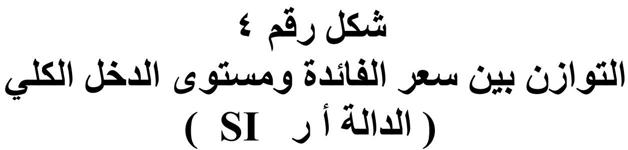
تميزًا وشهرة، وهو النموذج **SI - LM** الذي وضع خطوطه العريضة الاقتصادي الإنجليزي هيكس J.R. HICKS .

أ- الدالة أ ر (SI) تعبر عن العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الدخل الكلي في سوق السلع والخدمات.

أوضحنا آنفا أن الاستثمار ر دالة متناقصة في معدل الفائدة ف، فهو يرتفع عندما ينخفض سعر الفائدة، في حين أن الادخار أ يعتبر دالة متزايدة في الدخل ل. ويشترط لتحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات المساواة بين الادخار والاستثمار، أي:

أ = ر

فإذا افترضنا ثبات الكفاءة الحدية لرأس المال، وأن دالة الاستهلاك معطاة، فإنه مع كل تغير في سعر الفائدة يتحدد مستوى معين للدخل. وتتضح هذه الفكرة من قراءة الشكل رقم ٤.



شكل رقم ٤

التوازن بين سعر الفائدة ومستوى الدخل الكلي

(الدالة أ ر SI)

سعر الفائدة
(ف)

أ ر
٢

أ ر
١

م

الدخل (ل)

إذا وضعنا الدخل ل على المحور الأفقي، وسعر الفائدة ف على المحور الرأسي، فإن العلاقة بين الفائدة والدخل يمكن أن تمثل بالمنحنى أ ر الذي يُظهر مستوى الدخل الذي توجد عنده مساواة بين الادخار والاستثمار عند كل سعر للفائدة. الواقع أن كل نقطة على هذا المنحنى تمثل نقطة توازن بين الادخار والاستثمار. وحيث

إن الانخفاض في معدل الفائدة يرفع مستوى الاستثمار، وأن الزيادة في الاستثمار تؤدى إلى نمو الدخل، فإن المنحنى أ ر يتجه إلى أسفل من اليسار إلى اليمين.

ويتضح من الشكل المذكور أن الدخل دالة متناقصة في معدل الفائدة، فكلما ارتفع معدل الفائدة انخفض الدخل. وتفسير ذلك أن ارتفاع معدل الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، ومن ثم الادخار الذي يعادله. والادخار الأكثر انخفاضًا يرتبط بدخل حقيقي أقل ارتفاعًا.

ويترتب على كل تعديل في دالة الادخار أو دالة الاستثمار انتقال المنحنى أ ر بأكمله، فالزيادة في الميل الحدي للاستثمار أو الانخفاض في الميل الحدي للادخار يؤدي إلى انتقال المنحنى إلى اليمين وإلى الأعلى. ويتضح ذلك من الشكل رقم ٤، حيث ينتقل المنحنى من أ ر١ إلى أ ر٢.

ب ـ الدالة ط ن ((L M تعبر عن العلاقة بين الدخل الكلي وسعر الفائدة في السوق النقدية.

من المعروف أن التوازن النقدي يفترض المساواة بين عرض النقود ن والطلب عليها ط:

ن = ط

وبافتراض أن عرض النقود ن ثابت، فإن تحديد الطلب على النقود يحظى ببعض التفصيل عند كينز، بالمقارنة للتقليديين الذين افترضوا ـ كما أوضحنا ـ أن للنقود وظيفة واحدة هي كونها وسيط للتبادل.

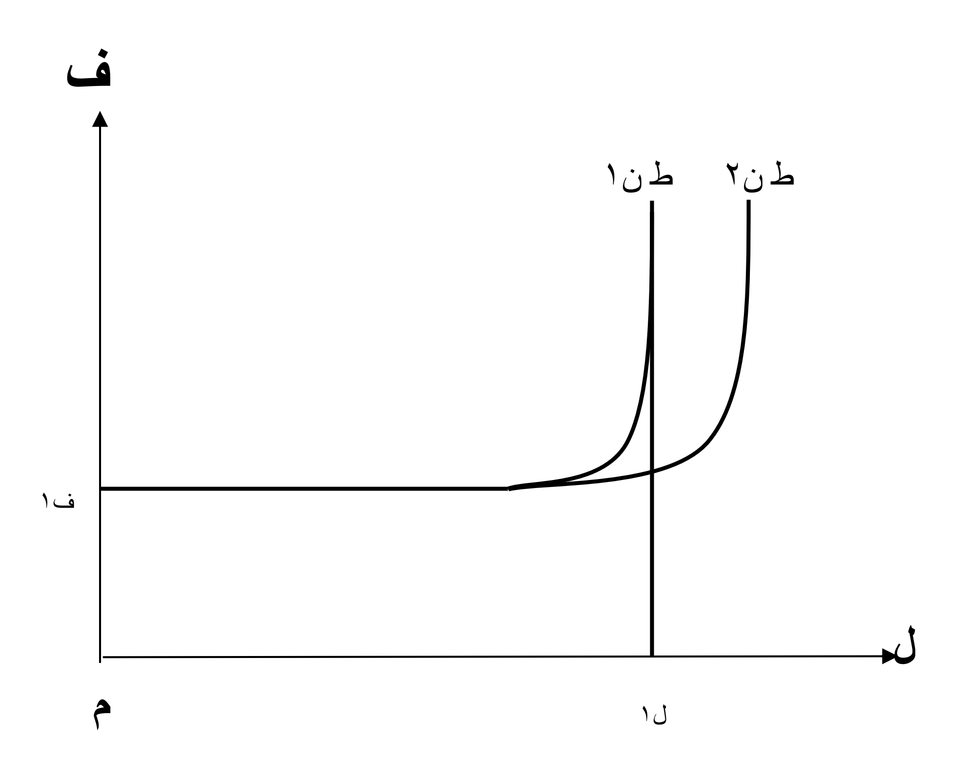
يجري كينز تفرقة بين الطلب على النقود لغرض المبادلات transactions والاحتياط precaution (مواجهة الطوارئ) ط ١ والطلب على النقود بغرض المضاربة Speculation ط ٢. والطلب على النقود للأغراض الأولى يكون دالة طردية في مستوى الدخل، في حين يكون الطلب على النقود بغرض المضاربة دالة متناقصة في سعر الفائدة.

وعندما يكون المستوى العام للأثمان وعرض النقود من المعطيات، فإن سعر الفائدة ف والدخل ل يتغيران في نفس الاتجاه، فالدخل دالة متزايدة في سعر الفائدة، لأنه كلما ارتفع سعر الفائدة وانخفض الطلب على النقود بغرض المضاربة ط٢، فإن مزيدًا من النقود سيتجه للاستخدام في مجال المبادلات والاحتياط ط١. ولكي تستخدم هذه النقود دون الإخلال بالتوازن النقدي المفترض، فإنه يتعين بالضرورة أن يرتفع الدخل.

ويمكن تصوير العلاقة بين سعر الفائدة والدخل (الدالة ط ن) في منحنى تمثل كل نقطة عليه وضع توازن نقدي (ط = ن). ويرتفع هذا المنحنى، كما يظهر الشكل رقم ٥، من اليسار إلى اليمين.

وينبني شكل هذا المنحنى على الفرضيات التي تبيناها من قبل، فهو يكون في البداية أفقيًا، أي مرنًا تمامًا بالنسبة لسعر الفائدة، ثم يأخذ تدريجيًا في الارتفاع، حتى يصبح رأسيًا، أي غير مرن إزاء سعر الفائدة .

شكل رقم ٥
العلاقة بين الدخل الكلي وسعر الفائدة في النظرية الكينزية
(الدالة ط ن L M)



تفسير ذلك أنه عندما يكون الدخل ضعيفًا، فإن الطلب على النقود بغرض المبادلات يكون ضعيفًا أيضًا. وحيث إن عرض النقود يكون ثابتًا، فإن كمية أكبر من النقود تصبح مهيأة للاستخدام في مجال المضاربة. وكلما كانت هذه الكمية وفيرة، كلما كان سعر الفائدة ضعيفًا، لكن يوجد حد لا يتصور أن يهبط دونه معدل الفائدة ف١ في الشكل رقم٥. ومتى تم بلوغ هذا الحد، فإن الطلب على النقود بغرض المضاربة ط٢ يصبح مرنًا تمامًا في علاقته بسعر

الفائدة، ويسقط الاقتصاد في هذه الحالة فيما يمكن أن نطلق عليه "فخ السيولة" liquidity trap.

على العكس إذا ارتفع الدخل، فإن جانبًا متزايدًا من النقود سيتجه للاستخدام في مجال المبادلات. وحيث إننا نفترض دائمًا أن كمية النقود المتداولة ثابتة، فإنه من المنطقي أن نعتقد بوجود حد أقصى للدخل الذي يمكن إنفاقه ل١. ويلاحظ أنه كلما اتجه الدخل نحو المستوى ل١، فإن الطلب على النقود بغرض المضاربة يضعف. وفي ذات الوقت يرتفع الطلب على النقود بغرض المبادلة، كما يرتفع معدل الفائدة. وهكذا فإن الدخل ل والفائدة ف يرتفعان في نفس الوقت، في حين يتجه المنحنى ط ن١ نحو الخط الرأسي الممتد من ل١، وعندما يتحد المنحنى مع هذا الخط، فإن ذلك يعنى انتفاء الطلب على النقود لغرض المضاربة (وهو ما يتفق مع الفرضية التقليدية).

وإذا افترضنا أن عرض النقود قد ارتفع، فإن ذلك سيتسبب في انتقال المنحنى ط ن إلى اليمين من ط ن١ إلى ط ن٢، مما يسمح بتحقيق التوازن النقدي لكل مستوى معطى من الدخل عند سعر فائدة أكثر انخفاضًا من الفرضية الأولى.

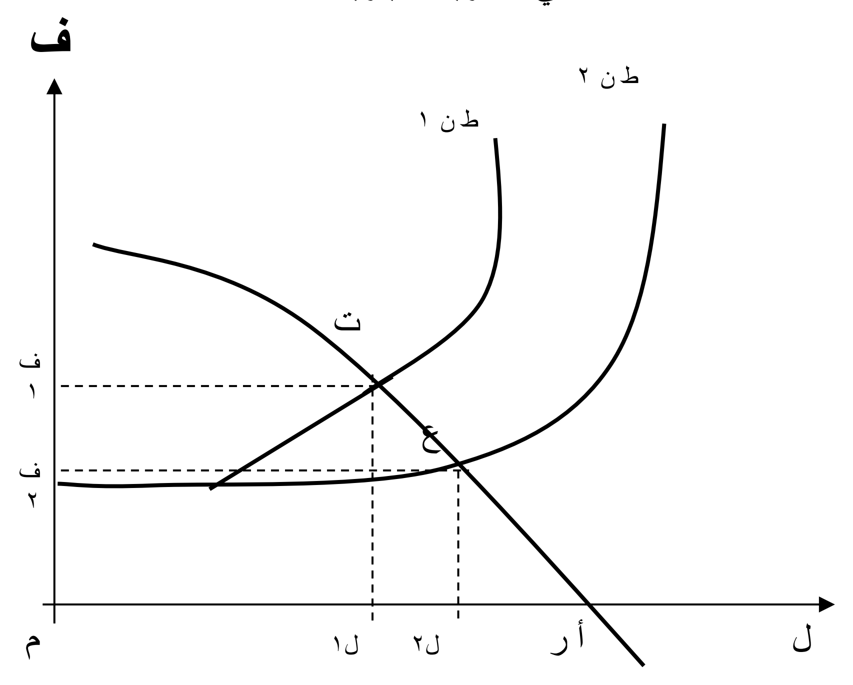
جـ- التوازن العام: يظهر الشكل رقم ٦ أن المنحنى أ ر لا يتقاطع مع المنحنى ط ن إلا في نقطة واحدة هي ت. الواقع أن المنحنى أ ر يشير إلى أن هناك أسعارًا عديدة للفائدة يمكن أن تتوافق مع التوازن في سوق السلع والخدمات، كما يشير المنحنى ط ن إلى أن هناك أسعارًا عديدة للفائدة يمكن أن تتوافق مع التوازن النقدي، لكن ليس هناك سوى سعر فائدة واحد ومستوى وحيد من الدخل يمكن أن يحققا في نفس الوقت التوازن في سوق السلع والخدمات وفي السوق النقدية؛ ففي النقطة ت وحدها يتحقق التوازن العام

équilibre générale في أسواق السلع والخدمات والنقود، وذلك دائمًا في ظل فرض ثبات كل من عرض النقود ودالة الاستهلاك والكفاءة الحدية لرأس المال.

لذلك إذا افترضنا زيادة كمية النقود، فإن ذلك سوف يؤدى - كما أوضحنا سابقًا - إلى انتقال المنحنى ط ن١ باتجاه اليمين إلى ط ن٢. وفى نقطة التقاطع الجديدة ع يتحقق التوازن مرة ثانية، لكن عند دخل أكثر ارتفاعًا (ل ٢ < ل١) وسعر فائدة أكثر انخفاضًا (ف٢ > ف١). وهذه النتيجة تتعارض جوهريًا مع النظرية التقليدية التي تذهب إلى أن كمية النقود ليس لها تأثير سوى على مستوى الأثمان.

شكل رقم ٦

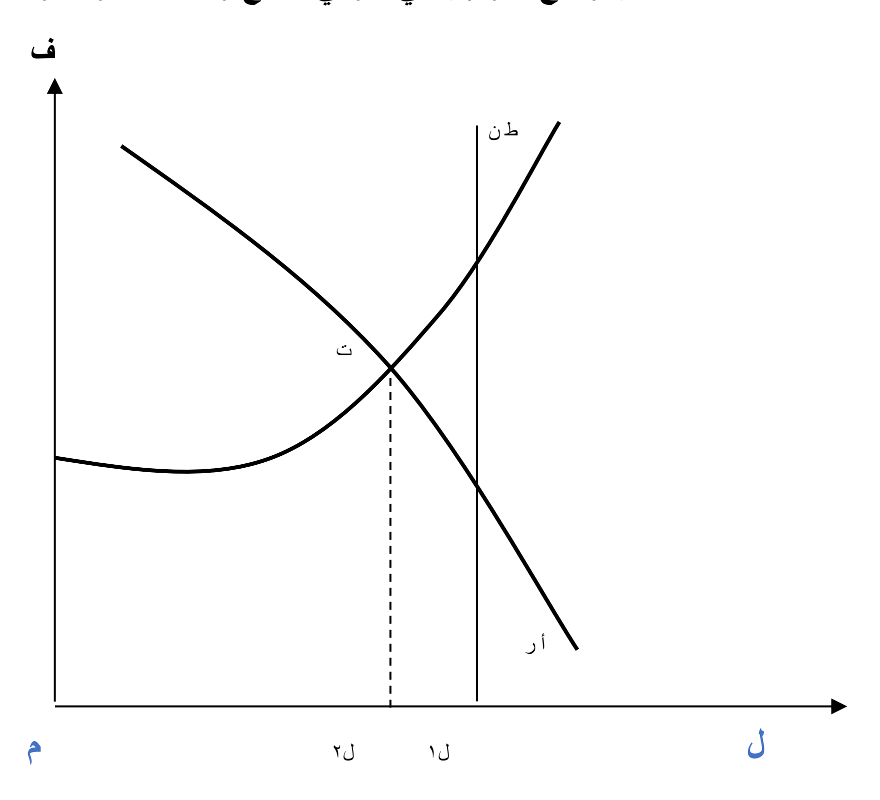
التوازن العام في سوقي السلع والخدمات والنقود
في النظرية الكينزية



(٣) التوازن في سوق العمل:

يتطلب تناول مشكلة التوازن في سوق العمل عند الكينزيين أن نوضح منذ البداية أن مفهومهم لهذا التوازن يختلف كلية عن المفهوم التقليدي الذي سبق عرضه. إذا نظرنا إلى الشكل رقم ٧، فإننا سنتعرف على النقطة ت التي سبق أن أوضحنا أنها تحدد وضع التوازن لكل من سوقي السلع والنقود وذلك في ظل مستوى دخل حقيقي يساوي ل٢.

شكل رقم ٧
اختلاف وضع توازن سوق العمل عند الكينزيين
عن وضع التوازن في سوقي السلع والخدمات والنقود



بافتراض أنه يتم استخدام كافة موارد العمالة المتاحة، فإنه يمكن أن نحصل على دخل حقيقي أعلى هو ل١، ومن ثم فإن الخط الرأسي الصاعد من ل١ سيمثل حدود التشغيل (التوظيف) الكامل. وهكذا فإن توازن أسواق السلع والنقود عند مستوى الدخل ل٢ لن يحول دون وجود خلل في سوق العمل، لأنه سيوجد في هذه السوق الأخيرة فائض في عرض العمالة يساوي المسافة ل١ ـ ل٢ .

المفترض ألا تستمر هذه المشكلة طويلًا في المفهوم التقليدي، حيث تتكفل المنافسة بين العمال بدفعهم لقبول خفض في الأجور الاسمية ج، مما يقود إلى خفض الأجور الحقيقية ج / ث، وبالتالي خفض نفقات المشروعات، وحدوث زيادة تدريجية في الإنتاج والعمالة، حتى الوصول إلى مستوى التوازن في ظل التشغيل الكامل.

غير أن النظرية الكينزية تنتهي إلى نتائج مختلفة يمكن أن نتعرف عليها من خلال دراسة كل من طلب العمل وعرض العمل والتوازن بينهما:

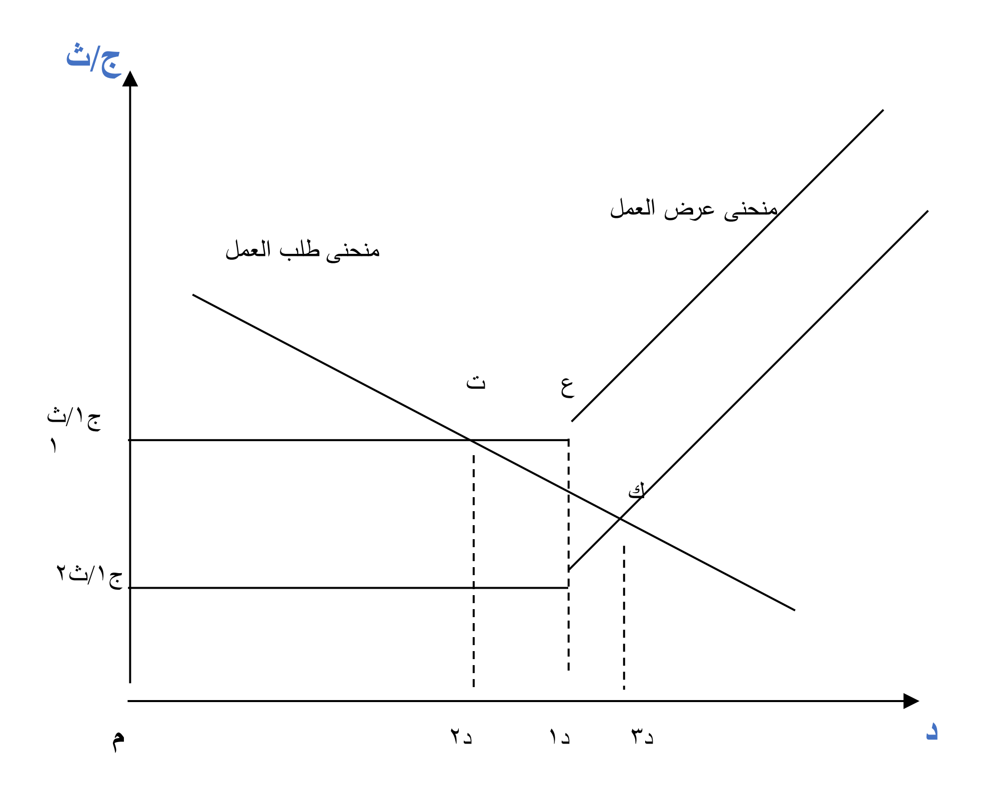
١- يعتبر طلب العمل دالة متناقصة في الأجر الحقيقي ج / ث، فالانخفاض في الأجر الحقيقي يشجع أرباب الأعمال على زيادة طلبهم لعنصر العمل، وهنا لا يوجد خلاف بين كينز والتقليديين.

٢- تتميز وجهة النظر الكينزية فيما يتعلق بعرض العمل بالتركيز على نقطتين :
أولا: أن عرض العمالة يتوقف على معدل الأجور الاسمية ج وليس على معدل الأجور الحقيقية ج / ث؛ فالعمال ينجذبون إلى الأجور المرتفعة حتى وإن فقدت قيمتها بسبب ارتفاع الأثمان، فهم على نحو أو آخر ضحايا لما يمكن تسميته "بالخداع النقدي".

ثانيا: أن معدل الأجور الإسمية ليس دائمًا قابلًا للتغيير في اتجاه التخفيض، فبسبب القوة التفاوضية المتزايدة لنقابات العمال يجب استبعاد إمكانية تخفيض الأجور الاسمية إلى مستوى أدنى من الحد الذي يكفل إشباع الحاجات الحيوية الأساسية للعاملين (الحد الأدنى للأجور) ج١.

في الشكل رقم ٨ نضع على المحور الأفقي حجم عرض العمل د، ونضع على المحو الرأسي الأجر الحقيقي ج / ث. وتمثل ج١ الحد الأدنى للأجور الذي لا يمكن تخفيضه، بينما تعبر ث١ عن المستوى العام للأثمان.

شكل رقم ٨
التوازن في سوق العمل في النظرية الكينزية



فعند معدل الأجر الأسمى ج١ يعرض العمال كمية من العمل محصورة بين م و د١. منحنى عرض العمل يكون حينئذ أفقيًا عند مستوى الأجر الحقيقي ج١ / ث١، وهو المستوى الذي لا يمكن أن تنخفض دونه الأجور. غير أنه بعدما يتم تشغيل كافة هؤلاء الذين يقبلون العمل عند مستوى الحد الأدنى للأجور ج١، فإن استخدام عدد إضافي من العمال يستلزم رفع معدل الأجور الاسمية إلى مستوى أعلى من ج١.

الواقع أنه متى تم بلوغ حجم العمالة **د١**، فإن منحنى عرض العمل يرتفع بدءًا من **ع** بسبب زيادة الأجور الاسمية عن الحد الأدنى **ج١**.

٣- يتم تحديد مستوى توازن سوق العمل بمقابلة كل من عرض وطلب العمل، فإذا رسمنا منحنى طلب العمل في نفس الشكل السابق، فإنه يتقاطع من منحنى العرض في النقطة **ت** التي يتناسب معها حجم للعمالة يساوى **د٢**. ولكن - كما أشرنا - فإن عدد من يقبل العمل عند مستوى الأجر الحقيقي **ج١/ث** يساوي **د١**. وبالتالي، فإن المسافة د١ - د٢ تقيس حجم البطالة الإجبارية، أي عدد هؤلاء العمال الذين يقبلون العمل عند نفس الأجر، ومع ذلك يظل الطلب على العمالة قاصرًا عن استيعابهم.

سوق العمل تكون متوازنة (في النقطة ت)، لكنه توازن يتم عند مستوى التشغيل الناقص، فلكي يتحقق التشغيل الكامل يتعين أن يقطع منحنى طلب العمل منحنى العرض في نقطة تقع على يمين النقط **ع**، مما يفترض خفضًا في الأجور الحقيقية. وينتج هذا الخفض عن الزيادة في الطلب الكلى وفي المستوى العام للأثمان.

ارتفاع مستوى الأثمان من **ث١** إلى **ث٢** يعني في الواقع تخفيض معدل الأجور الحقيقية من ج١/ث١ إلى **ج١/ث٢**، وبالتالي انتقال منحنى عرض العمل إلى أسفل، فيتقاطع منحنيا العرض والطلب في النقطة **ك** التي يتناسب معها حجم أكبر للعمالة **د٣**. وكل من يرغب في العمل عند مستوى الأجر الحقيقي الجديد **ج١/ث٢** سيجد عملًا، وبالتالي لن توجد بطالة إجبارية.

نلفت الانتباه إلى أن الوضع الجديد الذي يتيح تحقيق التوازن في ظل مستوى التشغيل الكامل يظل رهنًا بأمرين:

- قبول العمال لانخفاض مستوى أجورهم الحقيقية مع بقاء مستوى الأجور الاسمية ثابتًا، وهو ما يعنى خضوعهم لما أطلقنا عليه "الخداع النقدي".
- ارتفاع مستوى الطلب الكلي الفعال، حتى يصبح بمقدور المشروعات أن تستوعب كافة الراغبين في العمل في ظل مستوى الأجر الحقيقي الجديد.

تقدير نظرية التوازن عند الكينزيين:

سنصيغ هذا التقدير من خلال تلخيص أبرز أوجه الخلاف بين التحليلين التقليدي والكينزي، وعرض أهم ما استحدثه هذا التحليل، وبيان مدى ما حققه من نجاح في حل المشاكل الاقتصادية في الاقتصاديات الرأسمالية، وما يمكن أن يساهم به من دور في علاج المشاكل الاقتصادية في بلاد العالم الثالث.

أولًا: من العرض السابق للمدرستين التقليدية والكينزية يتبين وجود عدة فروق جوهرية بين خصائص كل من النموذج التقليدي للتوازن والنموذج الكينزي. وترجع هذه الفروق إلى اختلاف في الفروض يؤدى إلى تباين في النتائج.

(أ) يتضح اختلاف الفروض في النقاط الآتية:

١- يتوقف الادخار أ في النموذج التقليدي على معدل الفائدة **ف**:

أ = د (ف)

في حين يتوقف الادخار في النموذج الكينزي على الدخل **ل**:

أ = د (ل)

٢- يتميز النموذج الكينزي عن النموذج التقليدي بأنه يوضح أن الطلب على النقود **ط** يتضمن نوعين: طلب بغرض المبادلة والاحتياط **ط١**، وطلب بغرض المضاربة **ط٢**، وأن هذا الطلب الأخير- الذي لا وجود له في النموذج التقليدي - يكون دالة متناقصة في معدل الفائدة.

ط٢ = د (ف)

٣- يرتبط عرض العمل في النموذج الكينزى بمعدل الأجور الاسمية **ج** وليس بمعدل الأجور الحقيقية **ج/ث** كما هو الحال في النموذج التقليدي، ويفترض النموذج الكينزي أن هناك حدًا أدنى ج١ لا يمكن لمعدل الأجور أن يهبط دونه.

ب - يؤدى وجود الفروق السابقة بين فرضيات كل من النموذجين إلى اختلاف نتائجهما:

١- في النظرية التقليدية يؤدى التنافس بين العمال وقابلية الأجور للانخفاض إلى تحقيق التوازن في سوق العمل، وهو دائما توازن التشغيل الكامل. على حين يرى كينز أن حجم العمالة يتوقف على مستوى الدخل الذي يتوقف بدوره على الطلب الكلى، ومن ثم فإن تحقيق التشغيل الكامل ليس الفرض الوحيد للتوازن، فقد يتحقق التوازن عند مستوى التشغيل الناقص، خاصة وأن تخفيض الأجور الاسمية مسألة صعبة للغاية في المجتمعات المعاصرة.

٢- ينتهي التقليديون إلى أن مستوى الدخل **ل** يتحدد في القطاع الحقيقي من الاقتصاد، ولا يتأثر بالتالي بالمتغيرات النقدية، فالتغير في كمية النقود **ن** يؤثر فقط على مستوى الأثمان **ث**. أما في التحليل الكينزى، فإن زيادة النقود **ن** يمكن بالإضافة إلى رفعها لمستـوى الأثمان ث - في حالة التشغيل الكامل - أن تؤدي إلى زيادة الدخل **ل** وبالتالي زيادة حجم العمالة، كما يترتب على زيادة

النقود خفض معدل الفائدة **ف**، فالأمر يتوقف في جميع الأحوال على الوضع الذي ينتقل إليه المنحنى **ط ن** بعد زيادة كمية النقود.

٣- يمارس التغير في وظيفتي الادخار والاستثمار نتائج مختلفة في النموذجين:

- **بالنسبة للتقليديين:** يؤثر مثل هذا التغير على معدل الفائدة وحده.

- **بالنسبة للكينزيين:** يترتب على زيادة الميل للاستثمار أو انخفاض الميل للادخار انتقال المنحنى **أ ر** نحو اليمين، مما يؤدى إلى زيادة الدخل الحقيقي ورفع معدل الفائدة.

ثانيًا - يتميز التحليل الكينزي بالخصائص الآتية:

أ- اعتماده على أسلوب التحليل الكلي، وليس على أسلوب التحليل الوحدي، فبدلًا من أن يبدأ من تحليل السلوكيات الفردية وتجمعيها للوصول للتوازن الذي يكون حينئذ محصلة تقابل مجموعة من الخيارات الفردية - وهو ما درج عليه التقليديون - فإن التحليل الكينزي يقوم على أساس تقسيم الاقتصاد إلى مجموعة وظائف (دوال) FUNCTIONS; FONCTIONS ودراسة السلوك الإجمالي لهذه الوظائف.

ب- اقتصاره على التحليل الاقتصادي في الأمد القريب، فلا يتعدى البحث عن التوازن عند كينز المدى القصير إلى المدى المتوسط أو الطويل.

ج- اهتمامه بالتحليل المقارن، فالتحليل الكينزى - على عكس التحليل التقليدي - غير ساكن، حيث لا يقتصر على تفسير حالة توازن الإنتاج والعمالة في لحظة معينة، وإنما يهتم بحالة

التغيير التي يمر بها التوازن الاقتصادي من لحظة إلى لحظة أخرى. هو يهتم بدراسة كل من الوظائف الاقتصادية الكلية وتأثيرها على بقية الوظائف، مرحلة بمرحلة.

الواقع أن التحليل الساكن (الاستاتيكي) لا يهتم بالتاريخ أو الزمن، فكل شيء وقتي ومعاصر. أما التحليل الحركي (الديناميكي)، فيهتم بتفسير التغير من حالة إلى حالة أخرى، مع الأخذ في الاعتبار المدى الزمني اللازم، وما يمكن أن يترتب من نتائج عرضية خلال هذا المدى؛ فهو دراسة للحركة والتغير عبر الزمن. وبين هذين التحليلين يقع التحليل المقارن Comparatif الذي يدرس عملية إحلال حالة محل أخرى، دون أن يهتم بتحليل آليات الانتقال التدريجي، فهو دراسة لتتابع المواقف.

لهذا نقول إن التحليل الكينزي يعد أساسًا تحليلًا مقارنًا، لأنه يهتم بتحليل التوازن في ظل المواقف المختلفة، دون أن يُعنى كثيرًا بالحركة التي تربط هذه المواقف.

ثالثًا- على الرغم من النقد العنيف الذي وجهه كينز للنظام الرأسمالي، فإنه لم يكن من حيث المبدأ مناهضًا لهذا النظام، لكنه كان يرفض فقط الادعاء بقدرة هذا النظام على تحقيق توازنه آليًا. من هنا جاءت دعوة كينز لزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كأداة فعالة لتحقيق التشغيل الكامل في المدى القصير والنمو الاقتصادي في المدى الطويل.

لقد كان الباعث وراء حملة كينز على الاقتصاديين التقليديين هو رفضه لأساليب السياسة الاقتصادية التقليدية القائمة على الاقتصار في مواجهة الأزمة الاقتصادية على خفض الأجور الحقيقية وخفض معدل الفائدة، لذلك اقترح كينز - كحل بديل للأزمة

- أن يتم تمويل مشروعات واسعة للأشغال العامة بطريق العجز في ميزانية الدولة.

حقق الحل الذي اقترحه كينز بعض النجاح، لكنه تعرض بعد ذلك إلى انتقادات حادة من جانب التقليديين الجدد neo-classics الذين لاحظوا أن سياسة محاربة البطالة بالأساليب الكينزية قد أسفرت عن توسع كبير في كمية النقود وارتفاع قياسي في معدل التضخم. ويمكن أيضًا الإشارة في هذا المجال إلى عجز السياسة الكينزية عند مواجهة أزمة الكساد في ظل التضخم (الكساد التضخمي) Stagflation التي عانت منها الدول الصناعية الرأسمالية في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي.

رابعًا- يتبقى أن نشير في النهاية إلى أن تطبيق التحليل الكينزي - وبالأولى التحليل التقليدي - على اقتصادات دول العالم الثالث لن يسفر عن نتائج ذات جدوى من الناحية العملية. الواقع أن هذه الاقتصادات تتميز حتى الآن بمجموعة من الخصائص تسبب جمودًا في العلاقات الاقتصادية بين القطاعات المختلفة، مما يحول دون تحقيق التوقعات التي تنطوي عليها النماذج الاقتصادية المبنية عادة على افتراض توافر قدر من الآلية والمرونة في سير العملية الاقتصادية.

جدير بالذكر أنه من بين أهم هذه الخصائص السلبية ما يلي: انتشار ظاهرة الاستهلاك الذاتي في الريف، ضعف السوق النقدية، محدودية دور الجهاز المصرفي، ضعف الصلات والروابط بين القطاعات والوحدات الاقتصادية المختلفة، أهمية الاكتناز والإنفاق على الملكية العقارية، الاعتماد على الواردات الصناعية وأحيانا الغذائية، غياب التنظيم المؤسسي الكفء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

فإذا كان كينز يقترح - كعلاج للانكماش والبطالة - زيادة الإنفاق عن طريق زيادة الدخول الموزعة، فإن هذه الوسيلة قد تؤدى إلى نتائج مختلفة تمامًا إذا اتجهت هذه الدخول - في دول العالم الثالث - إلى مجالات الاكتناز أو المضاربة العقارية أو الطلب على الواردات الأجنبية. تسرب الدخول إلى هذه المجالات سيؤدى دون شك إلى إضعاف أثر المضاعف الكينزي، والحد بالتالي من دور الطلب الفعال في تحقيق الإنعاش الاقتصادي.

كذلك فإن استجابة الجهاز الإنتاجي - في دول العالم الثالث - للزيادة في الطلب الفعال تكون محدودة بسبب عوامل عديدة من بينها: عدم كفاية البنية الاقتصادية الأساسية، جمود عرض عوامل الإنتاج، ضعف كفاءة قوى العمل ونقص تأهيلها أو عدم مطابقتها للحاجات الفعلية للمجتمع، وأخيرًا انخفاض الأجور الذي يسبب ضعف حافز العمل والإنتاج .

تظهر الملاحظات السابقة أن النموذج الكينزي لا يصلح في كثير من الأحيان للتعبير بواقعية عن المشاكل المحيطة بفكرة التوازن في اقتصادات دول العالم الثالث.

المراجع

أ - باللغة العربية:

د. جلال أحمد أمين: **الاقتصاد القومي**، القاهرة، مكتبة سيد وهبه ١٩٨٦.

د. رفعت المحجوب: **الاقتصاد السياسي**، الجزء الأول، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٠.

د. سامي خليل: **نظرية الاقتصاد الكلى**، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٥.

د. صقر أحمد صقر: **النظرية الاقتصادية الكلية**، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٧.

د. عبد الفتاح عبد الرحمن: **محاضرات في مبادئ الاقتصاد الكلى**، المنصورة، ١٩٨٦.

د. عبد الفتاح قنديل، د. سلوى سليمان: **الدخل القومي**، دار النهضة العربية، ١٩٧٩.

ب- باللغتين الإنجليزية والفرنسية:

BARRE(R.): **Economie Politique**, Paris, PUF,1978

BELFAUD(P.): **Keynes et le Kynesianisme**, Paris, PUF,1980

BERTONECHE(M.) & TEULIE(J.): **Théorie macroéconomique**, **Textes Fondamentaux** ,Paris, PUF, 1977

PILAS(R.) & ALESSIO(F.): **The Essentials of Macroeconomic Analysis**, Dallas Business Pub. Inc., 1974

CAMPAGNA(A.)**: Macroeconomics: Theory and Policy**, Boston, Houghton Millin, 1974

GITTON(H.) & VITRY(D.): **Economie Politique** ,Paris, Dalloz, !978.

HEILBRONER(R.) & THUROW(L.): **Comprendre la Macroéconomie**, Paris, Economica, 1979.

HOSEK(W.): **Macroeconomic Theory**, Homewood-Illonis, Irwin Inc.,1975.

KEYNES(J.M.): **Essais sur la Monnaie et l'Economie**, (Traduction française), Paris, Payot, 1978.

KEYNES(J.M.): **Théorie Générale de l'Emploi, de l'Intérêt et de la Monnaie**, (Traduction française), Paris, Cujas, 1969.

POULON(F.): **Macroéconomie Approfondie**, Paris, Cujas, 1982.

SAY(J.B.): **Catéchismes d'Economie politique**, Paris, Reperes-Mawe, 1972.

SAY(J.B.): **Traité d'Economie Politique**, Paris, Calmann-Lévy, 1972.

VATE(M.): **Leçon d'Economie Politique**, Paris, Economica, 1980.

VONNACOTT(P.): **Macroeconomics**, Homewood-Illonis, Irwi.Inc., 1978.

المبحث الثاني

توزيع الدخل القومي

تشــكل مشــكلة العدالة الاجتماعية تحديًا من أهم التحديدات التي تواجه مجتمعات العالم الثالث في المرحلة الحالية من تطورها التاريخي. الواقع أن دور الدولة في هذه المجتمعات يختلف اختلافًا جذريًا عن الدور التقليدي للدولة الذي صــاغه المفكرون الغربيون في القرنين الثامن عشــر والتاســع عشــر. في معظم دول العالم الثالث تحتكر الدولة السـلطات السـياسـية والاقتصــادية والمالية، الأمر الـذي يتنـاقض مع حـال المجتمعـات الأوربيـة في القرنين المـاضـــيين. وينتج عن هذه الحقيقة أن المفهوم التقليدي للمـاليـة العـامـة لم يعد قـابلًا للتطبيق في ظروف مجتمعـات العـالم الثـالـث، وأن مبـدأ حيـاد الـدولـة وامتنـاعهـا عن التـدخـل في الأنشـــطـة الاقتصادية والاجتماعية يصبح غير واقعي وبلا مضمون حقيقي.

يترتب على ذلك ضـــرورة توســـيع إطار المالية العامة لتتضـمن تحليل كافة الأنشـطة والعلاقات الاقتصـادية والمالية التـي تنتج عن طبيعة الدور الجديد للدولة، كما يتعين أن نهتم في نطاق هذا الإطـار بقيـاس مدى تـأثر الهيـاكل الاجتمـاعيـة بنتـائج تـدخـل الدولة الاقتصادي والمالي.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية كان لـــــــ "بارنا" T. BARNA في بريطانيا و"بروشـــييه" H. BROCHIER

في فرنسا فضل السبق في الاهتمام بدراسة تأثير المالية العامة على إعادة توزيع الدخل القومي. وقد تبعهم على هذا الطريق عدد هام من الباحثين خاصة في الدول الغربية. غير أن نطاق هذه الدراسات بقي محدودًا، لأنه لم ينصب إلا على جانب واحد من جوانب دور الدولة في إعادة توزيع الدخول، وهو الجانب المالي المتعلق بالضرائب والنفقات العامة. وحتى في إطار هذا الجانب، كان التحليل ينصب أساسًا على دراسة التدفقات المالية دراسة كمية، دون التوقف للتساؤل عن مدى ملاءمة وعدالة النظم والمؤسسات التي تخدم عملية إعادة التوزيع.

لا شك أن الاكتفاء بمثل هذه الدراسات التقليدية في دول العالم الثالث لن يساعد كثيرًا في التعرف على حقيقة دور الدولة في مجال العدل الاجتماعي، لأننا من ناحية نجهل كيفية توزيع الدخل الأولي، ولأن هذه الدراسات تهمل من ناحية أخرى الإحاطة بأبعاد تدخل الدولة المباشر في المجال الاقتصادي، وهو تدخل أكثر أهمية وأكبر أثرًا من التدخل المالي عن طريق الموازنة العامة. لذلك يجب لدراسة دور الدولة في مواجهة التفاوت الاجتماعي في بلاد العالم الثالث أن يهتم الباحث، ليس فقط بأثر الضريبة والنفقة العامة على توزيع الدخول، وإنما أيضًا بقياس الدخل الأولى من ناحية، وبدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتدخل الدولة المباشر عن طريق الإصلاح الزراعي والتأميمات والتخطيط وسياسة الأجور والأسعار من ناحية ثانية.

غير أن مثل هذا الحل - الذي سوف يؤدى دون شك إلى تحسين مستوى الدراسات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية في دول العالم الثالث - لن يسمح إلا بصياغة بعض التقديرات الإجمالية عن أثر تدخل الدولة المواتي (أو المنافي) لتحقيق المساواة بين الدخول. الواقع أن معظم تلك الدراسات تتوقف عند تأكيد أن

توزيع الدخول في دول العالم الثالث يتجه نحو التدهور أو الثبات في العقود الأخيرة، وأن الطبقات الأكثر فقرًا لم تنجح في تسجيل أي تحسن نسبي في مستوى معيشتها، وأن تقسيم المجتمع بين طائفتين غنية وفقيرة يزداد وضوحًا مع تحسن مستوى النمو الاقتصادي.

ولإثراء هذه الأبحاث يجب أن نتجاوز المنهج التقليدي في دراسة علاقة الدولة بالظلم الاجتماعي، لكي نوضح مسئولية السياسات Politiques والهياكل Structures المؤدية إلى استمرارية ظاهرة عدم المساواة في العالم الثالث.

ودراسة دور السياسات والهياكل تتطلب حتمًا توسيع نطاق البحث ليتضمن تحليل كافة العوامل السياسية والاجتماعية والأخلاقية المؤثرة في نشاط الدولة. وذلك يستدعى أن نجتهد في تطوير أسلوب تحليلي متعدد الأبعاد Multidimensionnel ومتعدد التخصصات العلمية Interdisciplinaires، فيضم بين جوانحه عناصر من علم الاجتماع ومن العلوم الاقتصادية والمالية والقانونية والسياسية والأخلاقية. حقيقة الأمر أن أي أسلوب تحليلي لظاهرتي الدولة وعدم المساواة لن يكون مرضيًا أو واقعيًا ما لم يكن مؤسسًا على مجموع العلوم الاجتماعية.

غير أن مثل هذا التحليل الكلي (متعدد الأبعاد ومتعدد التخصصات) للعلاقة بين الدولة والتفاوت الاجتماعي سيظل ناقصًا نتيجة عدم كفاية المعطيات الإحصائية. يكاد يجمع رجال الاقتصاد على أن هذه المعطيات بحالتها الراهنة لا يمكن إلا أن تدفع الباحث نحو مجموعة من الفرضيات الاحتمالية التي تأتى في أحيان كثيرة بعيدة تمامًا عن الواقع الذي تعيشه مجتمعات العالم الثالث. غير أن هذه العقبة الهامة يجب ألا تحول بين الباحث

والتفكير في بعض الحلول المناسبة في نطاق الممكن. الهروب الدائم من دراسة ظاهرة عدم المساواة بحجة غياب الإحصائيات غير مبرر، ويمكن وصفه - على حد تعبير المفكر الفرنسي سيرج كريستوف كولم KOLM - بأنه جبن ثقافي أو على الأقل تواطؤ مع المصالح المادية المسيطرة. يجب في كل الأحوال أن تأتي الحلول المقترحة لدور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية متناسبة مع واقع المجتمعات محل الدراسة. وتنصرف كلمة "واقع" Réalité إلى المبادئ الأخلاقية والاجتماعية السائدة، كما تنصرف إلى الظروف المادية والمالية وإلى التجارب والخبرات التي اكتسبتها هذه المجتمعات على مدى تاريخها الطويل.

تكتسب دراسة موضوع العلاقة بين الدولة والعدالة الاجتماعية صعوبة خاصة في ظروف المجتمع المصري، حيث لا توجد حتى الآن معلومات رسمية عن توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الشرائح الاجتماعية المختلفة. ويبدو أن بعض الجهات الرسمية لا تزال تعتبر مثل هذه المعلومات سرًا من أسرار الدولة أو لا تملك شجاعة اتخاذ القرار بالشروع في البحث الإحصائي المتعلق بهذه المسألة الصعبة. من هنا، فإنه لا مفر أمام الباحث سوى أن "يخاطر" بتقديم بعض التقديرات التقريبية التي قد تأتى قريبة أو بعيدة عن الواقع. وتبقى غاية الباحث الأساسية متمثلة في السعي للتعرف على الصورة العامة لتوزيع الدخول في سنوات معينة، مما يمهد الطريق لقياس التغيرات في اتجاهات هذا التوزيع خلال أطول فترة زمنية ممكنة.

المطلب الأول
المشكلات النظرية المتعلقة بتحليل توزيع الدخول

بعد مضى أكثر من قرن ونصف على عبارة دافيد ريكاردو D.RICARDO الشـــهيرة في مقدمة كتابه **مبادئ الاقتصـــاد السياسي والضريبة** التي يقول فيها "إن تحديد القوانين التي تنظم التوزيع هي المشكلة الرئيسية في علم الاقتصـاد السياسـي"، فإن الاقـتصـــادي الأمـريـكـي جـون كـيـنـيـث جـالـبـرث J.K.GALBRAITH يؤكد من جديد أنه لا توجد مســألة في الاقتصـاد السـياسـي أهم من الانعكاسـات المترتبة على إجراءات توزيع الدخل. ورغم أن جان تنبرجن J.TINBRGEN الحائز على جائزة نوبل في الاقتصـاد يؤكد نفس المعنى، ويصـف مسـألة التوزيع بأنها العمود الفقري للسـياسـة الاقتصـادية، إلا أنه يلاحظ غياب تفسير علمي مقبول لاتجاهات التوزيع، بسبب إهمال علماء الاقتصاد لهذه المسألة خلال فترة زمنية طويلة.

ويُعبر باحث فرنســي عن هذا النقص بقوله "إن ظاهرة توزيع الدخول هي ظاهرة معقدة عالجتها النظرية الاقتصـــادية بطريقة غير مرضـــية، فلا يوجد حتى اليوم تحليل اقتصـــادي متكامل لهذه الظاهرة. والمعالجات الحالية ليسـت سـوى معالجات جزئية ومبسطة. وهي بعيدة عن أن تكون ذات فائدة محسوسة من الناحية العملية ".

ولفهم هذا القصـــور في المعالجة النظرية لمســـألة توزيع الدخول، فإننا سنعرض للمذاهب الرئيسية في دراسة التوزيع، ثم نقوم بطرح دعوتنا لصـــياغة مدخل جديد لهذه الدراســـة يتجنب الانتقادات التي تتعرض لها المذاهب التقليدية.

المطلب الثاني
المذاهب النظرية التقليدية في تحليل توزيع الدخول

يمكن أن نحصر هذه المذاهب في ثلاثة مداخل رئيسية: المدخل الوظيفي والمدخل الرياضي والمدخل الاجتماعي الاقتصادي.

أولًا- المدخل الوظيفي:

يقوم التحليل التقليدي Classique والتحليل التقليدي الجديد néo-classique على أساس النظرة الوظيفية، فمعيار التوزيع الرئيسي هو تقسيم الدخل القومي بين عوائد الملكية ورأس المال والعمل.

ميز آدم سميث A. SMITH وريكاردو بين ثلاث صور للدخول وفقًا لطبيعة عناصر الإنتاج، فهناك عائد الملكية العقارية (ريع) وعائد رأس المال (ربح) وعائد العمل (أجر). وجدير بالملاحظة أيضًا أن أساس نظرية التوزيع عند كارل ماركس K. MARX يقوم على فكرة فائض القيمة plus-value التي تعتمد على التقسيم الوظيفي الثنائي: رأس المال - العمل (الربح - الأجر).

ترتب على هذا الأساس التاريخي أن اقتصر معنى التوزيع خلال عهود طويلة على مجرد التوزيع الوظيفي. ويعتقد التقليديون أن أصحاب دخول العمل يتواجدون عادة في أدنى درجات سلم توزيع الدخل، في حين يحتل أصحاب دخول رأس المال قمة هذا السلم. غير أن هذه النظرة تعرضت للنقد الشديد، لأنها تقوم على المغالاة في التبسيط، وتتجاهل تعقد العلاقات الاقتصادية في الزمن الحديث. لم يعد ممكنًا في المجتمعات المعاصرة إهمال أهمية التحويلات الاجتماعية Ttransferts sociaux التي أصبحت تشكل المصدر الرئيسي لدخول الطبقات الفقيرة، كما أن الدخول من العمل تمثل اليوم ٧٠ أو ٨٠ % من إجمالي الدخل القومي. لذا لم تعد مجرد الزيادة في حجم الدخول من العمل دليلًا على تحسن مستوى العدالة الاجتماعية. بل وجب السعي نحو تحليل التوزيع الداخلي للأجور بين فئات العاملين العليا والدنيا.

في ضوء ما سبق ومن أجل مزيد من التطابق مع واقع المجتمعات الغربية المعاصرة، يقترح الاقتصاديان الفرنسيان جان مارشال J.MARCHAL وجاك لوكايون J.LECAILON معيارًا جديدًا للتوزيع الوظيفي يقوم على التمييز بين خمسة أنواع من الدخول: الأجر- الربح - الدخل الزراعي - دخل المقرضين (الذي يأخذ شكل الفائدة أو الحصة أو الريع) والتحويلات (الإعانات).

غير أن هذا المعيار الجديد لا يتناسب مع حال مجتمعات العالم الثالث، حيث لا تكتسب التحويلات كمصدر للدخول أهمية كبيرة، في حين أن ظاهرة الازدواج الاقتصادي بين قطاع تقليدي متواضع الإنتاجية وقطاع حديث مرتفع الإنتاجية تؤثر تأثيرًا عظيمًا على الشكل النهائي لتوزيع الدخول.

لهذا السبب اقترح كريستيان موريسون MORRISSON - أحد الأساتذة المتخصصين في دراسات توزيع الدخل القومي- معيارًا جديدًا للتوزيع الوظيفي للدخول في دول العالم الثالث، يقوم على التمييز أيضًا بين خمسة أنواع من الدخول: دخول الإعاشة Revenu de subsistance، دخول المشروعات التقليدية، دخول المشروعات الحديثة، الأجور، وأخيرًا دخول الملكية (الفائدة - الريع العقاري - عائد الأسهم). مع ذلك يصعب من الناحية الواقعية تحليل توزيع الدخول في دول العالم الثالث كما لو كانت تلك الدول تنطوي تحت نموذج اقتصادي واحد، فلا شك في تباين المواقف الاقتصادية والظروف الاجتماعية التي تعرفها تلك الدول. على سبيل المثال، إذا كان يصعب -وفقا لموريسون- التفرقة بين عنصري الملكية الزراعية والعمل في دول أفريقيا الاستوائية، فإن الأمر ليس كذلك في البلاد ذات الكثافة السكانية العالية كمصر والهند.

هذا التباين في ظروف ومواقف دول العالم الثالث يدفع بغالبية الاقتصاديين إلى رفض فكرة النموذج الوحيد modèle unique في تفسير التوزيع الوظيفي للدخول. بل تتجه معظم الآراء في الآونة الأخيرة إلى انتقاد المدخل الوظيفي ذاته، لأنه لا ينظر إلى مسألة التوزيع إلا من زاوية ضيقة تقتصر على طبيعة مصدر source الدخل، وليس على أساس مستوى niveau الدخل الإجمالي للفرد أو العائلة.

غير أنه يجب ألا نبالغ في انتقاد التقسيم الوظيفي، لأنه قد ثبت في بلاد عديدة أن ارتفاع نصيب الأجور في الدخل القومي الإجمالي يسير عادة مع تحسن مستوى العدالة الاجتماعية.

نخلص من ثم إلى أن التحليل الوظيفي لتوزيع الدخل القومي ضروري، لكنه غير كافٍ لفهم وتفسير التطورات التي تلحق بمستوى العدالة الاجتماعية. لذلك تلجأ الدراسات الحديثة إلى إدماج عناصر التوزيع الشخصي distribution personnelle في تحليل كلي لظاهرة التفاوت في الدخول.

ثانيًا- المدخل الرياضي:

يُبرز هذا المدخل الدور الهام الذي لعبه علماء الرياضيات والإحصاء في تطوير الدراسات في مجال توزيع الدخول، حيث تعددت المحاولات لإنشاء نماذج رياضية للتوزيع تتقارب قدر المستطاع مع شكل التوزيع الواقعي داخل المجتمع. ويقوم المدخل الرياضي Approche mathématique في الأساس على افتراض استجابة توزيع الدخول لقانون طبيعي مقتضاه انتظام وتطابق شكل توزيع الدخول في مختلف دول العالم.

تجدر الإشارة إلى أن الاقتصادي الإيطالي باريتو PARETO يعد بحق المؤسس الأول لهذه المدرسة، فقد اقترح في كتابه "دروس في الاقتصاد السياسي" قانونه المشهور $\log N = \text{Iog } A - \alpha \text{ Iog } X$، الذي يقوم على فكرة مقتضاها أن توزيع الدخول يبقى ثابتًا على الدوام، لا تؤثر فيه المتغيرات السياسية والاقتصادية، ولا التعديلات المؤسساتية والإدارية، ولا حتى فرض ضرائب جديدة بنية تحسين مستوى العدالة الاجتماعية.

تعرض قانون باريتو لنقد شديد سواء من الناحيتين الإحصائية والرياضية أو من الناحية المنطقية، حيث يؤدي تفسير هذا القانون إلى جعل توزيع الدخول رهينًا فقط بالقدرات

والمهارات الشـخصـية التي يحوزها كل فرد، بحيث لا يجدي أي تدخل من جانب السـلطة العامة لتصـحيح الظروف المؤدية إلى التوزيع غير العادل للدخل القومي.

الواقع أن تعدد وتنوع العوامل المؤثرة في توزيع الدخول في المجتمعات المختلفة يعتبر العنصـر الرئيسـي الغائب في تحليل المدرسـة الرياضـية، فإذا كان حقيقيًا أن مسـتويات الذكاء والمهارة الشـخصـية تكون موزعة بصـورة رئيسية متناسبة (أي وفق قانون طبيعي مبنى على نظريـة الاحتمـالات)، فـإنـه يجـب مع ذلـك الاعتراف بأن كل من الوسط الاجتماعي ومستوى التعليم والثقافة يؤثران تأثيرا قويًا على اتجاهات هذا التوزيع الأولي (الطبيعي)، ومن ثم يؤثران في توزيع الدخول في كافة المجتمعات. ربما يفيد مع ذلك الإشـارة إلى أن نتائج بعض الدراسـات الإحصـائية لتوزيع الدخول في إطار اقتصاد تجريبي Economie expérimentale تدعم فكرة ثبات مسـتوى توزيع الدخل في حالة وجود المؤثرات الاجتماعية والاقتصـادية، كما في حالة غيابها. وهو ما ينتهي إليه دعاة المذهب الرياضي.

على سـبيل المثـال، تم في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة تجميع مجموعة من الشـباب ووضـعهم في ظروف مسـاواة تامة، حيث اسـتبعدت كافة عناصـر التمييز، فيما عدا بالطبع مسـتويات الذكاء والقدرات الشـخصـية وحب التملك. وقد أخذ الباحثون في ملاحظة سلوك هؤلاء الأفراد في ميدان الكسب المادي. كان يمكن لكل مشـارك في التجربة أن يحصـل على قدر من المكاسـب إذا ما انصـرف إلى العمل وأتقنه. أوضـحت نتائج الملاحظة أن مسـتوى توزيع المكاسـب (الدخول) في ظل تلك الظروف يماثل بصـورة مدهشـة مسـتويات توزيع الدخول الموجودة فعلًا في الولايات المتحدة وبعض المجتمعات الأوربية. هذه النتيجة تعني أن تـأثير

العوامل الاجتماعية والاقتصـــادية على توزيع الدخول لا يعدو أن يكون تأثيرًا هامشــيًا أو منعدمًا، مما يبرر القول بخضــوع توزيع الدخول لقانون ثابت (طبيعي على حد تعبير المدرســة الرياضــية) أيًا كانت أهمية المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة.

غير أن مثل هذه النتيجة لا تُقبل على علاتها، لأن الاقتصاد التجريبي هو اقتصــاد مصــطنع Artificielle، كما أنه يســتحيل إحكــام الرقــابــة على المؤثرات الخــارجيــة في تجــارب العلوم الاجتماعيـة، بعكس الحـال عند إجراء التجـارب في العلوم البحتـة والعلوم التطبيقية. يضـــاف إلى ذلك أن نتائج الدراســات التطبيقية تظهر بوضــــوح أهمية المؤثرات الاقتصــــادية والاجتماعية في تشــكيل الصــورة النهائية لتوزيع الدخول في المجتمعات المختلفة. ولا جدال اليوم في أن الدراســات القائمة على تحليل دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية في توزيع الدخول قد أحرزت تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة.

ثالثا- المدخل الاجتماعي الاقتصادي:

بخلاف المدخل الرياضــــي الذي يحاول تفســـير اتجاهات توزيع الدخول على أســاس التباين الطبيعي في مســتويات الذكاء والكفاءة الشــخصــية، فإن المدخل الاجتماعي والاقتصــــادي Approche socio- économique يهتم في المقــام الأول بتحليل دور المتغيرات الســياســية والاقتصــادية والاجتماعية والمؤســســاتية في التأثير على مســتوى العدالة الاجتماعية. ونود بادئ ذي بدء أن نشــير إلى أن الدراســات التي نتعرض لها تحت اسم المدخل الاجتماعي الاقتصــادي لا تشــكل بعد نظرية متناسـقة ومتكاملة في توزيع الدخول، لكنها تســعى جميعًا إلى تحليل تطور هذا التوزيع على ضوء تفاعل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

تعتبر دراســـــة أدلمـان وموريس ADELMAN - MORRIS أولى الدراسات التي فتحت المجال لدراسات أخرى عديدة يمكن أن نضمها تحت لواء المدخل الاجتماعي الاقتصادي. في نطاق الدراســة المشـار إليها تم اختيار ٤٨ عاملًا اقتصـاديًا وسـياسيًا واجتماعيًا بهدف تحليل دور كل منها في التأثير على مستويات العدالة الاجتماعية في ٧٤ بلدًا من بين بلاد العالم الثالث. ويمكن تقسيم هذه العوامل بحسب طبيعتها إلى ثلاث مجموعات:

- **أولًا: مؤشـرات اجتماعية وثقافية**، مثالها: أهمية الازدواج الإقليمي - مستوى العمران - أهمية الإنفاق على الصحة والتعليم - درجة مرونة الارتقاء في السـلم الاجتماعي (الحراك الاجتماعي)،..الخ.

- **ثانيًا: مؤشرات سياسية**، مثالها: درجة الاندماج الوطني لكل عناصـر الأمة - مدى تركز السـلطة السـياسـية - أهمية المشاركة السياسية - أهمية اللامركزيـة،..الخ.

- **ثالثًا: مؤشرات اقتصادية**، مثالها: مستوى الدخل الفردي المتوسـط- معدل النمو الحقيقي للاقتصـاد الوطني - وفرة الموارد الطبيعية - معدل الاستثمار،.. الخ.

أظهرت نتـائج البحـث أن أكثر هذه المتغيرات تـأثيرًا في مسـتوى توزيع الدخول هي: معدل التحسـن في مسـتوى الموارد البشـرية، أهمية الأنشـطة الاقتصـادية المباشـرة للدول، أهمية الازدواج الاجتماعي والاقتصـادي، إمكانية الشـروع في التنمية الاقتصـادية، مسـتوى الدخل الفردي المتوسـط، وقوة التنظيمات العمالية.

هكذا تخلص دراسة إرما أدلمان وسانتيا تافت موريس إلى أن تنمية الموارد البشرية والتوسع في الأنشطة الاقتصادية للقطاع العام يشكلان أبرز العوامل المؤثرة إيجابيًا في توزيع الدخول في دول العالم الثالث، وأن الفضل يرجع إليهما في التحسن الذي طرأ على مستوى العدالة الاجتماعية في بعض تلك الدول.

ورغم أهمية هذه الدراسة من الناحية المنهجية، فإننا يجب أن نشير إلى بعض العيوب التي شابتها سواء من الناحيتين الإحصائية والحسابية أو من ناحية اختيار معايير تحكمية لقياس بعض المتغيرات الكيفية التي يصعب عادة قياسها، وفقا لمعايير كمية عامة ومجردة. يعيب هذه الدراسة أيضًا أنها لم تتطرق إلى البحث عن الحلول التي تكفل تحسين مستوى توزيع الدخول في دول العالم الثالث.

وشهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين كمًا هائلًا من الدراسات القائمة على المنهج الاجتماعي الاقتصادي، لكن تبقى أهمية مثل هذه الدراسات مرهونة بتحسن مستوى المعطيات الإحصائية التي لا تزال تعاني من عيوب ونواقص هامة ،حتى بعد مرور عقدين من القرن الحادي والعشرين.

الآن وبعدما استعرضنا المداخل الثلاثة التقليدية لدراسة توزيع الدخول، فإننا نعترف بأهميتها جميعًا لفهم وتحليل توزيع الدخل القومي في مختلف المجتمعات، لكننا نعتقد مع ذلك أن التحليل المقنع والمتكامل للمتغيرات المؤثرة في هذا التوزيع يجب أن يكون متعدد الأبعاد.

المطلب الثالث
اقتراح بمدخل جديد متعدد الأبعاد

يُظهر واقع المجتمعات أن مستوى العدالة الاجتماعية السائد في كل مجتمع يأتي كمحصلة لمجموعة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية المهيمنة على المجتمع ككل، ولكنه يتأثر أيضا بالظروف الخاصة بكل منطقة جغرافية أو قطاع اقتصادي، كما يتأثر بالوضع الخاص بكل فرد. وإلى جانب ذلك كله لا يجب إغفال الدور الذي يمكن أن يلعبه عنصر المصادفة في تحديد مستوى الدخل الفردي والجماعي.

لهذا فإن المدخل الذي نقترحه يقوم على أربعة مستويات من التحليل: مستوى الأمة، مستوى الإقليم الجغرافي والقطاع الاقتصادي، مستوى العائلة وأخيرا مستوى الفرد. ولعله من الملائم أن نتجه الآن لاستعراض العناصر المؤثرة على توزيع الدخل في كل مستوى من هذه المستويات.

١ـ العوامل المؤثرة على العدالة الاجتماعية على مستوى الأمة:
لا شك في أنه من الصعب أن نحصي مجموع العوامل التي تؤثر سلبًا وإيجابًا في المستوى الكلي للعدالة الاجتماعية. لذا فإننا سنكتفى هنا بالإشارة إلى الدور الذي تلعبه العناصر الأكثر

تأثيرًا في مسألة توزيع الدخول وهي: مستوى النمو الاقتصادي، النظام السياسي، التدخل المباشر للدولة في الاقتصاد، ودرجة مرونة الارتقاء في السلم الاجتماعي أو مدى كفاءة الحراك الاجتماعي.

١,١ مستوى النمو الاقتصادي:

انشغل الفكر الاقتصادي بمسألة أثر النمو الاقتصادي على هيكل توزيع الدخول. لاحظت معظم الدراسات أن توزيع الدخل القومي يبدو أكثر عدالة في المجتمعات الصناعية المتطورة بالمقارنة لمجتمعات العالم الثالث. واستنتج البعض من ذلك وجود علاقة ارتباط حتمية بين مستوى نمو الناتج القومي ومستوى التفاوت في الدخول. نشير في هذا الصدد إلى كتابات سيمون كيزنتس KUZNETS وهاري أوشيما OSHIMA وغيرهما.

٢,١ طبيعة النظام السياسي:

تُظهر الدراسات المهتمة بالمقارنات الدولية في مجال العدالة الاجتماعية أن مستوى تركز الدخول كان في البلاد الاشتراكية أقل أهمية منه في البلاد الرأسمالية، فنتائج دراسة الاقتصادي الألماني نيسن NISSEN، التي جرت قبل عقدين من نهاية القرن العشرين، تشير مثلًا إلى أن نصيب الـ ٤٠٪ من السكان الأكثر فقرًا لا يتجاوز في المتوسط ١٢٪ في البلاد النامية، ١٦٪ في البلاد الرأسمالية و٢٥٪ في البلاد الاشتراكية. أما نصيب الـ ٢٠٪ الأكبر دخلًا فبلغ نحو ٧٥٪ في البلاد النامية، ٥٠٪ في البلاد الرأسمالية و٤٠٪ في البلاد الاشتراكية.

٣,١ أهمية التدخل المباشر للدولة في المجال الاقتصادي:

نادرة هي الدراسات التي خصصت لتحليل أثر التدخل المباشر للدولة على مستوى العدالة الاجتماعية، رغم أهمية هذا

التدخل في بلاد عديدة كمصــــر والهند والجزائر وتنزانيا. وتجدر الإشـارة إلى أن هناك ثلاث وسـائل رئيسـية لتدخل الدولة المباشـر في المجـال الاقتصـــــادي هي الإصـــــلاح الزراعي والتـأميمـات والتخطيط القومي الملزم. وقد أظهرت نتائج دراســــة أدلمان – موريس، كما ذكرنا، أن التوســع في الأنشــطة الاقتصـــادية للدولة يمثل عاملًا هامًا في تحسين مستوى العدالة الاجتماعية.

٤,١ مرونة الحراك الاجتماعي:

تسقط في المجتمعات التي لا تقوم على التمييز كل العوائق المتعلقة باختلاف الأصــــل أو الجنس أو الدين أو اللون أو الانتماء الســـياســـي. ولا جدال في أن هذا يؤدي إلى تحســـن ملموس في مســـتوى العدالة الاجتماعية، فالتفاوت الواضـــح في الدخول الذي يلاحظ في بعض دول العالم الثالث يرجع أحيانًا إلى عدم قدرة هذه الدول على إقرار مبدأ المساواة الكاملة بين جميع عناصر السكان، كما أنه يرجع أحيانًا إلى ضــعف مســاهمة بعض عناصـــر وفئات الســكان في الحياة الاقتصـــادية والاجتماعية. إمكانية الارتقاء في الســـلم الاجتمـاعي أو مرونـة الحراك الاجتمـاعي Mobilité sociale; Social mobility يجب أن تكون مكفولة بغير تمييز مسبق، أيًا كان مصدره أو شكله، لكل أفراد المجتمع.

٢ ـ العوامل المؤثرة على العدالة الاجتماعية في مستوى الإقليم أو القطاع الاقتصادي:

ترجع معظم هـذه العوامـل إلى ظــاهرة الازدواجيــة Dualisme التي تعاني منها دول العالم الثالث منذ عقود طويلة. الواقع أنه توجد على المســـتوى الإقليمي فوارق هامة في الدخول والثروات بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، بسبب ازدياد

نمو الأنشطة الصناعية والخدمية على حساب النشاط الزراعي، والهيمنة السياسية للقاطنين في العاصمة والمدن الكبرى مقارنة بنفوذ متواضع لسكان الريف. لهذا تظهر إحصائيات من دول مختلفة ارتفاعًا هامًا في مستوى الدخل المتوسط لسكان المدن بالمقارنة مع مستوى الدخل المتوسط في الريف، كما تبين تلك الإحصائيات أن توزيع الدخول داخل المناطق الريفية يكون أكثر عدالة مقارنة بالتوزيع داخل المناطق الحضرية.

أيضًا على المستوى القطاعي تعني ظاهرة الازدواجية وجود قطاع إنتاجي حديث إلى جانب قطاع آخر تقليدي. ولا شك في أن مستوى الدخول في القطاع الأول يكون عادة أكثر ارتفاعًا مقارنة بالقطاع الثاني. غير أن التقسيم الداخلي للدخول يبدو أكثر عدالة في نطاق القطاع التقليدي. ونظرًا لأهمية التباين في مستوى الدخول وفقًا لطبيعة النشاط الاقتصادي أو الإقليم الجغرافي، فإنه لا يمكن إغفال تأثير تلك الازدواجية عند دراسة توزيع الدخول.

١,٢ العوامل المؤثرة على العدالة الاجتماعية في مستوى العائلة:

تجدر الإشارة بداءة إلى أن قياس العدالة الاجتماعية على مستوى العائلات يتأثر أيضًا بالعوامل المؤثرة على العدالة على مستوى الأفراد. وهذا طبيعي، لأن العائلة تتكون من فرد أو مجموعة أفراد يعيشون حياة مشتركة. ونحن نميز بين أربعة عوامل يؤثر كل منها تأثيرًا بالغًا على توزيع الدخول على مستوى العائلة.

٢,٢ حجم العائلة:

معرفة حجم العائلة ضروري للحكم على المستوى الفعلي لعدالة توزيع الدخول، وبصفة خاصة عندما نقارن بين

الإحصـــائيات الدولية. ويثور التســاؤل عن العلاقة المتبادلة بين حجم العائلة ومســتوى الدخل الذي تحصـــل عليه. ويكاد يجمع الاقتصـــاديون على أنه كلما كان حجم العائلة صـــغيرًا، فإن ذلك أدعى لأن تحصـل على دخل أقل، وأنه كلما كان الدخل منخفضًـا، كلما كان ذلك دافعًا للإقلال من حجم العائلة.

وتجدر الإشـــارة إلى أن حجم العائلة يتوقف أيضًـــا على عناصـر أخرى غير عنصـر الدخل مثل الاتجاهات الديموجرافية، والتقاليد والعادات الاجتماعية (فالعائلة في دول العالم الثالث تضـم أفرادًا من الأقارب لا تضـــمهم العائلة الغربية التي تقتصـــر عادة على الزوج والزوجة والأبناء القصر) ، والمستوى الثقافي، ومدى توافر المساكن، والمهنـــة (يلاحظ أن عائلة التاجر أو الفلاح أكبر حجمًا في المتوســط من عائلة الموظف)، والوســط الاجتماعي (العـائلـة الريفيـة أكبر حجمًا في العـادة من العـائلـة الحضـــريـة)، وأخيراً لا يجب إهمال تأثير مستويات النمو الاقتصـادي والرعاية الصحية.

٣,٢ عدد الأفراد العاملين في العائلة:

يؤثر عدد الأفراد العـاملين إيجـابيًا على دخل العـائلـة، لكن يصـــعب في الواقع الحصـــول على معلومات إحصـــائية وافية بخصـــوص توزيع الأفراد العـاملين بين العـائلات المختلفـة. ويفترض عادة أن عدد الأفراد العاملين أكثر أهمية في العـائلات الريفية بالمقارنة للعائلات الحضـــرية، حيث يســاهم الأطفال في الريف في العملية الإنتاجية منذ ســن مبكرة، وذلك ســواء عن طريق العمل لدى الغير مقابل أجر أو عن طريق القيام بمســاعدة الأبوين في عملهما. كذلك تساهم الريفيات إلى حد بعيد في تحسين مستوى الدخل العائلي. أما في المناطق الحضـرية، فإن العائلة لا تضم في الغالب سوى شخص عامل وحيد هو رب العائلة. ويرجع

ذلك إلى انخفاض نسبة تشغيل النساء وطول المراحل التعليمية التي يمر بها الأبناء. غير أن التطور الحديث في بعض دول العالم الثالث يظهر تزايدًا في حجم عمالة النساء في المناطق الحضرية .

٤,٢ وظيفة رب العائلة:

تعد وظيفة رب العائلة من أهم العناصر المؤثرة في مستوى الدخل العائلي، فهي تهيئ من ناحية دخلًا ثابتا للعائلة، وتسهل من ناحية أخرى ارتقاء هذه العائلة إلى مركز اجتماعي أفضل.

٥,٢ أهمية ثروة العائلة:

تشكل الثروة مصدرًا لدخل بعض العائلات. وقد تكون هذه الثروة عقارية أو منقولة، فيكفي أن تتملك العائلة المسكن الذي تقيم به لتتميز عن العائلات الأخرى التي تحصل على نفس دخلها النقدي، لكنها تضطر لدفع إيجار المسكن الذي تقيم به. وتوضح دراسات عديدة أن توزيع الثروات يكون غالبًا أقل عدالة من توزيع الدخول.

٣. العوامل المؤثرة في العدالة الاجتماعية على مستوى الفرد:

تقوم دراسات توزيع الدخول أساسًا على المقارنة بين دخول العائلات، وليس بين دخول الأفراد، لتجنب العقبات الإحصائية والفنية التي يثيرها توزيع الدخل الفردي. غير أن تحليل العوامل المؤثرة في تكوين الدخل الفردي يفيد بلا شك في فهم اتجاهات توزيع الدخل العائلي. لذا سنعرض لأهمية عناصر التعليم، السن، الجنس، الوظيفة والأصل الاجتماعي في التأثير على مستوى الدخل الفردي.

٣,١ التعليم:

يقع التعليم في مقدمة العوامل التي تؤثر إيجابيًا على توزيع الدخول. ذلك أنه يعتبر وسيلة للحصول على وظيفة أو مركز يدر دخلا أكثر ارتفاعا. الواقع أن التعليم هو نوع من الاستثمار يتطلب التضحية بالمكسب خلال بضع سنوات، على أمل الحصول مستقبلًا على عائد يتجاوز ما فات من مكسب.

جدير بالذكر أن الفكر الاقتصادي درج منذ فترة غير قليلة على اعتبار زيادة الإنفاق على التعليم عاملا مشجعًا على تحسين عدالة توزيع الدخل القومي. غير أن الدراسات التطبيقية الحديثة أظهرت أن التعليم بوضعه الحالي لا يزال يلعب دور المصفاة filtre الاجتماعية التي تحول بين غالبية الشعب وتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، فالتعليم، خاصة التعليم العالي الذي لا يتمكن من متابعته إلا طائفة محدودة من أبناء الشعب، يؤثر سلبيًا على مستوى العدالة الاجتماعية. ويجب أن نهتم في هذا الصدد بدراسة التطورات اللاحقة على موقف التعليم والمتعلمين في بلاد العالم الثالث، وعلى الأخص ظاهرة بطالة المتعلمين (الصريحة والمقنعة) التي تعاني منها كثير من هذه الدول في الوقت الحالي.

٣,٢ السن:

يأخذ الدخل الفردي عادة شكل منحنى محدب وفقًا للمراحل العمرية لصاحب الدخل، فالأطفال والصبيان يحصلون على دخل متواضع للغاية في بدء حياتهم، لكنهم ينالون لاحقًا دخولًا مرتفعة نسبيًا حين يبلغون مراحل النضج والشباب والرجولة. على العكس فإن أصحاب المعاشات والمسنين لا يحصلون في المراحل العمرية الأخيرة إلا على دخل أقل مقارنة بما كان عليه الحال في سن العمل والإنتاج. وهكذا فإن عمر الإنسان يؤثر تأثيرًا

بالغًا على دخله. ينبني على ما سبق أنه إذا استطعنا علميًا وإحصائيًا قياس الدخل الإجمالي لكل فرد على مدى حياته كلها، فإن مقارنة الدخول الإجمالية للأفراد ستعطي نتائج مختلفة عن النتائج التي تنتهي إليها حاليًا دراسات توزيع الدخل.

ويعتقد البعض أن توزيع الدخول "العُمرية" (على مدى العمر كله) هو أكثر عدالة من توزيع الدخول في لحظة معينة من حياة الأفراد. غير أنه من البدهي أن مثل هذه الدراسة تتطلب معطيات إحصائية دقيقة وممتدة زمنيًا، مما يستحيل تجميعه في الظروف العلمية السائدة في عالم اليوم، خاصة في دول العالم الثالث.

٣,٣ الجنس (أو النوع):

تُظهر إحصائيات العمل، سواء في البلاد الصناعية أو في بلاد العالم الثالث، تفاوتًا هامًا في مستوى الأجور بين الرجال والنساء. الواقع أنه فضلًا عن الأجر المرتفع، فإن لدى الرجال فرصة أفضل للحصول على عمل وللوصول إلى مراكز الإدارة العليا. ويبرر هذا التفاوت إدخال الجنس أو النوع كأحد العناصر المؤثرة في توزيع الدخول على المستوى الفردي.

٤,٣ الوظيفة:

كما هو الحال في المستوى العائلي، فإن الوظيفة تلعب أيضًا دورًا رئيسيًا في تحديد مستوى الدخل الفردي.

٥,٣ الأصل الاجتماعي:

هذا العامل الذي يظهر الصلة بين الفرد وأصوله العائلية، يؤثر بوجه خاص على الدخل الفردي، لأنه يمكن أن يهيئ للفرد مزايا هامة مثل:

- إعانات وتحويلات اجتماعية خاصـــة، قد تكون على قدر كبير من الأهمية.
- تأثير اقتصـادي أو اجتماعي أو سـياسـي يتيح للفرد تأمين مستقبله والحصول على وظائف أو مراكز أو مكاسب مادية هامة.
- تشكيل أفضل للقدرات الشخصية وللتكوين الثقافي للفرد.

ويمكن لهذه المزايا أن تؤثر على مســتوى الدخل الفردي سواء في المدى القريب أو المدى البعيد.

الخلاصة:

بعد الاستعراض السريع لأهم العوامل المؤثرة في توزيع الدخول في المستويات الأربعة التي قمنا بتحديدها، يمكن أن نضيف الملاحظات الآتية:

أ) الميزة الرئيسية لهذا التحليل متعدد الأبعاد هي إدماج المتغيرات التي تتجاوز نطاق الفرد والعائلة ضمن دراسة توزيع الدخول. الواقع أنه إذا كانت بعض الدراسات التطبيقية تقدر أن العوامل ذات الطبيعة الفردية لا تفسر غير ٣٠ أو ٥٠٪ من تقلبات الدخول، فإنه يتعين البحث عن تفسير هذه التقلبات أيضا في الظروف العامة للتنظيم الاجتماعي على المستويات العائلية والقطاعية والإقليمية والوطنية. ونحن من جانبنا لا ندعي أن هذه العوامل الأخيرة، مضافة إلى العوامل الأولى، ستسمح بتقديم تفسير كامل لظاهرة التفاوت في الدخول، لأنه لا يمكن أن نتجاهل دور المصادفة، أي العوامل الطبيعية والعرضية التي لا يمكن التنبؤ بها أو التحكم فيها ورقابتها.

ب) يمكن لهذا التحليل متعدد الأبعاد أن يكتسب أهمية بالغة إذا استطعنا قياس أثر العوامل التي سبق ذكرها قياسًا كميًا. ولتحقيق ذلك نقترح صيغة النموذج الآتي:

خ ى = دالة (د، ق، ع، ف، ص) **(١)**

خ ى هو دخل الفرد (أو العائلة) ى

مع:

د (ن، ، ش، ك) (٢)

حيث تعبر د عن مجموعة العناصـــر المؤثرة في توزيع الدخول على مستوى الدولة، ن = النمو الاقتصـادي، ظ = النظام السياسـي، ش = النشـاط الاقتصـادي للدولة، ك = مرونة الحراك الاجتماعي.

ق (ز) (٣)

حيث تمثل ق مجموع العوامل المؤثرة في توزيع الدخول على المســتويين الإقليمي والقطـاعي. وهذه العوامل تعكس في مجموعها ظاهرة الازدواجية (ز) في صورها المختلفة.

ع (ح، م، و، ث) (٤)

حيث تعبر ع عن مجموع العنـاصـــر المؤثرة في توزيع الدخول على مســتوى العائلة، ح = حجم العائلة، م = عدد الأفراد العاملين في العائلة، و = وظيفة أو مهنة رب العائلة ، ث = ثروة العائلة.

ف (ت، س، ج، و، ل) (٥)

حيث تعبر ف عن مجموع العنـاصـــر المؤثرة في توزيع الدخول على المسـتوى الفردي، ت = التعليم، س = السـن ، ج = الجنس، و = الوظيفة أو المهنة، ل = الأصل الاجتماعي.

ص (٦)

التي تعبر في النهـايـة عن مجموع المتغيرات التي ترجع إلى عامل الصدفة.

غير أن إجراء قيـاس كمي دقيق وواقعي لهذه المتغيرات يكاد يكون مستحيلًا في معظم دول العالم بسـبب العجز عن تجميع البيانات الإحصائية التفصيلية والصادقة.

ج ـ هذه المشكلة هي أكثر حدة في دول العالم الثالث، حيث لا تخرج محـاولات قيـاس التفـاوت في الـدخول اعتمـادًا على الإحصائيات الموجودة عن كونها مجرد تقديرات تقريبية وإجمالية للواقع الاجتماعي. ولهذا تـأتى نتائج الدراســات في هذا المجال متعارضة في أحيان كثيرة.

المراجع

ADELMAN(I.)&TAFT_MORRIS: **Economic Growth and social Equity in Developing Countries,** Stanford university Press, 1973.

BOURGUIGNONF(F): **Inégalité, Croissance, et Développement**, Thèse, Université d'Orleans, 1979.

CAZENAVE(P.)&MORRISSON(C.): **Justice et Redistribution**, Paris, Economica, 1978.

MARCHAL(J.)&LECAILLON(J.): **La Redistribution du Revenu National**, Paris, Librarie de Medicis, 1958.

MOUSSA(A.G.E.): **L'Etat et l'Inégalité Social dans le Tiers-Monde**, Thèse, Université de Clermont-Ferrand, Février 1984.

TINBERGEN(J.): **Politique Economique et Optimum Social**, Paris, Economica, 1972.

الفصل الرابع
الدور الاجتماعي للدولة
دولة الرفاه ونظم الضمان والتأمين الاجتماعي[١]

يستخدم مصطلح دولة الرفاه ;L'État Providence Welfare State للتعبير عن تطور الدور الاجتماعي للدولة الذي يدعوها للسعي لتوفير الحماية الاجتماعية للمواطنين، وتصحيح مظاهر التفاوت والظلم الاجتماعي الناتج عن تفاعل قوى السوق. وهو نقيض مصطلح الدولة الحارسة L'Etat Gendarme الذي يقيد تدخل الدولة ليقصره على الوظائف التقليدية (الحماية الخارجية والأمن الداخلي والعدالة). ويرتبط مفهوم دولة الرفاه أو الرفاهة على وجه الخصوص بنشأة وتطور نظم الضمان والتأمين الاجتماعي.

لذلك سنتناول على التوالي: تطور نظم الضمان والتأمين الاجتماعي في الدول الغربية، تطور فكرة الضمان والتأمين الاجتماعي في دول العالم الثالث، تقييم نظم التأمين الاجتماعي، قصور التغطية التأمينية في دول العالم الثالث.

- [١] انظر تفاصيل ومراجع هذا الفصل في: د. أحمد جمال الدين موسى: ***"آفاق التأمين الخاص والاجتماعي في دول العالم الثالث – رؤية اقتصادية"*** مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (مجلة علمية محكمة تصدرها كلية الحقوق – جامعة المنصورة)، العدد ٣٨، أكتوبر ٢٠٠٥ (٥٧ صفحة).

أولا: تطور نظم الضمان والتأمين الاجتماعي في الدول الغربية:

شـــهد تطور المجتمعات الغربية وبقية العالم من بعدها تحولًا تدريجيًا وإن يكن بطيئًا من سيادة مفهوم الدولة الحارسة إلى سـيادة مفهوم دولة الرفاه. غير أن هذا التطور الذي تواصـل على مدى القرن العشــرين تقريبًا قد توقف، بل تراجع في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ابتداءً من عام ١٩٩٠ بســبب تولي المســئولية حكومات يمينية تتبنى الفكر الرأســمالي الليبرالي المعادي لدور الدولة الاقتصادي والاجتماعي.

ويرجع إلى المســتشــار الألماني بســمارك في نهاية القرن التاســع عشــر وضــع أول نظام حديث عام ومتكامل للضــمان الاجتماعي. وهدف من وراء ذلك لإرضـــاء الطبقة العاملة وجذب ودها بعيدًا عن خصومه السياسيين من أعضاء الحزب الاجتماعي الـديمقراطي الألمـاني. وهكـذا ظهر في عـام ١٨٨٣ أول نظـام إجبـاري للتـأمين ضـــد مخـاطر المرض، وفي عـام ١٨٨٤ تم التصـويت على قانون يلزم رجال الأعمال الألمان بدفع اشـتراكات لتأمين عمالهم ضـد مخاطر إصــابات العمل، وفي عام ١٨٨٩ تم إصدار قانون أنشأ نظامًا للتأمين التقاعدي الإجباري.

وفى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة اقترح الرئيس فرانكلين روزفلت Franklin D. Roosevelt في عام ١٩٣٣ مجموعة قوانين لتشــجيع الانتعاش الاقتصـــادي وتحســين أحوال العاطلين والفقراء ســميت بـالاتفـاق أو العهـد الجـديـد New Deal. وفى الثلاثينات أيضًـا دعا أسـتاذ الاقتصـاد البريطاني جون مينارد كينز John Maynard Keynes إلى زيادة تدخل الدولة في المجالين الاقتصـادي والاجتماعي لتحقيق النمو الاقتصـادي من خلال زيادة مستويات الطلب الفعال على النحو الذي سبق بيانه.

وفى عام ١٩٤٢ دعا البرلماني البريطاني اللورد وليم بيفردج William Beveridge إلى إعادة صياغة دور الدولة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وإقامة نظام عام ومتكامل للضمان الاجتماعي يغطي مخاطر المرض والوفاة والبطالة وحوادث العمل والشيخوخة والتقاعد. وبالفعل في عام ١٩٤٥ أنشأت بريطانيا نظمًا للإعانات الاجتماعية والتأمين التقاعدي والتأمين ضد البطالة والخدمة الصحية الوطنية المجانية National Health Service. وفي عام ١٩٤٥ أيضًا أقامت فرنسا نظامًا متكاملًا للضمان الاجتماعي Sécurité Sociale.

غير أن أهم تطبيقات دولة الرفاه وأكثرها تكاملًا ظهرت في البلاد الاسكندنافية، خاصة السويد التي تشهد أعلى معدل للاقتطاعات الضريبية في الدول الغربية (أكثر من ٥٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) لتمويل برامج الحماية الاجتماعية المتميزة التي تقدمها لسكانها.

وبالنسبة لدول العالم الثالث، ومن بينها الكثير من الدول العربية، فما زال الطريق أمامها طويلًا لتوفير الحماية الاجتماعية اللائقة لمواطنيها، حيث مازال معظمها يفتقد وجود نظم شاملة للتأمين ضد المرض والعجز والبطالة والحوادث والتقاعد. ولعل الأخطر هو عجزها عن مواجهة مشكلة الفقر وتزايد أعداد المواطنين الواقعين تحت خط الفقر. ولا جدال في أن هناك علاقة ارتباط بين الفقر والبطالة والمرض، مما يزيد من صعوبة إنشاء نظم فعالة للضمان والتأمين الاجتماعي.

ثانيًا: تطور فكرة الضمان والتأمين الاجتماعي في دول العالم الثالث:

كانت مجتمعاتنا خلال القرون والعقود الماضــية، خاصــة في الريف، تعتمد على العائلة في توفير القدر اللازم من الحماية والضمان في مجال الدخول الأساسية والخدمات الطارئة، كالعناية الصــــحية ورعاية المســــنين والعجزة والأرامل والبطالة. وكانت هناك أيضًا مظاهر لتعاون الجماعة القريبة على مستوى القرية أو الحي، كما وفرت الدولة أحيانًا بعض صــور الضــمان الاجتماعي للحالات الأكثر تضررًا من المصاعب الاجتماعية.

غير أن دور الدولة تطور تدريجيًا في المجال الاجتماعي، خاصــة منذ بدأت مجتمعاتنا في تقليد المجتمعات الغربية في نظمها الحديثة للضــمان الاجتماعي والتي ســلفت الإشــارة إليها. هنا تجدر ملاحظة أن أوروبا كانت غنية نســــبيًا من قبل عندما أدخلت نظم التــأمين والضــــمــان الاجتمــاعي، على عكس البلاد النــاميــة التي تحاول اتباع الطريق الأوروبي بإنشــاء ترتيبات للرفاه الاجتماعي، رغم وجود فارق كبير في الدخول والقدرة المالية.

من هنا يرى بعض الباحثين أن محاولة دول العالم الثالث تقليد أوروبا في إقامة دولة الرفاه ســتقود إلى خطأ جدي، لأن ذلك يكلف ماديًا، ويحتاج إلى إدارة قوية غير موجودة، ولذلك قد يكون من الأوفق والأكثر معقوليــة التركيز على خلق بيئــة مشــــجعــة للأعمال وتحقيق نمو اقتصــــــادي في المدى الطويل، مع توفير الرعاية الطبية الأساسية والتعليم الأساسي، كما فعلت أوروبا في الماضــــي. ووفق هذا النظر يتعين على تلك الدول، إضــــافة إلى تحقيق نمو مســــتقر في الاقتصــــاد الكلي، التركيز على محاربة الحرمان البشــــرى deprivation human، بما في ذلك الأمية وســـوء التغذية والحرمان من المياه النقية والصـــرف الصـــحي، والعمل على محاربة الفساد الحكومي.

ثالثًا: تقييم نظم التأمين الاجتماعي:

تســتخدم كلمة التأمين الاجتماعي Social Insurance لوصــف البرامج التمويلية التي تتعامل مع المخاطر risks، مثل خطر فقدان العمل أو نفقات الرعاية الطبية المبالغ فيها أو نقص الدخل الشديد عند التقاعد. ويختلف التأمين الاجتماعي عن التأمين الخاص Private Insurance في أن الاشتراك في برامج التامين الاجتماعي يكون إجباريًا تدعمه عادةً ميزانية الدولة؛ كما يختلف التأمين الاجتماعي أيضًا عن برامج الضمان الاجتماعي Social Security أو المعونة الاجتماعية Social Assistance والتي تمول بالكامل من ميزانية الدولة، وتســتهدف العائلات والفئات الأكثر حرمانًا وحاجة للدعم الاجتماعي.

في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، على ســبيل المثال، نجد اختلافًا بين برامج التأمين الاجتماعي وبرامج الرفاه Welfare Programs التي تشــمل طوابع الغذاء والإســكان المدعوم والتغذية المدرسية، فالأولى على عكس الثانية ليست أداة لإعادة توزيع الدخل القومي. وعلى الرغم من أن بعض مصــروفات التأمين الاجتماعي تدفع لأشــخاص من ذوي الدخل المنخفض، إلا أن معظم المزايا تذهب إلى العائلات صاحبة الدخل المتوسط والعالي.

على سبيل المثال، المعاشات التي يحصل عليها المتقاعدون تتوافق مع دخولهم الســابقة، والرعاية الصــحية التي تمول عن طريق التأمين الصحي تتم أساسًا من خلال المستشفيات الخاصة وعيادات الأطباء. غير أن بعض الدراســات الحديثة تعتبر التأمين الاجتماعي أداة لإعادة توزيع الدخل القومي، خاصــة إذا عانى النظام الضــريبي من التشــوه، ولم يوجد نظام تأمين خاص يتميز بالشمول والكمال والكفاءة.

والظاهر أن نظم التأمين الاجتماعي تتعرض لاختبار صعب منذ نهاية القرن العشرين حيث تتفاوت الآراء بشأنها، فالبعض يراها مكلفة للغاية وتؤثر سلبيًا على معدل النمو الاقتصادي ولا تشجع على تشغيل العاطلين، والبعض الآخر يثير قضية عجز هذه النظم عن التغطية الشاملة لكافة فئات المجتمع وطبقاته، ولكافة أنواع المخاطر، وتدنى نسبة التغطية حينما يوجد التأمين، فضلًا عن سوء الإدارة والعجز المالي الذي تعاني منه أغلب هذه النظم.

غير أن صياغة نظام تأمين اجتماعي كفء يمثل مشكلة كبرى للاقتصاديين، لأنه يصعب على التأمين الخاص أو العام أن يميز بوضوح بين الدخل المنخفض بسبب الاختيار (الكسل) أو بسبب الضرورة:

- في حالة البطالة تتوقف قدرة العامل العاطل على الحصول على عمل جديد على الجهد الذي يبذله في البحث عن هذا العمل. فإذا كان التأمين ضد البطالة متاحًا له بشكل يعوض كليًا الأجر الذي يحصل عليه عند العمل، فإنه لن يكون لديه أدنى حافز للبحث عن عمل جديد. لذا يتعين في تصميم النظام التأميني أن يوازن بين المشاركة في المخاطر Risk-sharing وحافز الاستمرار في البحث عن عمل جديد.
- وجود خطر المجازفة الأخلاقية moral hazard يستوجب أن يكون معامل الإحلال replacement ratio، الذي يمثل الجزء من الدخل السابق المحول للعامل في شكل إعانة ضد البطالة، أقل بوضوح من واحد (smaller than one) عندما يحصل العامل على عمل جديد.
- ومن ثم فإن الصيغة المثلى تستوجب أن يغطى التأمين ضد البطالة جزءًا من الدخل السابق من العمل وليس كله، لإبقاء حافز البحث عن عمل جديد، كما يستوجب أيضًا أن تكون

المزايا من وراء التأمين ضـــد البطالة متناقصـــة عبر الزمن. ويمكن أن تزيد هذه المزايا في حالة انتظام العامل العاطل في فترات تدريبية ناجحة، لأن ذلك يعزز فرص حصـــوله على عمل مستقبلي، كما يرفع من قيمة رأس ماله البشرى.

المشـكلة إذن هي أنه كلما زادت درجة الحماية التي يقدمها النظـام التـأميني وارتفعـت مزايـاه، كلمـا ظهرت التشـــوهـات الاقتصـــادية التي يسـببها للاقتصـــاد الوطني. لذا يجب أن يســعى برنـامج التـأمين الاجتمـاعي للموازنـة بين الحمـايـة protection والتشوه **d**istortion الاقتصادي المحتمل.

ولا جدال في أهمية تحليل الانعكاســات الاقتصـــادية لنظم التأمين الاجتماعي، فعلى ســبيل المثال يؤثر نظام التأمين ضـــد البطـالة على معدل العمالـة، حيث يمكن أن يشـــجع النـاس على الســـعي للعمل، كي يحصـــلوا على حماية أو مزايا اجتماعية، أو على العكس يشـجعهم على الانسـحاب منه للحصـول على معاش مبكر. كذلك فإن لهذه النظم تأثير على التشـغيل، حيث قد تشـــجع البعض على تأخير البحث عن عمل جديد اكتفاءً بالمزايا التأمينية التي يحصـــل عليها عند التعرض للبطالة؛ ولها تأثير أيضًـــا على وقت العمل وإنتاجيته، من حيث مدى تشـجيعها لتغيب العاملين أو على العكس حفزهم للارتبـاط بـالمؤســـســـة التي يعملون بهـا والإخلاص لها.

لكل ذلك من الطبيعي أن تتملك الحكومات الرغبة في تقليل الفاقد الاقتصـادي ومواجهة ضـعف أداء الاقتصـاد الكلي الذي تقود إليه الحوافز السلبية المشـار إليها، والهدف هو تجنب زيادة العبء الضـــريبي الذي يظهر أحيانًا كحل وحيد أو أخير لمأزق تمويل النظم التأمينية. لا جدال في أنه لهدف رشـــيد أن نقلل اســتخدام الضـــرائب في دعم نظم التأمين الاجتماعي، غير أن تلك المهمة

ليســـت يســـيرة، حيث تجد الحكومات نفســـها أمام عدة خيارات لتمويل هذا الدعم بواسطة الضرائب أبرزها:

- التمويل بواسـطة الإيراد العام للضـريبة، على أسـاس النظر لذلك كنوع من الإنفاق الاجتماعي الذي تتحمله الدولة.
- التمويل بواســطة ضـــريبة الاســتهلاك أو ضـــريبة المبيعات، كما في اليونان.
- فرض ضريبة خاصة لهذا الغرض، وهو ما أخذت به الدانمارك.
- إعادة التوزيع بين المشاركين في نظام التأمينات بديلًا عن الضـــريبة، بحيث يتحمل المشـــاركون الأغنياء جانبًا من عبء تمويل المشاركين الفقراء.

غير أن هذه الخيارات لا تستبعد بعضها بعضًا، وإنما غالبًا ما تلجأ الحكومات إلى معظمها معًا لتوفير التمويل اللازم لنظام التأمين الاجتماعي، بحيث يمكن القول بأن مصـــادر تمويله الأساسية تشمل:

- o الاشتراكات التي يسددها أرباب الأعمال والعاملون.
- o الإيرادات الضـريبية العامة التي تخصـصـها الدولة لدعم هذه النظم.
- o عائد الضرائب أو الرسوم التي تفرض خصيصا لصالح تمويل هذه النظم.
- o الإعانات أو التبرعات الخاصـــة بغرض دعم التأمين الاجتماعي.
- o العوائد المالية من وراء استثمار أموال هذه النظام.

رابعًا: قصور التغطية التأمينية في دول العالم الثالث:

تشير تقديرات مكتب العمل الدولي إلى أن نسبة كبيرة من الســكان في معظم دول العالم الثالث لا تســتفيد من أية حماية

اجتماعية أو تتمتع بحماية محدودة لمواجهة بعض المخاطر وبقدر غير كاف. وينطبق ذلك أيضًا على بعض الدول الصناعية الغنية، حيث تبقى نسبة من السكان - خاصة المرتبطة بالقطاع غير المنظم - بدون حماية اجتماعية أو تتمتع بقدر محدود من تلك الحماية. تظهر بعض البيانات أن نحو ٨٠٪ من القوى العاملة في الدول الصناعية تغطيها نظم التأمين الاجتماعي، على حين لا تزيد هذه النسبة عن ١٠٪ في آسيا وأفريقيا، فحول العالم يوجد نحو ملياري شخص لا يغطيهم أي نظام للتأمين أو الضمان الاجتماعي؛ ومعظم هؤلاء من عمال الزراعة وعمال القطاع غير المنظم والعاطلين والفقراء.

ويرتبط ضعف نظم التأمين الاجتماعي في دول العالم الثالث إلى حد بعيد بزيادة حجم التشغيل في القطاع الاقتصادي غير المنظم على حساب القطاع الرسمي أو القطاع المنظم. الواقع أن معظم فرص العمل الجديدة المتاحة يتم توفيرها في القطاع غير المنظم. وتكمن المشكلة في أن العاملين بالقطاع غير المنظم لا يتمتعون بحماية اجتماعية مناسبة، رغم كونهم الأكثر احتياجًا إليها بسبب عدم الأمان الوظيفي وضعف الدخل وتقلب الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تحكم عملهم.

رغم ذلك، فإن هناك نماذج لبعض الدول التي حققت نجاحات ملموسة في نظم التأمين الاجتماعي في الفترة الأخيرة. في كوريا الجنوبية امتد نظام التأمين التقاعدي ليصبح إلزاميًا لكافة المشروعات التي يعمل لديها على الأقل خمسة أفراد، وكذلك امتد نظام تأمين البطالة الذي لم يكن يسري حتى عام ١٩٩٥ إلا على المشاريع التي تشغل ثلاثين عاملًا فأكثر بشكل تدريجي، حتى أصبح منذ عام ١٩٩٩ يغطي كافة العاملين، بما في ذلك العاملين المؤقتين.

الواقع أنه وفقًا لدراســـة حديثة لمكتب العمل الدولي توجد ثلاثة عوامل رئيسية تؤثر على وجود واتساع الحماية الاجتماعية:

١- توافر الديمقراطية السياسية ودرجة تقدمها، حيث يؤكد بعض الدارســين أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين درجة الديمقراطية ومدى تبني نظم ملائمة للحماية الاجتماعية، فلكي تحصل الفئات المهمشة والمحرومة على إشباع لحاجتها في مجال الدخل والصـحة والتعليم لابد لها من تأثير يجعل صوتها مسموعًا لدى متخذى القرار.

٢- لذلك يعتبر البعض أن ضعف الالتزام السياسي، وليس نقص الموارد، هو السبب الحقيقي في تخلف نظم التأمين الاجتماعي في دول العالم الثالث. وفقًا لما يشــير إليه يوهان جوتنج J.JÜTTING (١٩٩٩) يلعب العامل السـياسي والتاريخي دورًا حاسمًا في إدخال نظم التأمين الاجتماعي حيز التطبيق، بما قد يتجاوز تأثير الظروف الاقتصــادية والاجتماعية. على سـبيل المثال أوضــاع ألمانيا الاقتصــادية في نهاية القرن ١٩ عندما تبنت نموذج بســمارك كانت أكثر تخلفًا من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا، لكن وجد إصـرار من بسـمارك على إقامة النظام التكافلي للحصـول على تأييد العمال وتجنب عدم الاستقرار السياسي في البلاد.

٣- أوضــاع الاقتصــاد الكلي وأوضــاع سـوق العمل، فلا أمل في اتســاع مســاحة الحماية الاجتماعية ما لم تكن الأوضــاع الاقتصادية مناسبة وسوق العمل نشيطة؛ فإذا ظل الطلب على العمالة ضعيفًا، فمن الصعب أن يتمكن العاملون من الحصول على عمل مســتقر ودخل مناســب وحماية اجتماعية ملائمة داخل القطاع غير المنظم. وقد خلص جرتلر GERTLER (١٩٩٨) في دراســته التطبيقية على آسـيا إلى أن نجاح دول كاليابان وكوريا وسـنغافورة وتايوان في تطبيق ونشـر نظمها

للتأمين الاجتماعي لم يتم إلا بعد تحقق عدد من المؤشـــرات، أبرزها ارتفاع مســتوى الدخل الفردي وزيادة أعداد السـكان الحضــريين واتســاع حجم الأنشــطة المنظمة على حســاب القطاع غير المنظم.

٤- دور الدولة التي يظل من واجبها أن توفر تغطية للاحتياجات الأســاســية للمواطنين خارج إطار نظم التأمين الاجتماعي، كالتعليم الأساسي والرعاية الطبية الأساسية والإسكان الملائم. دور الدولة هنا لا غنى عنه، ويقتصــر دور نظم التأمين الاجتماعي على تكملته والإضافة إليه، وصولاً لتحقيق درجة معقولة من الرفاه الاجتماعي.

٥- على خلاف الدول الصــناعية لم تســع معظم الدول النامية لأســباب اقتصــادية وتنظيمية لتطوير قطاعاتها التأمينية الخاصــة، على حين أن نظم التأمين الاجتماعي بها تعاني من مشاكل مالية وإدارية واضحة. لهذا تبدو قضية إصلاح نظم التأمين والمعاشــات ذات أهمية اقتصــادية واجتماعية كبيرة، فمثل هذا الإصــلاح يمكن أن يجنب هذه النظم خطر الانهيار المالي ويعينها على تحقيق دورها التوزيعي، كما أنه يوفر موارد مالية يمكن أن تساهم في المدى الطويل في تعزيز نمو أسواق رأس المال وتحقيق مزايا مالية للمشاركين وللمجتمع ككل.

الواقع أنه توجد مجموعة من الظروف والمحددات الخاصة بالدول النامية يتعين أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تصــميم نظم للتأمين الاجتماعي، لأنها تحد من فاعلية وكفاءة هذه النظم أبرزها: ندرة الموارد، هيكل العمالة، القدرة المحدودة للرقابة الإدارية، والقصور في النظام القانوني. ونتناولها الآن بقدرٍ من الاختصار:

أ- ندرة الموارد: الدخول الفردية منخفضــة ومتقلبة وهناك فقر منتشر، ففي أفريقيا جنوب الصحراء على سبيل المثال يوجد نحو

٢٤٠ مليون أفريقي لا تتجاوز دخولهم دولارًا واحدًا في اليوم ومحرمون من المياه النقية والصرف الصحي والأدوية الأساسية ويعانون من الأمية وسوء التغذية ولا يتجاوز متوسط أعمارهم ٤٦,٥ عامًا. وعندما يوجد بعض المال يمكن أن ينفق لإشباع حاجات أخرى أكثر إلحاحًا. وبالنسبة لموارد الدولة فهي أيضًا محدودة وتتنازعها حاجات عامة عديدة ملحة، ويصعب زيادة الضرائب في أحيان كثيرة لتمويل المزايا التي يتيحها نظام التأمين الاجتماعي. ومن الناحية السياسية نجد أن الجماعات النافذة تضغط على الحكومة لإنفاق المال العام في المزيد من الاستثمارات ذات الطبيعة الاقتصادية وفي البنية الأساسية، بدلًا من دعم نظم الضمان الاجتماعي.

ب- هيكل العمالة: يصعب إقامة نظام تأميني اجتماعي قابل للبقاء في حالة وجود جانب كبير من القوى العاملة في القطاع غير المنظم أو في حالة بطالة فعلية.

جـ- الرقابة الإدارية الضعيفة: يلاحظ في العالم الثالث أن كفاءة وفعالية الإدارة الحكومية متواضعة، خاصة في مجال السياسة الضريبية وتطبيق السياسة الاجتماعية بسبب نقص التدريب وندرة العناصر المؤهلة مهنيًا وانتشار الرشوة والفساد ووجود ضغوط من جماعات المصالح النافذة مما يقود إلى نفقة عالية. مثل هذه البيئة السياسية غير مشجعة لضمان قيام واستمرار نظم التأمين الاجتماعي. الجدير بالذكر أيضًا أن المؤسسات الخاصة والتجارية تبدو أيضًا في هذه الدول ضعيفة وغير مستقرة، وكذلك الأسواق المالية.

د- النظام القانوني: لكي يصبح التشريع الاجتماعي فاعلًا يجب أن يقابل بما يلي:

- أن يعرف الناس مضمون القانون وحقوقهم والتزاماتهم وأن يكونوا قادرين وراغبين في المطالبة بحقوقهم.

- أن تكون الحكومة والمؤسسات العامة في وضع يُمكنها من تعزيز القانون، وأن تستخدم الأدوات الدستورية والتشريعية واللائحية لخدمة مبادئ العدالة والتضامن والتكافل الاجتماعي.
- ألا ينتشر التهرب الضريبي والغش ليشكل عقبة كبيرة تهدد تمويل نظم التأمين.

هـ الإدارة المالية السيئة لصناديق التأمين الاجتماعي: في دول كثيرة من العالم الثالث ولسنوات طويلة ظلت ميزانية الدولة هي المستفيد الأول والأكبر من وجود نظم التأمين الاجتماعي، حيث استغلت عوائد هذه النظم في تسديد العجز ولم ترد أحيانًا ما أخذته أو ردته، ولكن دفعت سعر فائدة أدنى من السعر السائد في السوق المالية وأقل من معدل التضخم، مما أدى إلى تآكل القيمة الحقيقية لموارد صناديق التأمين، ومن ثم عجزها عن تأمين الحماية المالية للمستفيدين في المدى الطويل. كذلك فإن استثمار الموارد المتراكمة للصناديق التأمينية كان في كثير من الدول يتميز بعدم الكفاءة وبهدر وإضاعة الموارد.

في مصر على سبيل المثال وجهت الحكومة موارد صناديق التأمينات لتغطية جانب من عجز الموازنة على مدار عقود طويلة وبسعر فائدة متدن، مما جعلها الآن تواجه أزمة حقيقية. في العام المالي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ بلغت قيمة التعويضات المنصرفة نحو ٢٢ مليار جنيه، على حين بلغت قيمة الاشتراكات نحو ١٨ مليار جنيه فقط. وقد بلغ عدد المؤمن عليهم ١٨,٧مليون عامل، على حين بقي نحو ٨ مليون عامل في القطاع غير المنظم ومن العاملين المؤقتين بالقطاع المنظم بدون تأمين تقاعدي. ورغم أن أرصدة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي قد بلغت في ذات العام أكثر من ٢١٣ مليار جنيه مصري، إلا أن المخاوف قد أثيرت بشكل علني من عدم قدرة هذه الأرصدة على تغطية التزامات الهيئة التأمينية

في المستقبل القريب. غير أن الدولة تظل في مصر كما في معظم الدول هي الضـــامن النهائي لأي عجز أو خلل في نظام التأمين الاجتماعي.

جدير بالملاحظة أن أصــول صــناديق التقاعد وشــركات التأمين لا تتجاوز في معظم الدول النامية ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، على حين تتجاوز ٣٠٪ في معظم الدول الصــناعية، وتصل في بعضها إلى أكثر من ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

من العرض السابق يمكن القول إجمالًا أن محاولات معظم دول العالم الثالث لتوســيع نظم التأمين الاجتماعي – في حال وجودها – بهدف تحقيق تغطية شــاملة لكافة المواطنين قد فشــلت في أرض الواقع. ويعود هذا الفشل للأسباب الآتية:
أولاً: النظم الصــحية المعتمدة على تمويل حكومي عن طريق الضــرائب تواجه قيودًا تمويلية، بســبب عدم كفاية دخل الحكومة لتمويل الاحتياجات المتزايدة للرعاية الطبية لكافة السكان؛ ومن ثم تقتصــر الرعاية على بعض السكان أو يتم تقييد مقدار التغطية، أو تحديدها ببعض الخدمات الطبية دون غيرها. ومن الصــعب في ظروف هذه الدول توقع حدوث انفراجه في التمويل العام لنفقات الرعاية الصحية.
ثانياً: صــعوبة تحويل نظم التأمين المتفرقة الموجودة إلى نظام تأمين اجتماعي شــامل وفعال، بســبب تحفظ بعض الشــركاء الاجتماعيين على تقديم خدمة طبية متماثلة لكافة الأفراد بصــرف النظر عن مســتوى مســاهماتهم في النظام. وتظهر هذه المشــكلة بصــورة أكبر في المجتمعات التي يتزايد فيها التفاوت في الدخول والثروات. يضــاف إلى ذلك عدم قدرة الحكومات في بعض الدول على إدارة نظام شــامل للتأمين الطبي الاجتماعي يمتد لكافة المناطق وكافة المواطنين. وبالإضــافة لما سبق، هناك تأثير سلبي

كبير على مستقبل تمويل نظام التأمين الصحي الاجتماعي بسبب عدم توافر الاستقرار السياسي والاضطراب الاقتصادي الذي يعيق تطور القطاع الصحي؛ فلا شك أن افتقاد الدعم السياسي والقدرة الاقتصادية يعيق نجاح واستمرارية هذا النظام.

ثالثاً: يواجه تطبيق نظم التأمين الاجتماعي في المناطق الريفية على وجه الخصوص مجموعة من المشاكل أبرزها: طبيعة الدخل الزراعي المتقلب، النفقة العالية للنقل والاتصالات، ضعف التأثير السياسي لسكان الريف، المعرفة القانونية المحدودة للفلاحين وغياب البيئة القانونية على المستوى المحلي، انتشار المعاملات العينية على حساب المعاملات النقدية، وعدم تناظر المعلومات ومحدودية وصولها للأطراف صاحبة المصلحة في الإحاطة بها.

فهرس الأشكال

فهرس الموضوعات